جامعة الأزهر

حولية كلية اللغة العربية

بنين بجرجا

العلامات النحوية
أسسها الذهنية وصورها وخصائصها

دكتور

وليد مقبل السيد على

الأستاذ المساعد في قسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة جازان

العدد السادس عشر

للعام ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م

الجزء الأول

ملخص البحث

العلامات النحوية

أسسها الذهنية وصورها وخصائصها

تقوم فكرة هذا البحث على محاولة الكشف عن الأسس الذهنية التي قامت عليها العلامات النحوية، وتحديد المهارات التي ارتكزت عليها، وإحصائها، والمقارنة بين تنظير النحويين وتطبيقهم في تحديدهم للعلامة النحوية، والبحث عن الصور والأشكال التي تجسدت من خلالها تلك العلامات، والبحث عن الاعتبارات التي من الممكن أن تُصَنَّفَ العلامات النحوية على أساسها، وكذلك إبراز أهم الخصائص التي تميزت بها بعض العلامات.

Abstract

the grammatical marks

i, its mental bases , images and characteristics

the idea of this research is based on a try to detect the mental bases upon which the crammatical marks are based, and to identify the skills that are based on them, and the comparison between the arthroscopy grammarians and their application in identifying the grammatical marks, and to search for the images and shapes that epitomized by them these signs, and to search for the considerations upon them the grammatical marks could be classified, as well as highlighting the most important characteristics for some og the signs.

- **تقديم:**

الحمد لله الذي جعل العقل مفتاح العلوم، ومدرك معاني المنطوق والمفهوم، والصلاة والسلام على النبي المعصوم سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

أما بعد،،

فإن علم النحو يمثل نظرية مكتملة الأركان، وإن التعامل مع مادته عن طريق البحث والمدارسة قد يكشف للباحث شيئًا غير يسير من جوانب تلك النظرية النحوية، وقد منَّ الله عليَّ بأن وضعت يدي على جانب دقيق من جوانب الفكر النحوي يتمثل في الأسس الذهنية التي قامت عليها العلامات النحوية، والصور التي تجسدت من خلالها تلك العلامات، والخصائص التي تميزت بها بعض العلامات، والتقسيمات التي من الممكن أن تُصنَّف العلامات النحوية على أساسها.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

١- أهم ما هداني إلى هذه الدراسة هو تدريسي لمقررات النحو المختلفة، وما وجدته من ضعف في المستوى التحصيلي لدى الطلاب، وتعودهم على الطريقة الإلقائية، وما اعتدت عليه من اتخاذ مهارات التفكير بصفة عامة طريقة لإدارتي المحاضرة، ومحاولة جذب الطلاب للمشاركة والحوار، فأردت ألا يكتفي الطالب بمعرفة العلامة النحوية، وألا يمر عليها بنظر سطحي، فوددت أن يكشف بنفسه عن دقائق تلك العلامة، وأن يبحث عن المهارة الذهنية التي تقوم عليها.

٢- العلامات النحوية مطروحة في طريق الباحثين والمعلمين، ومع ذلك لم يُنتبه إليها بوصفها مادة خصبة للدراسة والبحث، فأردت أن

ألفت الانتباه إلى إمكانية دراستها دراسة تحليلية تعيدها لعناصرها الأولية.

٣- البحث عن الأسس العقلية التي اعتمدت عليها العلامات النحوية، ومدى اطراد المهارات التي قامت عليها العلامات النحوية.

٤- محاولة الكشف عن خصائص العلامات النحوية.

٥- المقارنة بين تنظير النحويين وتطبيقهم في إطار حديثهم عن العلامة النحوية.

٦- البحث عن الاعتبارات التي من الممكن أن تُقسَّم العلامة على أساسها.

٧- محاولة حصر الصور التي لُجِئ فيها إلى استخدام العلامة النحوية.

أهداف الدراسة:

١- إثبات أن العلامات النحوية قد قامت على أسس ذهنية، وتلك الأسس قد اعتمدت على مجموعة من المهارات العقلية المطردة.

٢- البحث عن العناصر المهارية التي كانت وراء العلامات النحوية، ومحاولة تصنيف تلك العناصر، وإحصائها.

٣- الربط بين صحة المعنى التي هي هدف عام في النحو والعلامة النحوية.

٤- محاولة إيجاد طرق جديدة تعتمد على العقل في تدريس العلامات النحوية من خلال أبوابها التي وردت فيها.

٥- محاولة تحديد أهم خصائص العلامة النحوية، وتقسيماتها المختلفة.

وقد اعتمدت كلًا من المنهج الاستقرائي الناقص، والمنهج التحليلي أساسًا للدراسة.

منهج البحث وخطواته:

قد اقتضت طبيعة الدراسة أن تتكون من تقديم، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

- التقديم: أوضح فيه طبيعة الدراسة، وأسبابها، وأهدافها، والمناهج المتبعة فيها.
- التمهيد: أفسر فيه بعض مصطلحات البحث.
- المبحث الأول: الأسس الذهنية للعلامات النحوية.

في هذا المبحث أفتش عن الأسس الذهنية الكامنة خلف العلامات النحوية مبرزًا ما ارتكزت عليه من مهارات، ومحاولًا إحصاء تلك المهارات، واستكشاف عناصرها

الذهنية، مع محاولة تصنيف تلك العناصر حسب نوع كل عنصر.

- المبحث الثاني: العلامات النحوية: صورها، وخصائصها، وتقسيماتها.

يُعنى هذا المبحث بدراسة تأصيلية للعلامات النحوية، فيرصد الصور والأشكال التي وردت العلامة في إطارها، كما يحدد أهم خصائصها، ويصنفها تصنيفًا جديدًا.

- الخاتمة: أعرض من خلالها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

- تمهيد: مصطلحات البحث:

هناك بعض المصطلحات التي ينبغي أن أذكر المقصود بها في البحث، وهي:

١- مصطلح العلامة.

لم أجد مفهومًا محددًا للعلامة النحوية فيما اطلعت عليه من مصادر في تراثنا النحوي، ويبدو أن النحويين قد استغنوا عن تحديد مفهوم العلامة النحوية معتمدين على مفهومها عند المناطقة، فمصطلح العلامة في النحو يرادف مصطلح الخاصة في المنطق، والخاصة هي عبارة عن " كلية مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط قولًا عرضيًا، سواء وجد في جميع أفراده،... أو في بعض أفراده"[(١)]،والخاصة قد تكون مساوية لموضوعها،كـ(الضاحك) بالنسبة للإنسان،أو مختصة ببعض أفراده،كـ(الشاعر،والأديب،والخطيب)[(٢)].

ومن أمثلة حديث النحويين عن العلامة بمعنى الخاصة قول ابن الحاجب: "وقضية الخاصة تنعكس كلية، ولا تَطَّرد، كذا نحو: كل ما دخله (اللام) اسم، ولا يقال: كل اسم يدخله (اللام)"[(٣)]، فقد أطلق مصطلح الخاصة على دخول (أل) على الاسم.

---

(١) التعريفات: ١٢٨. تأليف: علي بن محمد بن علي الجرجاني- تحقيق: إبراهيم الإبياري- الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت- ط ١- ١٤٠٥هـ . وينظر التوقيف على مهمات التعاريف: ٣٠٥. تأليف: محمد عبد الرؤوف المناوي – تحقيق: د. محمد رضوان الداية – الناشر: دار الفكر المعاصر – دار الفكر – بيروت – دمشق – ط ١ –١٤١٠ه.

(٢) ينظر شرح الخبيصي على تهذيب المنطق، والكلام مع حاشيتي العطار، والدسوقي:٥٦. تأليف: مسعود عمر عبد الله، وسعد الدين التفتازاني الحنفي الخراساني –الناشر: مطبعة مصطفى البابي – القاهرة – ١٣٥٥ه – ١٩٣٦م.

(٣) شرح الرضي على الكافية:١ / ٤٤. تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر- منشورات جامعة قار يونس- بني غازي- ط ٢- ١٩٩٦م.

ومن ذلك تعليقهم على تعريف ابن مالك للصفة المشبهة، يقول ابن مالك:

(صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَىً بِهَا المُشْبِهَةُ اسْمَ الفَاعِلِ) (١).

يقول الصبان: " قوله: (صفة استحسن إلخ) تعريف بالخاصة، فهو رسم(٢)**، وأورد عليه صور امتناع الجر الآتية في قوله: (ولا تجرر بها إلخ)، وصور ضعفه، فإن الصفة المشبهة في جميع هذه الصور لا يستحسن جر الفاعل بها "**(٣).

ويشرح ابن عقيل بيت ابن مالك بقوله:"علامة الصفة المشبهة استحسان جر فاعلها بها، نحو: (حسن الوجه)، و(منطلق اللسان)، و(طاهر القلب)، والأصل: (حسن وجهه)، و(منطلق لسانه)، و(طاهر قلبه) "(٤).

فما أطلق عليه الصبان مصطلح خاصة أطلق عليه ابن عقيل مصطلح علامة.

والعلامة التي قصدت إليها بهذا البحث تعني صفة الشيء دون غيره التي تخرج عن ماهيته، وتوضح حقيقته أو حقيقة بعض أفراده(٥)**، وهذا شأن العلامات في النحو، وهو مفهوم لا يختلف عن مفهوم الخاصة.**

---

(١) ألفية ابن مالك : ٣٨ . تأليف: ابن مالك – ضبطها وقدم لها: سليمان إبراهيم البلكيمي – دار الفضيلة – القاهرة – د ط – د ت.

(٢) الرسم يعني هنا التعريف بالعلامة، والأصل في التعريف أن يكون بالجنس والفصل القريبين.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٣/ ٣. تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد – المكتبة التوفيقية.

(٤) شرح ابن عقيل: ٣/ ١٠٩. تأليف: بهاء الدين عبد الله بن عقيل – دار الفكر – د ط –١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

(٥) ينظر رسالة الحدود: ٦. تأليف: أبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني – تحقيق: إبراهيم السامرائي – الناشر: دار الفكر – عمان – د ط – د ت. وينظر شرح الخبيصي على تهذيب المنطق والكلام: ٥٦.

ومثال ذلك (التنوين)، فهو علامة لبعض أنواع الأسماء، فيعبر عن بعض أنواعها، وهو دليل على انتماء ما يقبله لجنس الأسماء، ومع ذلك فهو خارج عن حقيقة الأسماء.

ومعنى ذلك أن البحث لا يهتم بعلامات الإعراب، وإنما ينصب اهتمامه بالعلامات النحوية التي وُضِعَت في جميع الأبواب النحوية، ومن شأنها تخصيص حقيقة المُعَلَّم عن غيره، أو تخصيص حكمه النحوي، مع قدر كبير من الجمع والمنع.

وعلى الرغم من أن علامات الإعراب تلتقي مع العلامات النحوية في كثير من محاور هذا المفهوم، وأنها تقوم على مهارات ذهنية فإنها غير مقصودة بهذا البحث؛ لأنها لا تتسم بقدر كبير من المنع، ويكفينا لنتأكد من ذلك أن ننظر إلى عدد الأبواب النحوية الخاصة بالحالات النحوية، وكذلك إذا نظرنا إلى المبني والمعرب، لذلك لا يصح الحديث عنها إلا بشيء غير قليل من القيود؛ لاشتراك أكثر من باب نحوي في كل علامة، فمثلًا الضمة تشترك فيها كل الأبواب النحوية التي حالتها الرفع، كما أنها قد تكون حركة للبناء أو الإعراب، كما أن العلامة قد تكون مقدرة في بعض الأنواع، وكذلك الشأن مع العلامات الفرعية، فهناك كلمات قد تنتهي بما يطابق العلامة الفرعية، وليست من قبيل العلامة، فمثلًا المثنى المرفوع لا بد معه من وجود ثلاثة قيود، بالإضافة إلى وجود (الألف والنون)، بأن تكون (الألف والنون) زائدتين، وأن تدل الكلمة على اثنين أو اثنتين، وعند حذف (الألف والنون) يبقى الاسم المفرد، مع استثناء الملحق بالمثنى، واستثناء غير المتفقَين في اللفظ نحو: (العمران).

٢- المُعَلَّم.

هو اسم مفعول يعني قابل العلامة التي يتميز بها عن غيره، فالفعل الماضي هو قابل لإحدى العلامتين: (تاء) الفاعل، أو (تاء) التأنيث، فهو مُعَلَّم.

وهذا المصطلح على الرغم من وضوح مدلوله فإنه قليل الورود في كتب التراث، لذلك آثرت أن أوضح المقصود منه، ومن أمثلة وروده قديمًا قول ابن جني عن الأسماء: " فاللغة فيها أسماء وأفعال وحروف، وليس يجوز أن يكون المُعَلَّم من ذلك الأسماء دون غيرها"(١).

٣- الأسس الذهنية.

الأسس : جمع أساس، جاء في لسان العرب "الأُسُّ والأَسَس والأَساس: كل مُبْتَدَإٍ شيءٍ، والأُسُّ والأَساس: أَصل البناء، والأَسَسُ مقصور منه، وجمع الأُسِّ: إِساس، مثل: عُسّ وعِساس، وجمع الأَساس أُسس"(٢).

(ذهن) الذِّهْنُ: الفهم والعقل، والذَّهْن أَيضًا: حِفْظُ القلب، وجمعهما أَذْهان"(٣).

والمقصود بالأسس الذهنية في البحث : الأصول العقلية التي بُنِيَت عليها العلامات النحوية.

٤- الخصائص.

---

(١) الخصائص:١ / ٤١. تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني- تحقيق: محمد علي النجار- الناشر: عالم الكتب – بيروت.

(٢) لسان العرب : مادة: (أ س س) : ٦ / ٦. تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري – الناشر: دار صادر – بيروت – ط ١- د ت.

(٣) لسان العرب : مادة: (ذ هـ ن) : ١٣ / ١٧٤.

الخصائص: جمع خصيصة، و(الخصيصة): الصفة التي تميز الشيء، وتحدده"[١].

وقد قصدت بخصائص العلامة النحوية أهم السمات التي تميز بعض العلامات النحوية.

٦- الصور.

الصور : جمع صورة، وقصدت بها في البحث ورود العلامة في إطار بعض المصطلحات النحوية أحياناً، كالمفهوم، والشرط، والضابط.

---

(١) المعجم الوسيط : مادة (خ ص ص) : ١ / ٤٩٦. تأليف: إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار – تحقيق: مجمع اللغة العربية.

المبحث الأول
الأسس الذهنية للعلامات النحوية

ينطلق هذا البحث من رؤية خاصة تتمثل في أن العلامات النحوية قد قامت على أسس ذهنية ترتكز في مجملها على مجموعة من المهارات العقلية المطردة، وهذه المهارات تعتمد على استثمار عنصر أو أكثر في التركيب النحوي، فالمُنَقِّب عن الأسس الذهنية التي اعتمدت عليها العلامات النحوية سيجدها تتمثل في المهارات الآتية:

١- إضافة عنصر.
٢- حذف عنصر.
٣- عدم إمكانية حذف عنصر.
٤- إمكانية استبدال عنصر بآخر.
٥- عدم إمكانية استبدال عنصر بآخر.
٦- البحث عن عنصر.
٧- عدم وجود عنصر مذكور أو مقدر.
٨- تكرار عنصر.
٩- عدم إمكانية تكرار عنصر.
١٠- تحويل عنصر.
١١- تفكيك أحد عناصر السياق.
١٢- السؤال عن عنصر.

وقد يُسْتَخْدَمُ في توصيف علامة واحدة أكثر من مهارة، كما قد يكون التصرف في أكثر من عنصر، وستتضح هذه المهارات من خلال

معالجتي لمجموعة من العلامات النحوية التي تؤكد أن النحو العربي قد قام على أسس فكرية راسخة[١].

١- علامات أنواع الكلمة.

نجد اللبنات الأولى للمهارة الذهنية في تحديد النحويين لعلامات الاسم، فهذه العلامات إذا صح دخول إحداها على الكلمة حُكِمَ على الكلمة بأنها اسم، واسْتُبْعِدَ انتماؤها إلى الفعل أو الحرف، وتنتمي جميع علامات الاسم إلى مهارة إضافة عنصر.

فالاسم يعرف بأن" يصح الحديث عنه، نحو: (نصر زيد)، و(زيد ناصر)، وأن يدخله التنوين، وحرف التعريف نحو: (غلامٌ)، و(الغلام)، وحرف الجر، نحو: (بزيدٍ) "[٢].

فجميع هذه العلامات تحتاج إلى إضافة عنصر للتعرف على الاسم، فالجر لا بد له من جار، والتنوين هو نون ساكنة زائدة تلحق الاسم وصلًا، وتفارقه خطًا ووقفًا[٣]، والنداء يكون بأحد أحرف النداء، و(أل) تزاد على الاسم النكرة ليصبح معرفة، وكذلك الإسناد لا بد فيه من وجود مسند.

---

(١) قد بنيت المبحث على أساس ترتيب ورود العلامات في كتب النحو، وليس على أساس ترتيب المهارات، ليستوعب البحث ما يمكن استيعابه من العلامات التي ذكرها النحويون.

(٢) المغرب في ترتيب المعرب:٢ / ٤٠٢. تأليف: أبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي بن المطرز – تحقيق: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار – الناشر: مكتبة أسامة بن زيد – حلب – ط ١ – ١٩٧٩م.

(٣) ينظر التمهيد في علم التجويد:١ / ١٦٥. تأليف: ابن الجزري شمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري – تحقيق: غانم قدوري الحمد – مؤسسة الرسالة – ط١ – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م. وينظر شرح قطر الندى:١ / ١٢. تأليف: أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام

ولا شك أن هذه العلامات هي بمنزلة طرق هادية لتمييز الاسم، وعدم الخلط بينه وبين الفعل والحرف.

لكن لا يشترط أن تتم الإضافة مع جميع العلامات لنتأكد أن الكلمة اسم، فقد تقبل الكلمة علامة، ولا تقبل أخرى، فعلامة الاسم أخص من الاسم، فلنا أن نقول: كل محلى بـ(أل) اسم، وليس لنا أن نقول: كل اسم يحلى بـ(أل)، وكذلك قبول الاسم النداء "علامة للاسم ملزومة له، وهي أخص منه؛ إذ يقال كل قابل للنداء اسم، ولا عكس، وهذا هو الأصل في العلامة"[١].

وكذلك الشأن مع علامات الفعل، فتقوم على مهارة إضافة عنصر، فالفعل يختص "بقبول قد، والسين، وسوف، والنواصب، والجوازم، وبلحوق (تاء) الفاعل، و(تاء) التأنيث الساكنة، ونون التوكيد، وياء المخاطبة له"[٢].

فالفعل المضارع يتم التعرف عليه بإضافة أحد هذه العناصر: (السين، وسوف، والنواصب، والجوازم، وحروف المضارعة)، وهي عناصر خاصة به وحده، لا يشاركه فيها الماضي، ولا الأمر، فيكفي الدارس أن يضيف إحدى هذه العلامات للكلمة؛ ليتبين أنها تنتمي للمضارع أو لا.

والفعل الماضي يُتعرف عليه بإضافة أحد عنصرين: (تاء الفاعل، أو تاء التأنيث).

الأنصاري – تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد – القاهرة – ط ١١ – ١٣٨٣م.

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١ / ٥٣. دراسة وتحقيق: عبدالحميد السيد محمد عبد الحميد – الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث– د ط– د ت.

(٢) شذا العرف في فن الصرف: ٢٦. تأليف: الأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي – ضبطه وشرحه ووضع فهارسه: د. محمد أحمد قاسم – المكتبة العصرية – صيدا– بيروت – ط٢– ١٤٢٢ه – ٢٠٠١م.

وأما فعل الأمر فعلامته التي تميزه عن غيره هي علامة دلالية تتمثل في دلالته على الطلب.

لكن هذه العلامة ليست كافية وحدها لتدلنا على أن الكلمة تنتمي إلى فعل الأمر؛لأنها – وإن كانت جامعة لفعل الأمر– ليست مانعة من دخول أنواع أخرى، مثل اسم فعل الأمر، والمضارع المتصل بـ(لام) الأمر، فكلاهما يدل على الطلب، لكن المضارع ليس بنفسه، واسم الفعل لا يقبل (ياء) المخاطبة المؤنثة؛ لذلك لا بد من وجود قيدين لهذه العلامة؛ لتكون مانعة من دخول أي نوع آخر، فالقيد الأول: أن يدل الأمر على الطلب بنفسه، أي: بصيغته؛ ليخرج كل ما دل على طلب بغير صيغته، نحو: (ليقم زيد)، والقيد الآخر: أن يقبل (ياء) المخاطبة المؤنثة؛ ليخرج اسم الفعل[١].

فعلامة قبوله ياء المخاطبة المؤنثة تقوم على مهارة إضافة عنصر.

وعلى ذلك يمكن أن نعبر عن العلامة مع فعل الأمر هكذا: (افعلي تدل على طلب الفعل من المخاطبة المؤنثة)، فمثلًا: ذاكري، تدل على طلب المذاكرة من المخاطبة المؤنثة.

ويجوز أن نعبر عن علامته بأنها مركبة من "مجموع شيئين: إفهام الكلمة الأمر اللغوي، وهو الطلب، وقبولها (نون) التوكيد،... فإن قبلت الكلمة (النون)، ولم تفهم الأمر فهي مضارع، نحو: (هل تفعلن)"[٢].

كذلك هناك علامات مشتركة بين أكثر من نوع، مثل: (ياء) المخاطبة المؤنثة، و(نون) التوكيد، فهما علامتان مشتركتان بين المضارع والأمر، و(قد) علامة مشتركة بين المضارع والماضي، وأعتقد أن هذه العلامات ليست ذات جدوى – إذا قورنت بالعلامات المختصة –؛ لاشتراك

---

(١) ينظر شرح قطر الندى:١ / ٣٠.
(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١ / ٥١.

أكثر من نوع فيها، فأحرى بالدارس أن يحكِّم علامة مختصة بالنوع؛ ليصل إلى نتيجة سريعة.

أما الحرف فعلامته تختلف عن علامات كل من الاسم والفعل، فيعتمد الحرف على علامة سلبية تتمثل في مهارة عدم إمكانية إضافة عنصر، فـ" علامة الحرفية ألا تقبل الكلمة شيئًا من علامات الأسماء، ولا شيئًا من علامات الأفعال"(١).

وقد عبر العمريطي عن ذلك بقوله:

(وَالْحَرْفُ لَمْ يَصْلُحْ لَهُ عَلاَمَهْ *** إلاَّ انْتِفَا قَبُولِهِ الْعَلاَمَهْ)(٢).

نفهم من ذلك أن عدم إمكانية إضافة عنصر قد اتخذه النحويون علامة تمييزية للحروف.

٢- **النكرة علامتها قبول (أل).**

لقد عرَّف النحويون أحد نوعي الاسم النكرة بأنه " ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف، كـ(رجل)، و(فرس)، و(دار)، و(كتاب)"(٣).

وهذه العلامة اُسْتُفِيدَتْ من الضد، فمقابل النكرة المعرفة، وأحد أنواع المعارف ما يقبل (أل)، وتؤثر فيه التعريف، فالمهارة المعتمد عليها هي إضافة عنصر مضاد يخرجها من نوعها للنوع المقابل، لكن هذا العنصر المضاف في الوقت نفسه دليل على نوعها، وبمعنى آخر لكي نستدل على

---

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١ / ٤٨.

(٢) ينظر شرح الدرة البهية في نظم الآجرومية: ١٢. تأليف: ماجد محمد الراغب – قدم له د. محمود أبو الهدى الحسيني، ود. محمد رجب ديب– دار العصماء– دمشق– ط١ – ١٤٣٢ه – ٢٠١٢م.

(٣) أوضح المسالك:١ / ٨٢. تأليف: الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري المصري – الناشر: دار الجيل – بيروت – ط ٥ – ١٩٧٩م.

أن الكلمة نكرة علينا أن ندخل عليها (أل)، فإذا قبلت دخول (أل)، وأثَّرت فيها التعريف فإننا نحكم على هذه الكلمة في حالة خلوها من (أل) بأنها نكرة، لكن هناك قيد آخر غير دخول (أل)، ويتمثل في تأثير (أل) التعريف، فـ (أل) غير المؤثرة للتعريف لا تدل على أن الكلمة نكرة، فهناك من المعارف " ما يقبل (أل)، ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو: (حارث وعَبَّاس وضحَّاك) فإن (أل) الداخلة عليها للمح الأصل بها"[١].

إذن فالعنصر المضاف هنا يكون من المعرفة إلى النكرة، وقد عبر النحويون عن هذه المهارة بما يوضح ذلك، فـ"علامة النكرة أن تصلح لأن تدخل عليها (أل)، وتؤثر فيها التعريف، نحو: (رجل)، فإنه يصح دخول (أل) عليه، وتؤثر فيه التعريف، فتقول: (الرجل)، وكذلك: (غلام، جارية، وصبي، ومعلم)، فإنك تقول: (الغلام، والجارية، والصبي، والفتاة، والمعلم) "[٢].

٣- أنواع (أل).

قد استخدم النحويون مهارة إضافة عنصر عند حديثهم عن أنواع (أل) المُعَرِّفة، فعلامة (أل) الجنسية تتمثل في إمكانية إضافة كلمة (جنس) قبل (أل)، يقول المبرد: " وأما قولهم: (أهلك الناس الدينار والدرهم)، و(ذهب الناس بالشاء والبعير)... إنما هو تعريف الجنس، ألا ترى أن الرجل يعطيك دينارًا واحدًا، فتقول: (أنا لا أقبل منك الدنانير)، وكذلك لو

---

(١) أوضح المسالك:١ / ٨٣.

(٢) التحفة السنية شرح المقدمة الآجرومية: ١٠٦. تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد – الناشر: مكتبة دار السلام، ومكتبة دار الفيحاء– ط ١– ١٤١٤هـ – ١٩٩٤ م.

أعطاك ثوبًا قلت: (فلان يبرني بالثياب)، إنما تريد الواحد من هذا الجنس المعروف"[١].

فلنا أن نستبدل (أهلك الناس جنس الدينار وجنس الدرهم) بـ(أهلك الناس الدينار والدرهم)، "وليس المراد كل فرد، فإن من الدنانير والدراهم ما يكون زادًا لصاحبه إلى الجنة، ومنه قوله – تعالى –: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾، [٢] أي: من هذه الحقيقة، لا من كل شيء اسمه ماء"[٣].

وإن كانت علامة (أل) الجنسية تتمثل في إضافة عنصر فإن علامة (أل) الاستغراقية تتمثل في إمكانية استبدال عنصر بآخر، بأن تحذف (أل)، ونضع موضعها (كل)، فـ (أل) الاستغراقية هي " التي تدخل على واحد من الجنس، فتجعله يفيد الشمول والإحاطة بجميع أفراده إحاطة حقيقة، لا مجازًا ولا مبالغة، بحيث يصح أن يحل محلها لفظة (كل)، فلا يتغير المعنى، نحو: (النهر عذب، النبات حي، الإنسان مفكر، المعدن نافع)...، فلو قلنا: (كل نهر عذب، كل نبات حي، كل إنسان مفكر، كل معدن نافع)... بحذف (أل) في الأمثلة كلها، ووضع كلمة (كل) مكانها – لبقي المعنى على حالته الأولى"[٤].

٤ـ

٥ـ **تعدد الخبر.**

---

(١) المقتضب: ٤ / ١٣٨. تأليف: المبرد أبي العباس محمد بن يزيد المبرد – تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث – ط ٣– ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

(٢) الأنبياء: ٣٠.

(٣) تعجيل الندى بشرح قطر الندى:١ / ٩١. : تأليف: عبد الله بن صالح الفوزان – دار ابن الجوزي – ط ٢ – ١٤٣١ه.

(٤) النحو الوافي:١ / ٤٢٦. تأليف: عباس حسن – دار المعارف – ط ٣– د ت. وينظر تعجيل الندى بشرح قطر الندى:١ / ٩٢.

قد يتعدد الخبر، ويكون الخبران بمعنى واحد، وقد يكونان مختلفي المعنى، والتمييز بينهما يُتَعَرَّفُ عليه عن طريق مهارة حذف عنصر من الجملة، وهو أحد الخبرين، والبحث عن صحة المعنى، فإن لم يصح المعنى بأحدهما كانا من النوع الأول، ويكون التعدد لفظيًا فحسب، وإن صح المعنى كانا من النوع الثاني، ويكون التعدد في اللفظ والمعنى.

ففي قولنا: (الفاكهة حلوة مرة) الخبران بمعنى واحد، فـ(حلوة مرة) أي: متغيرة الطعم، أو متوسطة، بين الحلاوة والمرارة، ولا يتم هذا المعنى إلا بوجود الخبرين، فإذا حذفنا أحد الخبرين بأن نقول: (الفاكهة حلوة)، أو (الفاكهة مرة) لا يتم المعنى المراد من الجمع بين الخبرين.

وعلى العكس من ذلك عندما يكون الخبران مختلفي المعنى، ففي قولنا: (الله غفور ودود) إذا حذفنا أحد الخبرين بأن نقول: (الله غفور)، أو (الله ودود) فإن المعنى يصح بأحدهما[١].

٦- كسر همزة (إن) وفتحها.

لقد أوجز النحويون حكم همزة (إنَّ) من حيث الفتح والكسر، فـ " تتعين(إنِّ)المكسورة حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها، و(أنَّ) المفتوحة حيث يجب ذلك، ويجوز إن صح الاعتباران"[٢].

فنجد مهارات عقلية في الأحكام الثلاثة توصلنا لحكم الهمزة، فبالنسبة لوجوب الفتح نجد مهارة إمكانية استبدال عنصر بآخر، وبالنسبة

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية:١ / ٢٦٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١ / ٣٥٢، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك: ١ / ١٩٢. تأليف: عبد الله بن صالح الفوزان – الناشر: دار مسلم – ط ١ – ١٩٩٩م.

(٢) أوضح المسالك:١ / ٣٣٣.

لوجوب الكسر نجد عدم إمكانية استبدال عنصر بآخر، وبالنسبة لجواز الفتح والكسر نجد إمكانية الاستبدال وعدم إمكانيته حسب التقدير.

ففي قولنا: (علمت أنك مجتهد) نستطيع أن نستبدل المصدر بجملة (أنك مجتهد)، فتصير: (علمت اجتهادك)، فإمكانية استبدال عنصر بآخر دليل على وجوب فتح (الهمزة).

وفي قولنا: (إن المسلمين متحابون) لا نستطيع أن نستبدل المصدر بهذه الجملة، فعدم إمكانية استبدال عنصر بآخر دليل على وجوب كسر همزة (إنَّ)، لذلك فالعلامة مع وجوب الكسر علامة سلبية تشبه علامة الحرف في عدم قبوله علامات الاسم والفعل.

وبالنسبة لجواز الفتح والكسر فالتقدير هو الذي يحدد حركة الهمزة، وبناء عليه تُستخدم مهارة التبادل بالسلب في حالة الكسر، وبالإيجاب في حالة الفتح.

فقد قرئ قوله – عز وجل –: ﴿ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تابَ مِنْ بَعْدِهِ وأَصْلَحَ فإنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[1]. بكسر همزة (إن)، وفتحها.[2]

فالكسر على جعل ما بعدها جملة الجواب، أي: (فهو غفور رحيم)، وعلى هذا التقدير لا يصح الاستبدال؛ إذ لا نستطيع استبدال المصدر بالجملة، والفتح على تقدير أنها ومعموليها مفرد خبره محذوف، وعلى هذا

---

(١) سورة الأنعام: ٥٤.

(٢) ابن عامر وعاصم ويعقوب بالفتح، والباقون بالكسر. ينظر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر:٢ / ١٣. تأليف: العلامة الشيخ: أحمد بن محمد البنا– تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل – عالم الكتب – بيروت– مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة – ط١– ١٤٠٧ه – ١٩٨٧م.

التقدير نستطيع استبدال المصدر بالجملة، أي: (فالغفران والرحمة حاصلان).

فإن لم يوجد ما يدل على اليقين ولا الشك كانت الناصبة للمضارع.

٧- **زيادة (كان).**

لقد اشترط النحويون لزيادة (كان) شرطين:

١- كونها بلفظ الماضي.

٢- كونها بين شيئين متلازمين، ليسا جارًا ومجرورًا، نحو: (ما كان أحسن زيدًا)، وقول بعضهم: (لم يوجد كان مثلُهم). (١).

وحكم بعضهم بالشذوذ على الشواهد التي خالفت الشرطين السابقين، وبالنظر إلى العلامة التي احتكموا إليها للحكم بزيادة (كان) - وهي أن "معنى زيادتها صحة سقوطها"(٢)- سنجد كثيرًا من الشواهد التي رفضها بعضهم لعدم توافر أحد الشرطين تنطبق عليها العلامة (٣).

وعلامة زيادة (كان) تعتمد على حذف عنصر، فإذا حذفت (كان)، واستقام المعنى، وصلحت العلاقات النحوية بدونها فـ(كان) زائدة، ففي نحو: (ما كان أحسن زيدًا)، لنا أن نحذف (كان)، ويستقيم المعنى، ولا تختل العلاقات النحوية، فنقول: (ما أحسن زيدًا).

٨- **(أنْ) المخففة من الثقيلة.**

---

(١) ينظر أوضح المسالك:١ / ٢٥٥.
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١ / ٣٧٧.
(٣) سيأتي تفصيل هذه القضية في المبحث الثاني عند الحديث عن خصائص العلامة، حيث تأتي العلامة دليلا ترجيحيا قويا عند وجود خلاف: ينظر: ٦١ ، وما بعدها.

إذا خففت (أنَّ) احتاجت إلى ما يميزها عن (أنْ) الناصبة للمضارع، وقد ذكر النحويون ذلك، يقول ابن السراج: " واعلم أنَّ (أنَّ) إنما هي لما تتيقنه ويستقر عندك، وأَنْ الخفيفة إنما هي لما لم يقع، نحو قولك: (أريد أَنْ تذهبَ)، فإذا كانت أن الخفيفة بعد (علمت) فهي مخففة من الثقيلة، وإذا خُفِّفَت أُتِيَ بـ(لا، والسين، وسوف)؛ عوضًا مما حذف.

وجعلوا حذفها دليلًا على الإضمار....، و(أَنْ) التي تنصب بها الأفعال تقع بعد (رجوت، وخفت)، تقول: (خفتُ أَنْ لا تفعلَ) "[1].

فمما تُعرَف به (أنْ) المخففة من الثقيلة أنها تقع بعد ما يدل على يقين، أو تدخل على فعل جامد، مثل: (عسى، ليس)، أو فعل متصرف قصد به الدعاء، أو جملة اسمية، أو يليها (رُبَّ)، أو أحد حرفي التنفيس: (السين) أو (سوف) [2].

وهنا المهارة تعتمد على البحث عن عنصر آخر في الجملة، فإن وجد هذا العنصر كانت مخففة من الثقيلة، فإن لم يوجد كان هناك احتمالان، فإن وجد ما يدل على الظن احتملت النوعين حسب درجة الظن، فإن كان قريبًا من اليقين كانت المخففة من الثقيلة، وإن كان قريبًا من الشك كانت الناصبة للمضارع، يقول ابن السراج: "فأما بعد (حسبت)، و(ظننت) فإنها تكون على ضربين: إنْ كان حسبانك قد استقر كانت مخففة من الثقيلة، وإن

---

(١) الأصول في النحو:٢ / ٢٠٩. تأليف: أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي – تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي – الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – ط٣– ١٩٨٨م. وينظر المقتضب: ٣ / ٧.
(٢) ينظر النحو الوافي:١ / ٦٧٨، ٦٧٩.

حملته على الشك كانت خفيفة، كقوله: ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [١]، تقرأ بالرفع والنصب [٢].

فمن رفع فكأنه أراد: (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونُ)؛ لما استقر تقديرهم، فصار عندهم بمنزلة اليقين، وهذا مذهب مشايخنا"[٣].

فإن لم يوجد ما يدل على اليقين أو الظن ووقع بعدها فعل كانت مخففة من الثقيلة، وهذا هو الاحتمال الأخير.

"وتكون مخففة من الثقيلة، نحو قولك: (علمت أنْ زيدٌ خيرٌ من عمرو)، ومعناه: (علمت أنَّ زيدًا خيرٌ من عمرو).

والفصل بين (أنْ) خفيفة وبين (أنْ) المخففة من الثقيلة أنَّ الخفيفة لا تقع ثابتة، إنما تقع مطلوبة أو متوقعة، نحو: (أرجو أن تذهب)، و(أخاف أن تقوم)، فإذا وقعت مخففة من الثقيلة وقعت ثابتة على معنى الثقيلة، نحو: (أعلم أنْ ستقوم)، على معنى قولك: (أنَّك ستقوم)، ولا يصلح: (أرجو أنَّك ستقوم)، لأنه لم يستقر عنده؛ لأن الثقيلة إنما تدخل على ابتداء مستقر"[٤].

٩- الحروف المصدرية.

لقد وضع النحويون علامة للتعرف على الحروف المصدرية تتمثل في صحة وقوع المصدر موقعها مع الفعل، يقول ابن عقيل: " الموصول الحرفي هو: (أنَّ، وأنْ، كي، وما، ولو)، وعلامته صحة وقوع المصدر

---

(١) المائدة: ٧١.
(٢) قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف بالرفع، ووافقهم اليزيدي والأعمش، والباقون بالنصب. ينظر الإتحاف: ١ / ٥٤١.
(٣) الأصول في النحو:٢ / ٢٠٩، وينظر شرح الرضي على الكافية:٤/٣٠.
(٤) المقتضب: ١ / ١٨٧.

موقعه، نحو: (وددت لو تقوم)، أي: (قيامك)، و(عجبت مما تصنع)، و(جئت لكي أقرأ)، و(يعجبني أنك قائم)، و(أريد أن تقوم)"[١].

فالعلامة مع الحروف المصدرية تعتمد على مهارة استبدال عنصر بآخر، فإذا صح استبدال المصدر بالحرف مع الفعل فإننا نحكم بأن الحرف مصدري، فنضع (قيامك) موضع (لو تقوم) مثلًا.

وإذا لم يصح هذا الاستبدال لم يكن الحرف مصدريًا، لذلك اعترض الرضي على أن تكون صلة (أنْ) أمرًا أو نهيًا؛ لأن (أنْ) مع فعل الأمر لا تفيد ما يفيده المصدر إذا استخدمنا مهارة الاستبدال، يقول الرضي: " (علمت أنك قائم)، و(علمت قيامك) شيء واحد، والمصدر المؤول به (أن) مع الأمر لا يفيد معنى الأمر، فقولك: (كتبت إليه أن قم) ليس بمعنى القيام؛ لأن قولك: (بالقيام) ليس فيه معنى طلب القيام، بخلاف قولك: (أن قم)، ويتبين بهذا أن صلة (أن) لا تكون أمرًا، ولا نهيًا...، ولو جاز كون صلة الحرف أمرًا لجاز ذلك في صلة (أنَّ) المشددة، و(ما) و(كي) و(لو)، ولا يجوز ذلك اتفاقًا"[٢].

١٠- الاشتغال.

لقد وضع النحويون ضابطًا لباب الاشتغال يتمثل في " أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فُرِّغَ من ذلك المعمول وسُلِّط على الاسم الأول لنصبه، مثال ذلك: (زيدًا ضربته)، ألا ترى أنك لو حذفت (الهاء) وسلطت (ضربت) على (زيد) لقلت: (زيدًا ضربت)، يكون (زيدًا) مفعولًا مقدمًا" [٣].

---

(١) شرح ابن عقيل:١ / ١١٤.
(٢) شرح الرضي على الكافية:٤ / ٤٤٠.
(٣) شرح قطر الندى:١ / ١٩٢.

فالمهارة التي اُعْتُمِدَ عليها هي حذف عنصر، حيث يُحْذَفُ الضمير، فيسلط العامل على الاسم السابق.

لكن هناك إشكالية تتمثل في أن العامل قد لا يصح تسليطه بلفظه على الاسم المتقدم، كنحو: (زيدًا مررت به)، و(زيدًا ضربت غلامه)، وفي تلك الحال ستختلف المهارة لضمان صحة المعنى؛ لأنه لا يجوز أن نقول: (مررت زيدًا مررت به)؛ لأن الفعل (مر) يتعدى بواسطة حرف الجر، ولا يجوز أن نقول: (ضربت زيدًا ضربت غلامه)؛ لأن المضروب غلام زيد، وليس زيدًا [١]، لذلك تعتمد المهارة على إضافة عنصر مناسب يصح معه المعنى، فنقدر في الجملة الأولى (جاوزت)، وفي الأخرى (أهنت).

١١- الفعل المتعدي والفعل اللازم.

أ- علامتا الفعل المتعدي:

لقد حدد النحويون للفعل المتعدي علامتين:

١- صحة اتصال (هاء) الضمير العائد على غير المصدر به.
٢- أن يُبْنَى منه اسم مفعول تام.

فالعلامة الأولى تعتمد على صحة إضافة عنصر،وهو(هاء) الضمير العائد على غير المصدر، فالفعل (ضرب) لنا أن نصل به الضمير، فنقول: (زيد ضربه عمرو)، فالضمير عائد على غير المصدر، وهو (زيد)[٢].

والعلامة الأخرى تقوم على إمكانية استبدال عنصر مع الاكتفاء، فلنا أن نستبدل (مضروب) بالفعل(ضرب)، وأقصد بالاكتفاء التمام، بحيث لا يحتاج إلى حرف جر أو ظرف.

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية:١ / ٤٤٨.
(٢) ينظر أوضح المسالك:٢ / ١٧٦.

بـ علامات الفعل اللازم.

قد أوصل بعضهم علامات الفعل اللازم إلى اثنتي عشرة علامة، وأعتقد أن أكثر ما ذكروه هو من قبيل الدلالات الخاصة بالفعل اللازم، كأنها صور له، كدلالته على سجية، أو مرض، أو نظافة، أو دنس... (١).

وقد نصوا على علامتين سلبيتين للفعل اللازم تتمثلان في أنه " لا يتصل به (هاء) ضمير غير المصدر، وأنه لا يُبنَى منه اسم مفعول تام، وذلك كـ(خرج)،ألا ترى أنه لا يقال: (زيد خرَجَهُ عمرو)،ولا(هو مخروج)، وإنما يقال: (الخروج خرجه عمرو)،و(هو مخروج به أو إليه)"(٢).

فعلامة الفعل اللازم تتمثل في عدم قبوله إحدى علامتي الفعل المتعدي.

١٢- المفعول معه.

أ- وضع (مع) موضع (الواو).

لقد وضع النحويون علامة لإمكانية إعراب ما بعد (الواو) مفعولًا معه، وتتمثل هذه العلامة في صحة وضع كلمة (مع) موضع (الواو)، ففي قولنا: (تركت الناقة وفصيلها) يجوز أن نقول: مع فصيلها(٣).

---

(١) ينظر أوضح المسالك:٢ / ١٧٦.
(٢) أوضح المسالك:٢ / ١٧٧.
(٣) ينظر الصاحبي في فقه اللغة:١ / ٢٧. تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا – تحقيق: السيد أحمد صقر – مطبعة: عيسى البابي الحلبي – القاهرة.

وقد ذكر الرضي أن الأصل وضع (مع)، وقد قامت (الواو) مقامها للاختصار، يقول الرضي: " وإنما وضعوا الواو موضع (مع) في بعض المواضع لكونه أخصر"(١).

فالمهارة التي اعتمد عليها النحويون هي استبدال عنصر بآخر، وهذه العلامة جامعة، لكنها ليست مانعة، فكل ما يصح إعرابه مفعولًا معه نستطيع أن نضع (مع) موضع (الواو) التي قبله، ولكن ليس كل ما يذكر بعد الواو التي بمعنى (مع) يعرب مفعولًا معه، نحو: (كل رجل وضيعته)، فـ(ضيعته) معطوف على (رجل)، وليس مفعولًا معه؛ لأنه لم يصاحب معمول فعل(٢).

بـ امتناع العطف وجواز النصب على المفعول معه.

قد يمتنع عطف الاسم على ما قبله؛ لعدم صحة تشريك ما بعد (الواو) لما قبلها في الحكم، وفي هذه الحالة إما أن يعرب مفعولًا معه، أو مفعولًا به لفعل محذوف، وهذا نحو: (استوى الماء والخشبة)، " وذلك لأنه إذا قال: (استوى الماء والخشبة) لا يحسن تكرار الفعل، فيقال: استوى الماء، واستوت الخشبة؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلما لم يحسن تكرار الفعل كما يحسن في: (جاء زيد وعمرو) فقد خالف الثاني الأول، فانتصب على الخلاف، وذهب أبو اسحق الزجاج إلى أنه منصوب بعامل مقدر، والتقدير فيه: (استوى الماء، ولابس الخشبة)، وزعم أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما (الواو)، والصحيح هو الأول "(٣).

---

(١) شرح الرضي على الكافية:١ / ٥١٧.
(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية:١ / ٥١٥.
(٣) أسرار العربية:١ /١٧٠، ١٧١. تأليف: أبي البركات الأنباري عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد – تحقيق: د. فخر صالح قدارة – دار الجيل – بيروت– ط ١ – ١٩٩٥م.

ومعنى ذلك أن المهارة التي اعتمد النحويون عليها في جواز العطف تتمثل في تكرار عنصر، فإذا صح المعنى مع تكرار العامل جاز إعرابه معطوفًا، ففي نحو: (جاء زيد وعمرو)، يجوز أن نكرر العنصر، فنقول: (جاء زيد، وجاء عمرو)، وعلى العكس من ذلك إذا لم يصح المعنى مع تكرار العامل أُعرب مفعولًا معه على الأرجح.

١٣- المفعول له.

من شروط المفعول له أن يكون علة، وقد عبر بعضهم عن هذا الشرط بصحة تقدير (لام) السببية، يقول العكبري: " من شروط المفعول له أن يكون مصدرًا يصح تقديره بـ(اللام) التي يعلل بها الفعل، والمفعول له هو الغرض الحامل على الفعل، ولمَّا كان كل حكيم وعاقل لا يفعل الفعل إلا لغرض جُعِلَ ذلك الغرضُ مفعولًا من أجله"(١).

فهذا الشرط يعد علامة للمفعول لأجله، وتلك العلامة تقوم على صحة إضافة عنصر، ففي قولنا: (سافرت رغبة في العلم) يصح أن نضيف (اللام)، فنقول: (سافرت لرغبة في العلم).

وإذا فُقِدَ شرط آخر غير كونه علة جُرَّ المصدر بحرف يفيد التعليل، كـ(اللام) أو (من) أو (في) أو (الباء) (٢).

ومن الممكن أن نطلق على المهارة التي استخدمها النحويون في معرفة المفعول لأجله مهارة السؤال عن عنصر، ففي قولنا: (ضربت ابني

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب:١ / ٢٧٧. تأليف: أبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري – تحقيق: غازي مختار طليمات – الناشر: دار الفكر – دمشق – ط ١ – ١٩٩٥م. وينظر شرح ابن عقيل:٢ / ٤٥٠.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل:٢ / ٤٥٠.

تأديبًا) " (تأديبًا) مصدر، وهو مفهم للتعليل؛ إذ يصح أن يقع في جواب: لمَ فعلت الضرب ؟ "[١].

وهي علامة جامعة لكل ما يدخل في هذا الباب، لكنها ليست مانعة؛ لوجود شروط أُخر تتصل بالمفعول لأجله، ولأنه لا يشترط أن تكون إجابة كل سؤال مبدوء بـ(لمَ) بالمفعول لأجله، كقولنا: (لمَ تكذب)؟ فتكون الإجابة: (لمْ أكذب).

١٤- المفعول فيه.

لقد وضع النحويون علامة لِمَا يصلح أن يكون ظرف زمان، وهي وقوعه في جواب (متى)، فـ" كل ما جاز أن يكون جواب (متى) فهو زمان، ويصلح أن يكون ظرفًا للفعل، يقول القائل: (متى قمت ؟)، فتقول: (يوم الجمعة)، و(متى صمت؟)، فتقول: (يوم الخميس)، و(متى قدم فلان ؟)، فتقول: (عام كذا، وكذا) " [٢].

فالمهارة التي اعتمد عليها النحويون هي مهارة السؤال عن عنصر، بأن نسأل بـ (متى)، فتكون الإجابة بما يصلح أن ينصب على الظرفية، وكذلك الشأن مع ما ينصب على الظرفية من أسماء المكان، فنسأل عنه بـ(أين).

كما قد يسأل عن الزمان بـ (كم)؛ لأنها تختص بما يعد، والزمن قد يعد، يقول ابن السراج: "(وكم) من أجل أنها سؤال عن عدد تقع على كل معدود، والأزمنة مما يُعَدُّ، فهي يُسْأَلُ بها عن عدد الأزمنة، فيقول القائل: (كم سرت؟)، فتقول: (ساعة، أو يومًا، أو يومين) " [٣].

---

(١) شرح ابن عقيل:٢ / ٤٥٠.
(٢) الأصول في النحو:١ / ١٩٠، ١٩١.
(٣) الأصول في النحو:١ / ١٩١.

لكن (كم) يُسْأَلُ بها عن الزمان وغيره، بخلاف (متى)، فلا يُسْأَلُ بها إلا عن الزمان.

١٥- الاستثناء.

في الاستثناء المفرغ يقدر النحويون عدم وجود (إلا) لإعراب الاسم الواقع بعدها حسب موقعه في الجملة، يقول ابن مالك:

(وَإِنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ إِلَا لِمَا... بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَوِ الَّا عُدِمَا)[١].

فالمستثنى منه فُرِّغَ للعمل فيما بعد (إلا)، ولكي نعرب ما بعد (إلا) نفترض عدم وجودها، ونسلط العامل على ما بعدها، ففي قولنا: (ما قام إلا زيد) تعرب كلمة (زيد) فاعلًا، كأن (إلا) لم تذكر.

ومع مراعاة النحويين الدقيقة للمعنى إلا أنهم لم ينصوا سوى على إسقاط (إلا)[٢]، مع أن المعنى لا يتم بإسقاط (إلا) وحدها، بل يفهم عكس المعنى المراد من الجملة، ففي المثال السابق: (ما قام إلا زيد) إذا طبقنا مقولة إسقاط (إلا) وحدها عند الإعراب ستصبح الجملة (ما قام زيد)، مع أننا أردنا أن نثبت القيام لزيد، فالأولى أن ننص على إسقاط النفي و(إلا)، فيصبح تقدير الجملة: (قام زيد).

---

(١) ألفية ابن مالك : ٢٩ .

(٢) ربما نص بعضهم على إسقاط النفي، لكني لم أجد ذلك في المراجع التي اطلعت عليها، مثل: الكتاب:١ / ١٥٤، تأليف: سيبويه – تحقيق ودراسة: عبد السلام هارون- مكتبة الخانجي- ط٣ - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م. وشرح ابن عقيل:٢ / ٤٧٦، وشرح الرضي على الكافية: ٢/١٠٠، ومعجم القواعد العربية:٢ / ٨٧.

يقول سيبويه عن الاستثناء المفرغ: " فأما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أن تلحق (إلا) فهو أن تُدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قوله: (ما أتاني إلا زيدٌ)، و(ما لقيت إلا زيدًا)، و(ما مررت إلا بزيد)، تُجري الاسم مجراه إذا قلت: (ما أتاني زيدٌ)، و(ما لقيتُ زيدًا)، و(ما مررتُ بزيد)، ولكنك أدخلت (إلا) لتوجب الأفعال لهذه الأسماء، ولتنفي ما سواها، فصارت هذه الأسماء مستثناة، فليس في هذه الأسماء في هذا الموضع وجه سوى أن تكون على حالها قبل أن تلحق (إلا)؛ لأنها بعد (إلا) محمولة على ما يجر ويرفع وينصب، كما كانت محمولة عليه قبل أن تلحق (إلا)، ولم تشغل عنها قبل أن تلحق (إلا) الفعل بغيرها " [١].

فنلحظ أن سيبويه يسقط (إلا)، ولم يسقط النفي، فأصبح (زيد) – الذي لم يأت غيره – هو الذي لم يأت، وربما دفع النحويين إلى ذلك الانتباه لإعراب ما بعد (إلا) بصرف النظر عن المعنى.

على أية حال فإن المهارة المرشدة لإعراب ما بعد (إلا) تتمثل في حذف عنصرين: النفي و(إلا).

١٦- الحال.

أ- علامة الحال.

لقد ذكر النحويون أن الحال تقع في جواب (كيف)، يُعَرِّفُ ابن هشام الحال بقوله: " هو وصف فضلة يقع في جواب كيف، كـ(ضربت اللص مكتوفًا) "[٢].

---

(١) الكتاب: ٢ / ٣١٠.
(٢) شرح قطر الندى:١ / ٢٣٤.

فالمهارة المستخدمة في معرفة الحال هي مهارة السؤال عن عنصر، فلك أن تسأل: (كيف ضربت اللص ؟)، فتكون الإجابة بالحال (مكتوفًا).

لكن هذه العلامة ليست جامعة؛ فهي تنطبق على الحال المبينة- كالمثال السابق-، ولا تنطبق على الحال المؤكدة في نحو: ﴿وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[١].

فلا يصح أن تقع كلمة (مفسدين) جوابًا لسؤال: (كيف تعثون) ؟

كذلك هذه العلامة ليست مانعة؛ لأنه لا يجاب بما يُعرب حالًا عن كل سؤال مبدوء بـ(كيف)، يقول سيبويه: " ومثل ذلك قولهم في جواب (كيف أصبحت؟) فيقول: (صالحٌ)، وفي: (مَن رأيت ؟) فيقول: (زيدٌ)، كأنه قال: (أنا صالح)، و(من رأيت زيدٌ)، والنصب في هذا الوجه؛ لأنه الجواب، على كلام المخاطَب، وهو أقرب إلى أن تأخذ به"[٢].

فـ(صالح)، و(زيد) خبران على وجه الرفع، و(زيد) مفعول به على وجه النصب، كما يجوز نصب (صالح) على أنها خبر (أصبح)، والتقدير: أصبحت صالحًا.

كما أنه قد يُسْأَلُ عن الحال بغير (كيف)، كما في قوله – عز وجل -: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾[٣]. فيسأل عنها بـ (كم)؛ لأنها عدد.

بـ علامة (واو) الحال وضع (إذ) موضعها.

إذا وقعت الحال جملة فلا بد فيها من رابط يربطها بصاحب الحال، وقد يكون الرابط (واوًا)،"وتسمى(واو)الحال،و(واو)الابتداء،وعلامتها صحة وقوع(إذ)موقعها،نحو: (جاء زيد وعمرو قائم)،التقدير:إذ عمرو قائم"[٤].

---

(١) البقرة: ٦٠.
(٢) الكتاب: ٢ / ٤١٨، ٤٩١.
(٣) الأعراف: ١٤٢.
(٤) أسرار العربية:١ /١٧٠، ١٧١.

فالعلامة هنا تعتمد على استبدال عنصر بآخر، فاستبدال (إذ) بـــ(الواو) مع صحة المعنى يعني أن هذه (الواو) هي (واو) الحال.

جـ وقوع الحال معرفة.

الأصل في الحال أن تأتي نكرة، وقد تأتي معرفة إذا صـــح تأويلهـــا بنكرة [١]، نحو قول لبيد بن ربيعة:

(فأرْسَلَها العِرَاكَ ولم يَذُدْها... ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ)

يقول سيبويه: " كأنه قال اعتراكًا "[٢].

فالمهارة التي استخدمها النحويون مع مجيء الحال معرفة تتمثـــل في إمكانية استبدال عنصر بآخر، فإذا صح وضع كلمة نكرة موضع الكلمة المعرفة التي وقعت حالًا، وتؤدي معناها فإن مجيء الحال معرفة مغتفر.

لذلك أجازوا نحو: (جاءوا الجماء الغفير)، أي: جمًا غفيرًا، و(اجتهد وحدك)، أي: منفردًا [٣].

د ـ الحال المستقبلة.

الحال المستقبلة من بين أنواع الحال، وتسمى الحال المقدرة، وهي التي يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها، نحو قولـــه – عـــز وجـــل –:

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافيـــة:٢ / ٣٩، والمفصـــل فـــي صـــنعة الإعراب: ٩١. تأليف: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري – تحقيق: د.علي بو ملحم – الناشر: دار الهلال – بيروت – ط ١ – ١٩٩٣م.

(٢) الكتاب: ١ / ٣٧٢. والبيت من بحر الوافر، وهو للبيد بن ربيعة، ينظر شرح ديوان لبيد بن ربيعة: ٨٦، وقد ورد فـــي المقتضـــب: ٣ / ٢٣٧، وشرح الرضي على الكافية:٢ / ١٧.

(٣) ينظر الأصول في النحو:٢ / ٣١٢، وشرح شذور الـــذهب:١ / ٣٢٤. تأليف: عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام – تحقيق: عبد الغني الدقر – الناشر: الشركة المتحدة للتوزيـــع – دمشق – ط ١ – ١٩٨٤م.

﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ ﴾ [١]، فالجبال تكون بيوتًا بعد زمن نحتها، وقد وضعوا علامة لمعرفة تلك الحال تتمثل في " أن يصح تقديرها بالفعل، ولام العلة "[٢]، فالمهارة التي اُستُخْدِمَتْ في معرفة الحال المستقبلة

تتمثل في استبدال عنصرين بعنصر واحد؛ لأننا سنضع موضع الحال (لام) التعليل، والفعل، ففي الآية نضع (لتبيتوا) موضع (بيوتًا).

وهذه العلامة دفعت بعضهم إلى رفض التمثيل لهذا النوع بـ(محلقين، ومقصرين) في قوله – تعالى –: ﴿ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ﴾[٣]؛ " لأنك لو قدرت الفعل، واللام لكان خطأ؛ لأن دخولهم البيت ليس ليحلقوا ويقصروا"[٤].

هـ – اشتراط الكوفيين لوقوع الحال معرفة أن تتضمن معنى الشرط.

لقد اختلف النحويون حول مجيء الحال معرفة، وقد رأى جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة، وأن ما ورد منها معرفًا يؤول بنكرة، ورأى البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقًا، ورأى الكوفيون أنها إن تضمنت معنى الشرط صح تعريفها وإلا فلا [٥].

وما يخص البحث من هذه الآراء هو رأي الكوفيين[٦]، فقد اعتمدوا في رأيهم على علامة تضمن الحال معنى الشرط، وهي علامة تعتمد على

---

(١) الشعراء: ١٤٩.
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢ / ٢٨٧.
(٣) سورة الفتح: ٢٧.
(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢ /٢٨٨.
(٥) ينظر شرح ابن عقيل:٢ / ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩.
(٦) أما رأي الجمهور فقد سبق تفسير مهارته. ينظر : ٢٤. من هذا البحث.

استبدال عنصرين بعنصرين، ففي قولنا: (زيد الراكب أحسن منه الماشي) الحال فيه متضمنة معنى الشرط، فلنا أن نقول: (زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى)، فنستبدل أداة الشرط والفعل بـ (أل) والاسم.

و- مجيء الحال من المضاف إليه.

تأتي الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال، كذلك تأتي الحال من المضاف إليه بشرط أن يصح إقامة المضاف إليه مقامه، بحيث لو حذف المضاف لاستقام المعنى، وهذا إذا كان المضاف جزءًا من المضاف إليه، أو كالجزء من المضاف إليه[١]، فالمهارة المستخدمة في إمكانية مجيء الحال من المضاف إليه في هذا الموضع تتمثل في إمكانية حذف عنصر، مع صحة المعنى، فمن أمثلة كون المضاف جزءًا من المضاف إليه حقيقة قوله – تعالى –: ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾[٢]، فالصدور جزء منهم، ويصح أن تؤول هكذا: (ونزعنا ما فيهم من غل إخوانًا)، بعد حذف المضاف(صدور)، ومن أمثلة كون المضاف كالجزء من المضاف إليه قوله – تعالى –: ﴿ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾[٣]، ويصح أن تؤول هكذا: (أن اتبع إبراهيم حنيفًا) بعد حذف المضاف(ملة)، ويستقيم المعنى.

---

(١) ينظر أوضح المسالك:٢ / ٣٢٤، وشرح ابن عقيل:٢ / ٥١٠.
(٢) الحجر: ٤٧.
(٣) النحل: ١٢٣.

ونلحظ أن صحة المعنى شرط أساسي لإمكانية الاستبدال، لـذلك لا يجوز أن نقول: (مررت بغلام سعاد جالسة)، لأنه لا يستقيم المعنى المـراد إذا قلنا: (مررت بسعاد جالسة)، فعلى الرغم من صحة التركيب فإن المعنى اختلف؛ لأن المقصود من الجملة أن المرور كان بغلام سـعاد، ولـم يكـن بسعاد نفسها، وكلمة (غلام) ليست جزءًا من سعاد، وليست كالجزء منها.

١٧- التمييز.

أ- من علامات التمييز صحة اقتران (من) به.

من علامات التمييز صحة اقتران (من) به؛ لذلك عرفوه بأنه " اسم نكرة متضمن معنى (من)؛ لبيان ما قبله من إجمال "[١].

فلنا أن نقول في نحو: (عندي شبر أرضًا): (عندي شبر من أرض).

وهذه العلامة ليست جامعة، لأنه لا يجوز جر التمييز بـ(من) إذا كان فاعلًا في المعنى، مثل: (طاب زيد نفسًا)، فلا نقول: (طاب زيـد مـن نفس)، وكذلك إذا كان مميزًا لعدد، مثل: (عندي عشرون درهمًا)، فلا نقول: (عندي عشرون من درهم) [٢].

كما أنها ليست مانعة؛ لأن هناك ما يخرج عن هذا الباب، ويتضمن معنى (من)، مثل اسم (لا) النافية للجنس، ففـي قولنـا: (لا رجـلَ قـائم) التقدير: (لا من رجل قائم)، وكذلك قد تكون الإضافة بمعنى (مـن)، نحـو: (هذا خاتم حديد)، فالتقدير: (من حديد)؛ لذلك كان النص في مفهوم التمييز

---

(١) شرح ابن عقيل:٢ / ٥٢٥.
(٢) ينظر شرح ابن عقيل:٢ / ٥٢٩.

أنه يبين ما قبله من إجمال؛ ليخرج كل ما يتضمن معنى (من)، ولا يبين ما قبله من إجمال.

على أية حال فإن المهارة التي تقوم عليها تلك العلامة تتمثل في إضافة عنصر، ففي (عندي قفيز برًا) لنا أن نضيف (من)، فتصبح (عندي قفيز من بر).

بـ علامة التمييز الواقع بعد (أفعل) التفضيل إن كان فاعلًا في المعنى.

التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل إن كان فاعلًا في المعنى وجب نصبه، مثل: (أنت أعلى منزلًا)، وعلامة كونه فاعلًا في المعنى أن يصلح جعله فاعلًا بعد جعل (أفعل) التفضيل فعلًا [١]، فالمهارة التي تقوم عليها تلك العلامة هي التبادل أو التحويل، حيث يُحوَّلُ عنصران، فاسم التفضيل يتحول إلى فعل، فتصير (أعلى) (علا)، ويتحول التمييز إلى فاعل، فتصير (منزلًا) (منزلك)، فيجوز أن نقول: (أنت علا منزلك).

١٨- حروف الجر.

معاني حروف الجر تكاد تعتمد في مجملها على العلامات، لذلك ما سيأتي من معان سيكون مختارًا على أساس محاولة إحصاء المهارات المستخدمة مع حروف الجر، وليس على إحصاء معاني حروف الجر، وعلامة كل معنى.

أ- من معاني (الباء).

من معاني (الباء) المصاحبة، مثل قوله - عز وجل -: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾[٢]، وقد وضعوا لها علامتين: " إحداهما أن يحسن في موضعها (مع)، والأخرى أن يغني عنها وعن

---

(١) ينظر الأصول في النحو:١ / ٢٢٢، وشرح ابن عقيل:٢ / ٥٢٨.
(٢) النساء: ١٧٠.

مصحوبها الحال"[١]، أما العلامة الأولى فتقوم على استبدال عنصر بآخر، فنضع (مع) موضع (من)، هكذا: (قد جاءكم الرسول مع الحق)، وأما العلامة الأخرى فتقوم على استبدال عنصر بعنصرين، فنضع حالًا موضع (من)، ومجرورها، هكذا: (قد جاءكم الرسول محقًا)؛ لذلك سماها بعضهم (باء) الحال [٢].

وإن كانت العلامة الأُولى أَولى؛ لكون(مع) هي الأداة الأصلية للمصاحبة[٣]، و(من) جاءت لتدل على معناها، ولأننا مع العلامة الأولى نستبدل عنصرًا واحدًا بعنصر من باب تقليل المقدرات ، وأما مع العلامة الأخرى فنستبدل عنصرا بعنصرين.

ومن معاني (الباء) الظرفية، نحو قوله – تعالى –: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾[٤]، وعلامتها أن نضع موضعها (في) [٥]، فالتقدير في الآية الكريمة: (ولقد نصركم الله في بدر)، فالمهارة مع هذه العلامة تقوم على استبدال عنصر بآخر.

كما تأتي (الباء) بمعنى البدل، " وعلامتها أن يحسن في موضعها بدل"[٦]، فالمهارة مع هذه العلامة تقوم على استبدال عنصر بآخر أيضًا، فنضع كلمة (بدل) موضع (الباء)، ومن ذلك قول الحماسي:

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٩. تأليف: أبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي– تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل– الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان– ط ١– ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.
(٢) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٩.
(٣) ينظر أسرار العربية:١ / ١٧٢.
(٤) آل عمران: ١٢٣.
(٥) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٩.
(٦) الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٩.

(فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْمًا إِذا رَكِبُوا*** شَنُّوا الإِغارَةَ فُرْسانًا ورُكْبانَا)[١].

فلنا أن نضع(بدل) موضع (الباء)، فنقول: (بدلهم).

وتأتي (الباء) بمعنى (المقابلة)، وعلامتها أن نضع موضعها كلمة (مقابل)، فنستبدل عنصرًا بآخر، ففي قولنا: (اشتريت الفرس بألف)، لنا أن نقول: (اشتريت الفرس مقابل ألف) [٢].

كما تأتي (الباء) للمجاوزة بمعنى (عن)، فمن ذلك: قوله – تعالى –: ﴿ فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ [٣]، أي: فاسأل عنه [٤]، فيصح استبدال (عن) بـ(الباء) في غير القرآن، فالمهارة مع تلك العلامة لا تختلف عن المهارات السابقة، وهي استبدال عنصر بآخر، وإن كان النحويون قد أشاروا إلى علامة أخرى تأتي كثيرًا مع (الباء) التي بمعنى (عن)، لكنها ليست مطردة، وهي وقوعها بعد السؤال[٥]، كالآية السابقة، ومثل قوله – تعالى –: ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾[٦]،وهذه العلامة ليست جامعة، ولا مانعة، لكنها

---

(١) البيت من البسيط، وهو لقريط بن أنيف في خزانة الأدب: ٦/ ٢٥٣. تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي– تحقيق وشرح: عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي– ط٣ –١٩٨٩م. والدرر: ٣/ ٨٠، وشرح شواهد المغني:١/ ٦٩. تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي– دار مكتبة الحياة– بيروت. والمقاصد النحوية: ٣/ ٧٢، ٢٧٧. تأليف: أبي محمد محمود بن أحمد العيني– بهامش خزانة الأدب– طبعة بولاق. وهو للعنبري في لسان العرب: ١/ ٤٢٨، وللحماسي في همع الهوامع: ٢١/٢، تأليف : السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر– تحقيق: أحمد شمس الدين– دار الكتب العلمية – بيروت– ط١– ١٩٩٨م. وكذلك في الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٩.

(٢) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ٤١.

(٣) الفرقان: ٥٩.

(٤) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني:٤١.

(٥) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٢.

(٦) المعارج: ١.

استرشادية، أو مساعدة إن صح التعبير، يقول الصبان: " قال بعضهم: يختص هذا المعنى بالسؤال، وقيل: لا يختص، بدليل قوله – تعالى –: ﴿ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ ﴾ (١)، وقوله – تعالى –: ﴿ وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ﴾ "(٢)، فقد وقعت الباء بمعنى (عن) في الآيتين الكريمتين دون أن تسبق بسؤال، كما أنه قد يقع حرف جر غير (الباء) بعد السؤال.

وتأتي (الباء) بمعنى الاستعانة، وقد ذكروا أن علامتها تتمثل في دخولها على آلة (٣)، مثل: (كتبت بالقلم)، وهذه العلامة تقوم على مهارة البحث عن عنصر ينتمي لجنس معين، بمعنى أننا لكي نتأكد أن (الباء) بمعنى الاستعانة علينا أن نبحث في نوع مجرورها، فإذا كان منتميًا لجنس الآلات فهي (باء) الاستعانة، وإن لم يكن كذلك فليست (الباء) للاستعانة؛ وإن كان الزمخشري قد مثل لها بما يخالف ذلك، فذكر مثالين دخلت فيهما على آلة، وهما: (كتبت بالقلم)، و(نجرت بالقدوم)، ومثالين لم تدخل فيهما على الآلة، وهما: (بتوفيق الله حججت)، و(بفلان أصبت الغرض) (٤)، وهذا وهذا يعني أن تلك العلامة ليست مانعة؛ لأن التوفيق ليس بآلة، وكذلك فلان، خاصة أن المجرور في كل مثال من المثالين قد يُسْتَعَانُ به، وقد تكون (الباء) في المثالين للسببية، أي: بسبب توفيق الله، وبسبب فلان،

---

(١) الحديد: ١٢.
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢ / ٣٣١، والآية من سورة الفرقان:٢٥.
(٣) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٨، وشرح الرضي على الكافية:١ / ٥٧، ومغني اللبيب:١ / ١٣٩. تأليف: جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري– تحقيق: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله– الناشر: دار الفكر– بيروت– ط ٦– ١٩٨٥م. وينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢ / ٣٢٩.
(٤) ينظر المفصل في صنعة الإعراب: ٣٨١.

لذلك نجد الصبان يفرق بين الدلالتين بقوله: " الفرق بينها وبين السببية أن (باء) السببية هي الداخلة على سبب الفعل، نحو: (مات بالجوع)، و(باء) الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل، أي: الواسطة بين الفاعل ومفعوله، نحو: (بريت القلم بالسكين)" [١]، لذلك فإني أميل إلى أن (الباء) في مثالي الزمخشري للسببية؛ لأن الحج حدث بسبب توفيق الله، وإصابة الهدف حدثت بسبب فلان.

وقد مثلوا لـ (باء) الاستعانة بـ(بسم الله الرحمن الرحيم) [٢]، وهذا يدل على أن دخولها على الآلة كثير، وليس دائمًا.

كذلك أرى أن هذه العلامة ليست مانعة، فقد تدخل الباء على آلة، ولا تفيد معنى الاستعانة، فمن ذلك (اشترى الفرس بسرجه ولجامه)، فالسرج آلة،واللجام آلة، و(الباء) ليست للاستعانة، وإنما للمصاحبة، أو الملابسة [٣].

لذلك أقترح أن تكون علامة (باء) الاستعانة تقدير كلمة (مستعينًا) قبلها، وهذا سيشمل دخولها على الآلة، ودخولها على غير الآلة، كما أنه سيخرج نحو: (اشترى الفرس بسرجه ولجامه)،وهذه العلامة تقوم على مهارة إضافة عنصر، ففي قولنا: (كتبت بالقلم) يصح أن نقول: (كتبت

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢ / ٣٢٩.
(٢) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٨، ومغني اللبيب: ١ / ١٣٩، ورأى بعضهم أنها للملابسة، ينظر كتاب الكليات:١ / ٣٣٦. تأليف: أبي البقاء الكفوي – تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري– الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت– ١٤١٩هـ – ٩٩٨م.
(٣) ينظر المفصل في صنعة الإعراب: ٣٨١، وجامع الدروس العربية:٧١ / ١. تأليف الشيخ مصطفى الغلاييني – الناشر: المكتبة العصرية – ط ٢٨ – ١٩٩٣م.

مستعينًا بالقلم)، وفي قولنا: (بسم الله الرحمن الرحيم) يصح أن نقول: (بدأت مستعينًا بسم الله الرحمن الرحيم).

بـ من معاني (من).

قد تأتي(من)للتبعيض،وعلامتها جواز الاستغناء عنها بـ(بعض)[١]، فهذه العلامة تقوم على استبدال عنصر بآخر، ففي قوله – تعالى – : ﴿ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ [٢] يصح التأويل بـ (بعضهم من كلم الله).

قد تأتي (من) بمعنى (على) في نحو قوله – تعالى –: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾ [٣]، أي: على قنطار، والمهارة المعتمد عليها هنا تقوم على استبدال عنصر بآخر، فنضع (على) موضع (من).

وقد تأتي (من) لبيان الجنس، يقول المرادي: " وعلامتها أن يحسن جعل (الذي) مكانها"[٤]، وقد مثل لها بقوله– تعالى –: ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [٥]، " لأن المعنى: (فاجتنبوا الرجس الذي هو وثن)"[٦]، ونلحظ

---

(١) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٠٩.
(٢) البقرة: ٢٥٣.
(٣) آل عمران: ٧٥.
(٤) ينظر الجنى الداني في حروف المعاني:٣٠٩، ٣١٠.
(٥) الحج: ٣٠.
(٦) الجنى الداني في حروف المعاني:٣١٠، وقد نفى أبو حيان هذا المعنى عن (من)، حيث يقول: " الصحيح أن هذا المعنى ليس بثابت لـ(من)" تفسير البحر المحيط: ١٣٣/٨. تأليف: أبي حيان محمد بن يوسف

أن المرادي نظَّر لها باستبدال عنصر بآخر، وعند التطبيق استبدل عنصرين، وحوَّل عنصرين، فحديثه النظري يستدعي وضع (الذي) موضع (من)، هكذا: (فاجتنبوا الرجس الذي الأوثان)، وهذا لا يستقيم من حيث العلاقات النحوية، ولا من حيث المعنى، وعند التطبيق استبدل (الذي هو) بـ(من)، وحول الجمع (الأوثان) إلى مفرد، ونكرَّها بعد أن كانت معرفة، لذلك نجد الصبان يعلق على قول الأشموني: أن يخلفها اسم موصول بقوله: "أي: مع ضمير يعود على ما قبلها، لكن هذا إن كان ما قبلها معرفة، فإن كان نكرة فعلامتها أن يخلفها الضمير فقط،نحو:﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾[١]، أي:هي ذهب،ولو قال: أن يصح الإخبار بما بعدها عما قبلها لكان أحسن"[٢].

بناء على ذلك نقول: (الرجس هي الأوثان)، و(الأساور هي ذهب). فالمهارة مع هذه العلامة تقوم على استبدال عنصر بآخر، فاستبدلنا (الضمير) بـ(من).

وأقترح علامة أخرى لها تتمثل في تقدير كلمة (جنس) بعدها إن كان ما بعدها معرفة، ففي الآية الكريمة نقول: (فاجتنبوا الرجس من جنس الأوثان)، وبذلك تكون المهارة المعتمد عليها مع (من) التي لبيان الجنس إذا دخلت على معرفة إضافة عنصر، وتقدير كلمة (جنس) مع ضمير

الأندلسي – دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وآخرين – دار الكتب العلمية – بيروت – ط ١ – ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م. وقد رأى بعضهم أنها للتبعيض، ينظر مغني اللبيب:١ / ٤٢١، وقد رد ذلك الأنباري بقوله: " ولا يجوز أن تكون للتبعيض؛ لأنه ليس المأمور به اجتناب بعض الأوثان دون البعض، وإنما المقصود اجتناب جنس الأوثان" أسرار العربية:١ / ٢٣٤.

(١) الكهف: ٣١.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك:٢ / ٣٧٢.

مناسب موضع (من) إن كان ما بعدها نكرة، فنقول: (من أساور جنسها ذهب)،وبذلك تكون المهارة المعتمد عليها مع (من) التي لبيان الجنس إذا دخلت على نكرة استبدال عنصرين بعنصر.

وقد وضعوا علامة لـ (من) الابتدائية تتمثل في " أن يحسن في مقابلتها (إلى)، أو ما يفيد فائدتها، نحو قولك: (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم)، لأن معنى (أعوذ به): ألتجئ إليه، وأقر إليه، فـ(الباء) هنا أفادت معنى الانتهاء" (١).

فقد مثل الرضي بما يفيد فائدة (إلى)، فالمعنى: (ألتجئ إلى الله من الشيطان)، ويمكن التمثيل بوجود (إلى) صراحة بقوله – عز وجل –: ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾(٢)، فالعلامة مع (من) الابتدائية تعتمد على البحث عن عنصر مذكور، أو مفهوم من الكلام، وهو حرف الجر (إلى).

ج- من معاني (إلى).

قد تأتي (إلى) بمعنى المصاحبة، يقول الزجاجي: "وقد تقع في مكان (مع)، قال الله – تعالى –: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ (٣)،أي: مع أموالكم "(٤)، والمهارة المعتمد عليها هي استبدال عنصر بآخر، فنضع (مع) موضع (إلى).

---

(١) شرح الرضي على الكافية: ٤ / ٢٦٥.
(٢) الإسراء: ١.
(٣) النساء: ٢.
(٤) حروف المعاني:١ / ٦٥. تأليف: أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي– تحقيق: د.علي توفيق الحمد – الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – ط ١ – ١٩٨٤م. وقد رأى بعضهم أنها في الآية بمعنى الانتهاء، ينظر المفصل في صنعة الإعراب: ٣٨٠، واللباب في علل البناء والإعراب:١ / ٣٥٦.

د- زيادة حروف الجر.

لقد وضع النحويون علامة لكل زائد تتمثل في صحة إسقاطه [١]، ويصدق ذلك على حروف الجر إن وقعت زائدة، ففي قولنا: (ما جاءني من أحد) لنا أن نحذف حرف الجر، ونقول: (ما جاءني أحد)، والعلامة هنا تعتمد على مهارة حذف عنصر، هو حرف الجر.

١٩- الإضافة.

أ- معنى الإضافة.

ذكر النحويون أن الإضافة في الأصل تكون بمعنى (اللام)، وقد تكون بمعنى (من) أو (في)، "وضابط ذلك أنه إن لم يصلح إلا تقدير (من) أو (في) فالإضافة بمعنى ما تعين تقديره،وإلا فالإضافة بمعنى (اللام)"[٢].

وعلامة كون الإضافة بمعنى حرف جر معين أنه يصح تقدير هذا الحرف بين المضاف والمضاف إليه، فالمهارة المعتمد عليها في ذلك تتمثل في إضافة عنصر.

ففي قولنا: (هذا خاتم حديد) لنا أن نقول: (هذا خاتم من حديد)، وفي قوله - تعالى -: ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾[٣] يصح تأويله بـ (بل مكر في الليل والنهار)، وفي قولنا: (هذا غلام زيد) لنا أن نقول: (هذا غلام لزيد).

وهذه علامة عامة لمعنى الإضافة، لكنهم ذكروا علامة خاصة لكل معنى، فالإضافة التي بمعنى (من) يكون المضاف إليه جنسًا للمضاف، "

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١ / ٣٧٧.
(٢) شرح ابن عقيل:٣ / ٤.
(٣) سبأ: ٣٣.

وعلامتها صحة إطلاق اسم المضاف إليه على المضاف"[١]، والمهارة المعتمد عليها في ذلك تتمثل في إمكانية استغناء العنصر الأول عن الثاني؛ لكونه جنسًا له، فنستطيع أن نطلق على (خاتم) اسم (حديد)؛ لأن الحديد جنس للخاتم.

ومنهم من ذكر علامة أخرى للإضافة التي بمعنى (من)، فيشترط " صحة الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف في الإضافة التي على معنى (من) فيما إذا كان المضاف إليه جنسًا للمضاف "[٢].

وهذه العلامة تعتمد على مهارة تحويل العلاقة بين عنصرين، فتتحول علاقة النسبة إلى علاقة الإسناد، ففي المثال السابق لنا أن نقول: (خاتمك حديد).

وإن كان لي أن أفاضل بين العلامتين، فإني أرى مزية لكل علامة تنفرد بها عن الأخرى، فالعلامة الأولى أيسر لقلة الإجراءات؛ لأنها تعتمد إمكانية الاستغناء عن عنصر، أما العلامة الأخرى فنضطر معها إلى تبديل العلاقات، بالإضافة إلى تعريف الاسم الأول – (خاتم) تصبح (خاتمك) – لتصح علاقة الإسناد، ومما تمتاز به العلامة الأخرى من وجهة نظري الوضوح، وهذا بالإبقاء على العنصرين (الخاتم، والحديد)، أما العلامة الأولى فيذهب معها المعنى المراد من الجملة كلية عندما نقول: (هذا حديد)، وهذا يتعارض مع كثير من العلامات التي درسناها حيث يكون للمعنى الأصلي للجملة حضور مع العلامة.

---

(١) مفتاح العلوم: ١٩٦. تأليف: أبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي – حققه وقدم له وفهرسه: د. عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط ١ – ١٤٢٠ه –٢٠٠٠ م. وينظر شرح الرضي على الكافية:٢ / ٢٠٦.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١ / ١٠٣.

ولا شك أن العلامة العامة التي ذكرتها في بداية حديثي عن معنى الإضافة هي أيسر وأوضح من العلامتين، لكنها عامة لا يُفهم منها كون الثاني جنسًا للأول، كما في الإضافة التي بمعنى (من)، أو ظرفًا له كما في الإضافة التي بمعنى (في).

بـ إضافة الصفة للموصوف.

هناك خلاف حول جواز إضافة الصفة للموصوف، وبعض من أجازوا ذلك اشترطوا أن يصح تقدير (من) بين المضاف والمضاف إليه[١]، وهذه العلامة تعتمد على مهارة إضافة عنصر، ففي قولنا: (هؤلاء كرام الناس)، لنا أن نضيف (من) فتصبح (هؤلاء كرام من الناس).

جـ اكتساب المضاف التأنيث أو التذكير من المضاف إليه.

قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه، وقد يحدث العكس، واشترطوا للصورتين " صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه"[٢]، فالعلامة تعتمد هنا على إمكانية حذف عنصر مع صحة المعنى، ففي قولنا: (قطعت بعض أصابعه) لنا أن نحذف المضاف (بعض)، ونقول: (قطعت أصابعه).

دـ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه.

قد يحذف المضاف ويقوم المضاف إليه مقامه، بشرط صلاحية إعراب المضاف إليه بإعراب المضاف، يقول سيبويه: " ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله – تعالى جده – : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴾ [٣]، إنما يريد: (أهل القرية)، فاختصر، وعمل

---

(١) ينظر شرح الرضي على الكافية:٢ / ٢٤٤.
(٢) أوضح المسالك:٣ / ١٠٥.
(٣) يوسف: ٨٢.

الفعل في (القرية)، كما كان عاملًا في الأهل لو كان هنا"[١]، فالمهارة التي تعتمد عليها إقامة المضاف إليه مقام المضاف هي إمكانية حذف عنصر.

٢٠- المصدر.

يعمل المصدر عمل الفعل بشروط [٢]، منها أن يصح إحلال (أن) والفعل محله إن دل على المضي أو الاستقبال، أو (ما) والفعل إن دل على الحال، والمهارة المعتمد عليها في ذلك هي استبدال عنصرين بعنصر، ففي قولنا: (أعجبني ضربك زيدًا) لنا أن نضع (أن) والفعل موضع المصدر، فنقول: (أعجبني أن ضربت زيدًا)، وفي: (يعجبني ضربك خالدًا غدًا) لنا أن نقول: (يعجبني أن تضرب خالدًا غدًا)، وفي: (يعجبني ضربك خالدًا الآن) لنا أن نقول: (يعجبني ما تضرب خالدًا الآن).

٢١- إعمال اسم التفضيل عمل الفعل.

يرفع اسم التفضيل الاسم الظاهر إذا صح أن يقع في موقعه فعل بمعناه، وهذا يقاس في كل موضع يقع فيه اسم التفضيل بعد نفي أو شبهه كالنهي، ويكون مرفوعه أجنبيًا مفضلًا على نفسه باعتبارين [٣].

والعلامة هنا تعتمد على مهارة استبدال عنصر بآخر، ففي مسألة الكحل: (ما رأيت رجلا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد)، لنا أن نستبدل الفعل (يحسن) باسم التفضيل (أحسن)، فنقول: (ما رأيت رجلًا يحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد).

---

(١) الكتاب: ١ / ٢٢١.
(٢) ينظر شرح قطر الندى:١ / ٢٦٠.
(٣) ينظر الكتاب: ٢ / ٣٢، وشرح الرضي على الكافية:٣ / ٤٦٣، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك:٣ / ١٠٢.

وهذه العلامة تصلح مع كل ما يعمل عمل الفعل بعد استيفاء شروط العمل في كل نوع، فـ "تقول: (مررت برجل ضارب أبوه زيدًا)، كما تقول: (مررت برجل يضرب أبوه زيدًا)، و(مررت برجل مدحرج أبوه)، كما تقول: (يُدحرج أبوه)، وتقول: (زيد مكرم الناس أخوه)، كما تقول: (زيد يكرم الناس أخوه)، و(زيد مستخرج أبوه عمرًا)، كما تقول: (يستخرج)، والمفعول يجري مجرى الفاعل، كما كان (يُفْعَل) يجري مجرى (يَفْعَل)، فتقول: (زيد مضروب أبوه سوطًا)، و(مُلبَس ثوبًا)"[١].

٢٢- النعت.

لقد اشترط النحويون لوقوع الجملة نعتًا أن يكون المنعوت نكرة[٢]، وعللوا لذلك بأن الجملة يصح وقوعها موقع المفرد، يقول الرضي: " فإن قيل: فإذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة، فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة ؟ قلت: لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة، كما تقول في: (قام رجل ذهب أبوه)، أو(أبوه ذاهب) (قام رجل ذاهب أبوه)"[٣].

والمهارة المستخدمة مع هذا الشرط تعتمد على إمكانية تحويل عنصر إلى آخر، حيث تُحوَّل الجملة إلى مفرد.

٢٣- التوكيد.

(كل)، و(جميع)، و(كلا)، و(كلتا) " لا يؤكد بهنَّ إلا ما له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه؛ لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى

---

(١) الأصول في النحو:١ / ١٢٣.

(٢) واستثنى بعضهم المعرف بـ(أل) الجنسية؛ لقرب مسافته من النكرة – على حد تعبير الأشموني – ، ولأنه لا يشار به إلى واحد بعينه كما ذكر الرضي، ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣ / ١١١، وشرح الرضي على الكافية:٢ / ٣٠٠، وشرح ابن عقيل: ٣ / ١٦٨.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٢ / ٢٩٨.

متبوعهن"[١]، والمهارة المعتمد عليها في التحقق من هذا الشرط هي استبدال عنصر بآخر، استبدال البعض بالكل، فيجوز "نحو: (جاء الجيش كله أو جميعه)، و(القبيلة كلها أو جميعها)، و(الرجال كلهم أو جميعهم)، و(الهندات كلهن أو جميعهن)، و(الزيدان كلاهما)، (والهندان كلتاهما)؛ لجواز أن يكون الأصل: (جاء بعض الجيش، أو القبيلة أو الرجال، أو الهندات، أو أحد الزيدين، أو إحدى الهندين)" [٢].

٢٤- عطف النسق.

أ- همزة التسوية [٣].

تُعرَف همزة التسوية بأنها تلي قولهم: (سواء)، و(ليت شعري)، و(لا أبالي) ومتصرفاته[٤]، والمهارة هنا تعتمد على البحث عن عنصر آخر في الجملة.

وهناك علامة أخرى مع همزة التسوية و(أم) المتصلة بعدها تتمثل في أن الجملتين بعد (الهمزة) " في تقدير مفردين معطوف أحدهما على الآخر بواو العطف"[٥]، وهذه العلامة تقوم على مهارة التحويل، ومهارة حذف عنصر، حيث تتحول الجملتان إلى مفردين، وتتحول (أم) إلى (الواو)، وتحذف (الهمزة)، ففي قولنا: (سواء عليَّ أقمت أم قعدت) لنا أن نقول: (سواء علي قيامك وقعودك).

ب- (الهمزة) المغنية عن (أي).

---

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣ / ١٣٧.
(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣ / ١٣٨، وينظر شرح قطر الندى:١ / ٢٩٢.
(٣) حديثي عن همزة الاستفهام ذكرته هنا لارتباطه بنوعي (أم).
(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية:٤ / ٤٠٩، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣ / ١٨٧.
(٥) شرح الرضي على الكافية:٤ / ٤٠٩، وينظر مغني اللبيب:١ / ٢٤.

كما تقع (أم) المتصلة بعد (همزة) التسوية تقع كذلك بعد (الهمزة) المغنية عن (أي)، وعلامتها أن نضع (أي) موضعها، يقول سيبويه: " والدليل على أن قولك: (أزيد عندك أم عمرو) بمنزلة قولك: (أيهما عندك)، أنك لو قلت: (أزيد عندك أم بشر)، فقال المسئول: (لا) كان محالًا، كما أنه إذا قال: (أيهما عندك)، فقال: (لا) فقد أحال"[١].

وهذه العلامة تعتمد على تحويل عنصر وحذف آخر، حيث تتحول (الهمزة) إلى (أي)، وتحذف (أم)، ففي نحو: (أزيد عندك أم عمرو ؟) نقول: (أيهما عندك ؟).

جـ (أم) المنقطعة.

لـ(أم) المنقطعة علامة سلبية تتمثل في عدم تقدم (همزة) التسوية ولا (الهمزة) المغنية عن (أي) عليها[٢]، فالمهارة هنا تقوم على سلب العلامة؛ لأنها تعتمد على عدم وجود عنصر مذكور أو مقدر، ففي قوله – عز وجل –: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾[٣] عدم ذكر إحدى الهمزتين أو تقدير إحداهما هو دليل على أن (أم) منقطعة.

ومن الممكن أن تُقترَح علامة أخرى تعتمد على مهارة استبدال عنصر بعنصر إذا وجد استفهام في الجملة، وعنصرين بعنصر إذا لم يوجد استفهام في الجملة، فـ (أم) المنقطعة تفيد الإضراب كـ (بل) مع (الهمزة) إن خلت الجملة من الاستفهام، فمن الممكن أن نقدر موضعها (بل) و(الهمزة) [٤]، وليست (بل) فقط، يقول الأنباري: " وأما المنقطعة فتكون

---

(١) الكتاب: ٣ / ١٦٩.
(٢) ينظر شرح ابن عقيل:٣ / ٢٠٥.
(٣) السجدة:٢، ٣.
(٤) لقد ذكر النحويون أن (أم) المنقطعة تكون للإضراب كـ(بل)، لكنهم لم ينصوا على أن ذلك علامة لـ (أم) المنقطعة، فكل ما ذكروه يتعلق بعدم

بمنزلة (بل) و(الهمزة)، كقولهم: (أنها لإبل أم شاء)، والتقدير فيه: (بل أهي شاء)، كأنه رأى أشخاصًا، فغلب على ظنه أنها (إبل)، فأخبر بحسب ما غلب على ظنه، ثم أدركه الشك، فرجع إلى السؤال والاستثبات، فكأنه قال: (بل أهي شاء).

ولا يجوز أن تقدر (بل) وحدها، والذي يدل عليه قوله – تعالى –: ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ ﴾ (١)، ولو كان بمعنى (بل) وحدها لكان التقدير: (بل له البنات ولكم البنون)، وهذا كفر، فدل على أنها بمنزلة (بل) و(الهمزة)"(٢).

ولكن قد تشتمل الجملة على استفهام، وفي هذه الحالة تقدر (بل) فحسب، يقول الأشموني عن (أم) المنقطعة: " ولا يفارقها حينئذ معنى (الإضراب)، وكثيرًا ما تقتضي مع ذلك استفهامًا، إما حقيقيًا، نحو: (إنها لإبل أم شاء)، أي: (بل أهي شاء)،وإنما قدرنا بعدها مبتدأ محذوفًا لكونها لا تدخل على المفرد، أو إنكاريًا نحو: ﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ﴾ (٣)، أي: (بل ألـه

وجود همزة التسوية، أو الهمزة المغنية عن (أي). ينظر شرح الرضي على الكافية:٤ / ٤٠٥، والمقتضب: ٣ / ٢٨٨. وهذا ما ركز عليه ابن مالك في ألفيته، حيث يقول: (وبانقطاع وبمعنى (بل) وفت... إن تك مما قيدت به خلت)، وقيدُه يتمثل في عدم وجود إحدى الهمزتين، وكذلك شراح الألفية انصب تركيزهم على عدم وجود إحدى الهمزتين بوصفه علامة، يقول ابن عقيل: "إذا لم يتقدم على (أم) (همزة) التسوية ولا (همزة) مغنية عن (أي) فهي منقطعة، وتفيد الإضراب كـ(بل) ". شرح ابن عقيل:٣ / ٢٠٥، ويقول ابن هشام: " والمنقطعة هي الخالية من ذلك ولا يفارقها معنى الإضراب ". أوضح المسالك:٣ / ٣٧٤، وينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣ / ١٨٣.

(١) الطور: ٣٩.

(٢) أسرار العربية:١ / ٢٧٠.

(٣) الطور: ٣٩.

البنات)، وقد لا تقتضيه ألبتة نحو: ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [١]، أي (بل هل تستوي)؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام"[٢].

وربما يكون هذا هو سبب عدم نص النحويين على هذه العلامة، لأنه قد تُقَدَّرُ (بل) و(الهمزة) إذا لم يوجد استفهام، وقد تُقَدَّرُ (بل) وحدها إذا وجد استفهام.

د- الفرق بين التخيير والإباحة مع (أو).

من معاني (أو) التخيير والإباحة، "فمثالها للتخيير: (تزوج هندًا أو أختها)، وللإباحة: (جالس الحسن أو ابن سيرين)، والفرق بينهما أن التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها، والإباحة لا تأباه، ألا ترى أنه لا يجوز له أن يجمع بين تَزَوُّجِ هند وأختها، وله أن يجالس الحسن وابن سيرين جميعًا"[٣].

معنى ذلك أنه مع الإباحة يصح تقدير (الواو)؛ إذ لا مانع من الجمع بين المتعاطفين، وهذه العلامة تعتمد على مهارة استبدال عنصر بآخر، فنضع (الواو) موضع (أو)، فلنا أن نقول: (جالس الحسن وابن سيرين)، وليس لنا أن نقول: (تزوج هندًا وأختها).

وإن لم يذكر النحويون استبدال الواو بـ (أو) بوصفه علامة لكون (أو) للإباحة، لكن كلامهم يوحي بذلك، يقول أبو البقاء الكفوي: " قال المحققون من النحاة: كون (أو) للإباحة استحسان وقوع (الواو) موقعها، مثل: (جالس الحسن أو ابن سرين) "[٤]، وذكر الصبان أن (أو) التي للإباحة

---

(١) الرعد: ١٦.
(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣ / ١٨٨، ١٨٩.
(٣) شرح قطر الندى:١ / ٣٠٥، وينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٢٨.
(٤) كتاب الكليات ــ لأبي البقاء الكفوي:١ / ٣٠١.

تشبه الواو لجواز الجمع بين الأمرين[١]، ويربط ابن جني بين جواز الجمع وبين المعنى بقوله: " وإنما جاز ذلك في هذا الموضع لا لشيء رجع إلى نفس (أو)، بل لقرينه انضمَّت من جهة المعنى إلى (أو)، وذلك لأنه قد عُرِف أنه إنما رُغِّب في مجالسة الحسن؛ لِما لمجالسته في ذلك من الحظِّ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضًا، وكأنه قال: (جالِس هذا الضرب من الناس)"[٢].

٢٥- عطف البيان والبدل.

هناك قاعدة تتصل بعطف البيان والبدل تتمثل في أن " كل شيء جاز إعرابه عطف بيان جاز إعرابه بدلًا - أعني بدل كل من كل - إلا إذا كان ذكره واجبًا"[٣]؛ وهناك قاعدة أخرى تقول: البدل على نية تكرار العامل[٤]، وأعتقد أن كل قاعدة من القاعدتين تقوم على علامة.

فالقاعدة الأولى تقوم على علامة تعتمد على مهارة حذف عنصر، هو التابع، أو عدم إمكانية حذفه، فإن صح الحذف جاز الإعرابان، وإن لم يصح الحذف أُعرب عطف بيان.

ففي نحو: (عدل الفاروق عمر) يجوز حذف (عمر)، فنقول: (عدل الفاروق)، فيجوز إعراب كلمة (عمر) بدلًا، كما يجوز إعرابها عطف بيان؛ لصحة العلاقات النحوية عند حذفها.

---

(١) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١٥٩/٣، وشرح الرضي على الكافية:٢ / ٣٥٣.
(٢) الخصائص:١ / ٣٤٨.
(٣) شرح شذور الذهب:١ / ٥٦٣.
(٤) ينظر شرح شذور الذهب: ٥٦٣، والمفصل في صنعة الإعراب: ١٦٠، وأوضح المسالك:٣ / ٣٤٩، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣ / ١٦٧.

وعلى العكس من ذلك في نحو: (هند قام زيد أخوها)، فلا يجوز حذف (أخوها)؛ لـ"أن الجملة الفعلية خبر عن (هند)، والجملة الواقعة خبرًا لا بد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه، والرابط هنا الضمير في قوله: (أخوها) الذي هو تابع لـ(زيد)، فإن أُسقط لم يصح الكلام، فوجب أن يعرب بيانًا لا بدلًا"(١).

والقاعدة الأخرى لها علامة من الممكن أن نستخدم معها مهارة من اثنتين، فالمهارة الأولى تتمثل في إمكانية تكرار عنصر أو عدم إمكانية تكراره،، فإن صح التكرار جاز الإعرابان، وإن لم يصح التكرار أُعرب عطف بيان.

ففي نحو: (عدل الفاروق عمر) يجوز تكرار العامل (عدل)، فنقول: (عدل الفاروق، عدل عمر)، فيجوز إعراب كلمة (عمر) بدلًا، كما يجوز إعرابها عطف بيان؛ لصحة العلاقات النحوية عند التكرار.

وعلى العكس من ذلك في نحو: (يا زيد الحارث) لا يجوز أن نكرر العامل فنقول: (يا زيد، يا الحارث)؛ لأن هذا ليس من المواضع التي يُجمع فيها بين حرف النداء و(أل).

وأما المهارة الأخرى التي يمكن استعمالها مع قاعدة نية تكرار العامل مع البدل فتتمثل في إمكانية حذف عنصر، هو المتبوع، أو عدم إمكانية حذفه، فإن صح الحذف جاز الإعرابان، وإن لم يصح الحذف أُعرب عطف بيان.

---

(١) شرح شذور الذهب:١ / ٥٦٣.

ففي نحو: (عدل الفاروق عمر) يجوز حذف المتبوع (الفاروق)، فنقول: (عدل عمر)، فيجوز إعراب كلمة (عمر) بدلًا، كما يجوز إعرابها عطف بيان؛ لصحة العلاقات النحوية عند حذف المتبوع.

وعلى العكس من ذلك في نحو: (يا زيد الحارث) لا يجوز أن نحذف المتبوع، فنقول: (يا الحارث)؛ لأن هذا ليس من المواضع التي يُجمع فيها بين حرف النداء و(أل).

ولعلنا لاحظنا الفرق بين القاعدتين من خلال علامة كل قاعدة، والمهارة التي تعتمد عليها، فالعلامة مع القاعدة الأولى تقوم على مهارة إمكانية حذف التابع، أو عدم إمكانية حذفه، وليس المتبوع؛ لأننا يجوز أن نحذف المتبوع، ويستقيم المعنى، فنقول: (هند قام أخوها)، وأما القاعدة الأخرى فعلامتها تحتمل مهارتين، وكلتاهما تؤدي إلى النتيجة نفسها، المهارة الأولى تعتمد على إمكانية تكرار العامل أو عدم تكراره، والثانية تعتمد على إمكانية حذف المتبوع، أو عدم إمكانية حذفه؛ لأننا يجوز أن نحذف التابع، ويستقيم المعنى، فنقول: (يا زيد).

والمدقق في قاعدة (البدل على نية تكرار العامل) سيجد أحيانًا ما يخرج ظاهره عن هذه القاعدة، وعن علامتها، ومهارتيها، نلحظ ذلك في آيات ضرب الأمثال في القرآن الكريم، نحو قوله – تعالى – :﴿ وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ﴾ [1]، فقد ذكر المعربون وجهين لـ(أصحاب).

أحدهما: أن تعرب مفعولًا أول، و(مثلًا) مفعولًا ثانيًا لـ(ضرب)، وهذا يكون باعتبار (ضَرَب) متعديًا لاثنين لأنه بمعنى (صَيَّر).

---

(١) يس: ١٣.

الآخر: أن تعرب (أصحاب) بدلًا من (مثلًا) [١].

والذي يتصل بموضوعنا الوجه الآخر، فإذا طبقنا قاعدة (البدل على نية تكرار العامل)، واستخدمنا إحدى مهارتي علامتها، بأن نكرر عنصرًا، أو نحذف عنصرًا لن يستقيم المعنى، فمع تكرار العنصر سنقول: (واضرب لهم مثلًا واضرب أصحاب القرية)، ومع حذف عنصر سنقول: (واضرب لهم أصحاب القرية)، ولن يستقيم المعنى إلا على تقدير حذف مضاف تقديره: (مثل)، أي: (واضرب لهم مثلًا مثل أصحاب القرية).

٢٦- أسلوب التحذير.

في أسلوب التحذير يجب إضمار الناصب في ثلاث صور:

١- عند وجود (إيا).
٢- عند وجود عطف.
٣- عند وجود تكرار [٢].

والمهارة المعتمد عليها في هذه الصور تتمثل في البحث عن عنصر، وهذا العنصر هو (إيا، أو العطف، أو التكرار).

وعلى العكس من ذلك بالنسبة لجواز إضمار الناصب، فالمهارة المعتمد عليها في ذلك تتمثل في عدم وجود عنصر، ففي قولنا: (الأسد)

---

(١) ينظر التبيان في إعراب القرآن:٢ / ٢٠٢، تأليف: أبي البقاء محب الدين عبد الله بن أبي عبد الله الحسين العكبري - تحقيق: علي محمد البجاوي - الناشر: إحياء الكتب العربية - د ط. ومشكل إعراب القرآن:٢ / ٦٠٠. تأليف: مكي بن أبي طالب القيسي - تحقيق: د. حاتم صالح الضامن - الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٢ - ١٤٠٥ه.
(٢) ينظر أوضح المسالك:٤ / ٧٧، وأسرار العربية:١ / ١٥٩، والمفصل في صنعة الإعراب: ٧٣.

يجوز إضمار العامل وإظهاره، بأن نقول: (احذر الأسد)؛ لأنه لا يوجد أحد عناصر وجوب إضمار العامل، وهي (إيا، أو العطف، أو التكرار) [١].

وما قيل عن التحذير يقال عن الإغراء، فمع وجوب إضمار الناصب نبحث عن عنصرين: (العطف، أو التكرار)، ومع جواز إضمار الناصب فالمهارة المعتمد عليها في ذلك تتمثل في عدم وجود أحد العنصرين: (العطف، أو التكرار).

٢٧- الفعل المضارع.

أ- علة إعراب المضارع.

لقد رأى البصريون أن من أسباب إعراب المضارع مضارعته الاسم بعدد الحروف والحركات والسكنات[٢]، كنحو: (يضرب) و(ضارب)، وهذه العلة تعتمد على مهارة المطابقة، فعلينا أن نطابق بين حركات وسكنات (يضرب) و(ضارب)، فسنجد حركة، ثم سكوناً، ثم حركتين في الكلمتين[٣].

ب- علة رفع المضارع.

يرى أكثر الكوفيين أن الفعل المضارع "يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة،... وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم"[٤].

---

(١) ينظر أوضح المسالك:٤ / ٧٩، وشرح ابن عقيل:٣ / ٢٨١.
(٢) بالإضافة إلى قبوله لام الابتداء واختصاصه. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف:٤٣٤، ٤٣٥، تأليف: أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري – تحقيق ودراسة: د. جودة مبروك محمد مبروك – راجعه: د. رمضان عبد التواب – الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة – ط١ – ٢٠٠٢م. ومفتاح العلوم: ٢٤٥.
(٣) إذا كان المضارع مرفوعًا أو منصوبًا.
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٣٧.

وكل علة من العلتين تقوم على مهارة، فعلَّة الكوفيين تعتمد على علامة سلبية تتمثل في عدم وجود عامل نصب أو عامل جزم، فالمهارة هنا تعتمد على عدم وجود عنصر محدد يتمثل في عوامل النصب والجزم، وأما علة البصريين فتعتمد على مهارة إمكانية استبدال عنصر بآخر، أي: استبدال الاسم بالفعل، يقول ابن السراج: " الفعل يرتفع بموقعه موقع الأسماء، كانت تلك الأسماء مرفوعة، أو مخفوضة، أو منصوبة، فمتى كان الفعل لا يجوز أن يقع موقعه اسم لم يجز رفعه، وذلك نحو قولك: (يقوم زيد، ويقعد عمرو)، وكذلك: (عمرو يقول، وبكر ينظر)، و(مررت برجل يقوم)، و(رأيت رجلًا يقول ذاك)، ألا ترى أنك إذا قلت: (يقوم زيد) جاز أن تجعل (زيدًا) موضع (يقوم)، فتقول: (زيد يفعل كذا)، وكذلك إذا قلت: (عمرو ينطلق)، فإنما ارتفع (ينطلق) لأنه وقع موقع (أخوك) إذا قلت: (زيد أخوك)"[١].

ج- نصب المضارع.

ينصب المضارع بـ(أنْ) مضمرة وجوبًا بعد (أو) إذا صح في موضعها (إلى) أو (إلا)، والمهارة المستخدمة على المستوى النظري تتمثل في إمكانية استبدال عنصر بآخر، حيث تستبدل (إلى) بـ(أو)، وتستبدل (إلا) بـ(أو)، ولكن على المستوى التطبيقي سنجد أنه لا بُدَّ من استبدال عنصرين بعنصر، حيث تستبدل (إلى) بـ(أو) و(أنْ)، وتستبدل (إلا) بـ(أو) و(أنْ)، لذلك نجد بعضهم قد ذكر (حتى) بدلًا من (إلى)، وهذا أدق؛ للأسباب الآتية:

١- لأن (حتى) تفيد انتهاء الغاية مثل (إلى).

---

(١) الأصول في النحو:٢ / ١٤٦، وينظر أسرار العربية:١ / ٧.

٢- (حتى) لا تحتاج إلى تقدير (أنْ) فالاستبدال سيكون بين عنصر وآخر، وبذلك يطابق التنظير التقدير.

٣- التعبير بـ(حتى) لن نحتاج معه إلى القيد: (أن ما قبلها ينقضي شيئًا فشيئًا)؛ لأن هذا أصل في (حتى)، بخلاف (إلى)، فقد ينقضي ما قبلها شيئًا فشيئًا، وقد لا ينقضي كذلك، ويفرق الرضي بين (إلى) و(حتى) بقوله:" ومن الفرق بينهما أن الفعل المتعدي بـ(حتى) يجب أن يستوفي أجزاء المتجزئ الذي قبل (حتى)، شيئًا فشيئًا، حتى ينتهي إلى ما بعد (حتى) من الجزء، أو الملاقي، وأما (إلى) فإن كان قبلها ذو الأجزاء وبعدها الجزء أو الملاقي فحكمها أيضًا كذلك، وإلا فلا، نحو: (قلبي إليك)"[١].

وقد عبر ابن مالك بـ(حتى)، حيث قال:

(كَذَاكَ بَعْدَ (أو) إذَا يَصْلُحُ فِي *** مَوضِعِهَا (حتى) أوِ (الاَّ) أنْ خفِي) [٢].

والتزم ابن عقيل في شرحه بذلك حيث قال: " ويجب إضمار (أن) بعد (أو) المقدرة بـ(حتى) أو (إلا)" [٣]، وكذلك الأشموني [٤]، أما ابن هشام فقد ذكر (حتى) في أوضح المسالك[٥]،وذكر (إلى) في غيره[٦].

والفرق بينهما كما ذكرت أن تقدير (إلى) يستدعي استبدال عنصرين بعنصر، وتقدير (حتى) يستدعي استبدال عنصر بعنصر، بالإضافة إلى أن تقدير (إلى) يتوافق مع تقدير (إلا) من جانبين:

---

(١) شرح الرضي على الكافية:٤ / ٢٧٧.
(٢) ألفية ابن مالك: ٥١.
(٣) شرح ابن عقيل:٤ / ٣٣٩.
(٤) ينظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣ / ٥٢٥.
(٥) ينظر أوضح المسالك:٤ / ١٧٠.
(٦) ينظر شرح شذور الذهب:١ / ٣٨٥، وشرح قطر الندى:١ / ٦١، ومغني اللبيب:١ / ٩٤.

١- حيث إن كلًا منهما يستدعي استبدال عنصرين بعنصر.

٢- أحد العنصرين مع كل من (إلى) و(حتى) هو (أنْ).

هذا ولم يكتف النحويون بمجيء (أو) بمعنى (إلى) بوصفها علامة، وإنما وضعوا للعلامة علامة – إن صح التعبير–، فذكروا أن (أو) تكون بمعنى (إلى) إذا كان المعنى قبلها ينقضي شيئًا فشيئًا، وربما دفعهم إلى ذلك أن (إلى) لها معان عدة، فأرادوا التقيد بمعنى واحد، وهو انتهاء الغاية، مع أنه أصل معانيها[١]، وهذه الغاية ليست مطلقة، فقد قيدوها هي الأخرى بأن ينقضي ما قبلها شيئًا فشيئًا، وليس دفعة واحدة، وهذا يدل على مدى دقتهم في اختيار العلامة، وأن دافعهم هو صحة المعنى.

وتلك العلامة تعتمد على مهارة تفكيك أحد عناصر السياق للنظر في كيفية انقضائه[٢]، ففي قول الشاعر:

(لأسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى*** فَما انقَادَتِ الآمالُ إِلا لِصَابِرِ) [٣]

المهارة الأولى تتمثل في استبدال (إلى) و(أن) بـ(أو) ، فتصبح (لأسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ إِلَى أَنْ أُدْرِكَ الْمُنَى)، والمهارة الأخرى تتمثل في النظر إلى كيفية إدراك المنى، فنجده ينقضي شيئًا فشيئًا.

وأما عن مجيء (أو) بمعنى (إلا)، فقد وضعوا له علامة سلبية عبر عنها بعضهم بأنه تُقدَّر (إلا) إذا لم يصح تقدير (إلى) [١]، وبعضهم نظر إلى

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٨٥.

(٢) قد يَعترَض على إسهابي في الحديث عن علامة عبر عنها النحويون بجملة واحدة، لكن عذري أننا نبحث في المهارة الذهنية التي أنتجت تلك العلامة.

(٣) البيت من الطويل، ولم أجد له نسبة، وقد ورد في: شرح ابن عقيل:٤ / ٨، وأوضح المسالك:٤ / ١٧٢، وشرح شذور الذهب:١ / ٣٨٥، وشرح قطر الندى:١ / ٦٩، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١ / ٣٤٢.

إلى دلالة (إلى)، وعبر بعكسها، فإذا كان ما بعد (أو) التي بمعنى (إلى) ينقضي شيئًا فشيئًا فما بعد(أو) التي بمعنى (إلَّا) ينقضي دفعة[٢].

ففي قول الشاعر:

(وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَناةَ قَوْمٍ*** كَسَرْتُ كُعوبَها أو تَستْقيما)[٣].

لنا أن نضع (إلا أنْ) موضع (أو)، فنقول: (كَسَرْتُ كُعوبَها إلا أنْ تَستْقيمَ) والاستقامة لا تكون غاية لكسر الكعوب.

غير أن هاتين العلامتين روعي فيهما المعنى، وليس الإعراب، " والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل (أو) مصدر، وبعدها (أن) ناصبة للفعل، وهما في تأويل مصدر معطوف بـ(أو) على المقدر قبلها"[٤]، فالتقدير في البيت الأول: (لَيكونَنَّ مني استسهالٌ للصَّعبِ أو إدراكٌ للمنى)، وفي البيت الآخر: (ليكونَنَّ مني كسرٌ لكُعوبها أو استقامة منها)، وبذلك تكون المهارة المستخدمة هي تحويل عنصر إلى آخر، حيث حُوِّل الفعلان إلى مصدرين.

د- الجزم.

١- يشترط لصحة الجزم بعد النهي أن يصح دخول (إن) الشرطية عليه.

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل:٤ / ٨.
(٢) ينظر التحفة السنية شرح المقدمة الآجرومية: ٦٨.
(٣) البيت من الوافر، وهو لزياد الأعجم في الكتاب: ٣ / ٤٨، والمقتضب: ٢ / ٢٩، ولسان العرب:٥ / ٣٨٨، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل:٤ / ٣٤٠، وأوضح المسالك:٤ / ١٧٣، وشرح شذور الذهب: ١ / ٣٨٦، وشرح قطر الندى:١ / ٦١.
(٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣ / ٥٢٨، وينظر شرح الرضي على الكافية:٤ / ٦٧.

يشترط لصحة الجزم بعد النهي أن يصح دخول (إن) الشرطية عليه، وهذا الشرط يعتمد على مهارة إمكانية إضافة عنصر، هو (إنْ)، مع صحة المعنى، ففي قولنا: (لا تكفر تدخل الجنة) لنا أن نضيف عنصرًا، هو (إنْ)، فنقول: (إنْ لا تكفر تدخل الجنة)، والمعنى صحيح، وهذا بخلاف: (لا تكفر تدخل النار)؛ لأنه لا يصح أن نقول: (إن لا تكفر تدخل النار) [١].

٢- شرط الجزم بعد الأمر صحة وضع (إن تفعل).

ذكر الأشموني أن " شرط الجزم بعد الأمر صحة وضع (إن تفعل)، كما أن شرطه بعد النهي صحة وضع (إن لا تفعل)"[٢]، وهذا الشرط يعتمد على مهارة تحويل عنصر، وإضافة آخر، حيث إننا سنحول الأمر إلى مضارع، ونضيف قبله (إنْ)، ففي قولنا: (أحسن إليَّ لا أسئْ إليك) لنا نقول: (إنْ تحسن إليَّ لا أسئْ إليك)، وعلى خلاف ذلك يمتنع الجزم في نحو: (أحسن إليَّ لا أحسن إليك)، " فإنه لا يجوز: (إن تحسن إليَّ لا أحسن إليك)؛ لكونه غير مناسب" [٣].

٣- الرابط بين جملة الشرط والجزاء.

لا حاجة إلى وجود رابط بين جملة الشرط والجزاء بشرط أن يكون الجزاء مما يصلح أن يقع شرطًا، والعكس صحيح، يقول ابن يعيش: " أما إذا كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطا فلا حاجة إلى رابط بينه وبين الشرط؛ لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه، وإن لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما، وأولى هذه الأشياء به (الفاء) " [٤].

---

(١) ينظر شرح قطر الندى:١ / ٨٢، وشرح ابن عقيل:٤ / ٣٥٢، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣ / ٥٥٥.

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣ / ٥٥٥.

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣ / ٥٥٦.

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٤ / ١١٠. تأليف: ابن يعيش – المطبعة المنيرية – عالم الكتب – بيروت.

وهذه القاعدة تعتمد على مهارة إمكانية استبدال عنصر بآخر في حالة عدم الحاجة إلى رابط، وعدم إمكانية استبدال عنصر بآخر في حالة الحاجة إلى وجود رابط.

ففي قولنا: (إنْ تجتهد تنجح) يصح استبدال (تنجح) بـ(تجتهد)، فنقول: (إن تنجح)، أما في قولنا: (إنْ تجتهد فهو خير لك) لا يصح استبدال (هو خير لك) بـ(تجتهد)؛ لأن أداة الشرط لا تدخل على الجملة الاسمية.

٤- (لا) النافية سُمِع عن العرب الجزم بها.

(لا) النافية ليس لها وظيفة نحوية، لكن سُمِع عن العرب الجزم بها "إذا صح قبلها (كي) نحو: (جئته لا يكن له علي حجة)" [(١)]، والعلامة هنا تعتمد على مهارة صحة إضافة عنصر، فلنا أن نقول: (جئته كي لا يكن له علي حجة) على القول باحتمال كونها جازمة.

٢٨- الجمل التي لها محل إعرابي، والجمل التي ليس لها محل إعرابي.

لقد علل النحويون لوجود محل إعرابي لبعض أنواع الجمل بصحة وقوع الاسم المفرد موقعها [(٢)]، وهذه العلة تعتمد على مهارة إمكانية استبدال عنصر بعنصرين، أي: المفرد بالجملة، ففي قولنا: (مررت برجل يصلي) لنا أن نستبدل (مُصَلّ) بـ(يصلي)، فنقول: (مررت برجل مُصَلٍّ).

وعلى العكس من ذلك بالنسبة للجمل التي ليس لها محل من الإعراب، فقد عللوا لذلك بعدم صحة وقوع الاسم المفرد موقعها [(٣)]، وهذه العلة تعتمد على علامة سلبية تتمثل في مهارة عدم إمكانية استبدال المفرد

---

(١) شرح الرضي على الكافية:٤ / ٨٦. وقد ذكر الرضي أنها قد تكون ناهية.

(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية:٣ / ١٦، والخصائص: ٣ / ٧٧، وأسرار العربية:١ / ٢٤٢.

(٣) ينظر شرح الرضي على الكافية:٣ / ١٦.

بالجملة، ففي قولنا: (جاء الذي أحبه) ليس لنا أن نستبدل (محب) بـ(أحبه).

المبحث الثاني

العلامات النحوية: صورها، وخصائصها، وتقسيماتها.

يُعنى هذا المبحث بدراسة تأصيلية للعلامات النحوية، فيرصد الصور والأشكال التي وردت العلامة في إطارها، كما يحدد أهم خصائصها، ويصنفها تصنيفًا جديدًا.

وسيتم ذلك من خلال ثلاثة جوانب، هي:

أولًا: صور استخدام النحويين للعلامة.

ثانيًا: أهم خصائص العلامة.

ثالثًا: تقسيمات العلامة.

أولًا: صور استخدام النحويين للعلامة.

لم يقتصر استخدام النحويين للعلامة بهذا الاسم، وإنما استخدموها مع المفهوم،وتحت مسمى الشرط،وفي صورة ضابط، وفي التعليل النحوي، ولا شك أن هناك فروقًا بين هذه المصطلحات، وورود العلامة التي اصطلح عليها البحث في إطار تلك المصطلحات يدل على أهميتها في الدرس النحوي، والاعتماد عليها في التنظير النحوي بصفة عامة، وسأدلل على ذلك بإيراد مفهوم كل مصطلح، وأمثلة لاستخدام العلامة في إطار كل مصطلح.

١- العلامة والمفهوم.

جاء في الحدود الأنيقة أن "المفهوم ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق، وهو شامل لمفهوم الموافقة والمخالفة"(١)، ويذكر الجرجاني أن المفهوم هو أحد وجهي الصورة الذهنية للشيء، فـ"الصورة الحاصلة في العقل فمن حيث إنها تقصد باللفظ سُمِّيت معنى، ومن حيث إنها تحصل من اللفظ في العقل سُمِّيت مفهومًا"(٢)، فالمفهوم يرتبط بالذهن، والمعنى يرتبط باللفظ، ويفرق العسكري بين المفهوم والمعنى والمدلول بقوله: " اعلم أن ما يستفاد من اللفظ باعتبار أنه فُهِمَ منه يُسَمَّى مفهومًا، وباعتبار أنه قُصِدَ منه يُسَمَّى معنى،وباعتبار أن اللفظ دالٌّ عليه يسمى مدلولًا"(٣).

وعلى ذلك فاشتمال المفهوم على العلامة أحيانًا يدل على ارتباط جانب منها بالذهن، ويطلق عليه مصطلح (التعريف بالخاصة) (٤)، ومن أمثلة استخدامهم العلامة في المفهوم تعريفهم للمؤنث والمذكر، فـ": المؤنث ما فيه علامة تأنيث لفظًا أو تقديرًا، والمذكر بخلافه" (٥)، فمفهوم كل من المذكر والمؤنث قائم على العلامة، فالمؤنث مفهومه قائم على وجود العلامة، والمذكر مفهومه يعتمد على سلب العلامة.

---

(١) الحدود الأنيقة: ٨٠. تأليف: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري – تحقيق: د.مازن المبارك – الناشر: دار الفكر المعاصر – بيروت – ط ١ – ١٤١١هـ.

(٢) التعريفات:١ / ٢٨١.

(٣) الفروق اللغوية:١ / ٥٠٥. تأليف: أبي هلال العسكري – تحقيق: محمد باسل – مكتبة عباس الباز – مكة المكرمة.

(٤) ينظر التوقيف على مهمات التعاريف: ٣٦٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٣ / ٣.

(٥) شرح الرضي على الكافية:٣ / ٣٢١.

ومن ذلك مفهوم النكرة، فمنهم من عرفها مفرقًا بين مفهومها وعلامتها، فالنكرة هي "ما لم يخص الواحد من جنسه، نحو: (رجل، وفرس، ودار، وما أشبه ذلك)"[١]، والمعرفة عكسها، فهي "ما خص الواحد من جنسه "[٢]، فهذا المفهوم لم يتعرض لعلامة النكرة، وقد ذكرها بعد المفهوم[٣]، بينما نجد ابن هشام يعتمد في مفهومه للنكرة على العلامة، حيث يقول: " الاسم نكرة، وهي الأصل، وهي عبارة عن نوعين:

أحدهما: ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف، كـ(رجل، وفرس، ودار، وكتاب).

والثاني: ما يقع موقع ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف، نحو: (ذي، ومن، وما) في قولك: (مررت برجل ذي مال، وبمن معجب لك، وبما معجب لك)، فإنها واقعة موقع (صاحب، وإنسان، وشيء)، وكذلك نحو: (صهٍ) – منونًا – فإنه واقع موقع قولك: (سكوتًا)"[٤].

فالنوع الأول الذي ذكره ابن هشام يعتمد اعتمادًا كليًا على علامة النكرة، المتمثلة في قبولها (أل) المؤثرة للتعريف، وكذلك النوع الثاني للنكرة، فعلى الرغم من أنه لا يقبل (أل) فإن ابن هشام حدَّه بعلامة أنه يقع موقع ما يقبل (أل) المؤثرة للتعريف.

ولم يكتف ابن هشام بالاعتماد على العلامة في مفهومه للنكرة، فاعتمد على سلبها في مفهومه للمعرفة، فالمعرفة " عبارة عن نوعين:

---

(١) أسرار العربية: ٢٩٨، وينظر التحفة السنية شرح المقدمة الآجرومية : ١٠٦، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١/١٧٩.
(٢) أسرار العربية: ٢٩٨.
(٣) ينظر أسرار العربية: ٢٩٨.
(٤) أوضح المسالك:١ / ٨٢.

أحدهما: ما لا يقبل (أل) ألبتة، ولا يقع موقع ما يقبلها، نحو: (زيد، وعمرو).

والثاني: ما يقبل (أل)، ولكنها غير مؤثرة للتعريف، نحو: (حارث، وعباس، وضحاك)، فإن (أل) الداخلة عليها للمح الأصل بها "[١].

وقد اعترض العكبري على ذكر العلامة في المفهوم، فمن ذلك ما أورده من تعريفهم للفعل، بأنه " ما أُسْنِدَ إلى غيره، ولم يُسْنَدْ غيره إليه، وهذا يقرب من قولهم في حد الاسم: ما جاز الإخبار عنه؛ لأن الإسناد والإخبار متقاربان في هذا المعنى.

وهذا الحد رسمي؛ إذ هو علامة، وليس بحقيقي؛ لأنه غير كاشف عن مدلول الفعل لفظًا، وإنما هو تمييز له بحكم من أحكامه"[٢].

ولا شك أن الفرق شاسع بين المفهوم والعلامة، فالمفهوم مطرد منعكس، بخلاف العلامة، فإنها مطردة غير منعكسة، فعدم وجود العلامة لا يلزم خروج ما لا يقبل العلامة عن إطار المفهوم، ومع ذلك فهي مطردة فيما يقبلها، فكل ما يقبل النداء اسم، وليس كل اسم يقبل النداء، يقول الأشموني: "والعلامة ملزومة لا لازمة، فهي مطردة، ولا يلزم انعكاسها، أي: يلزم من وجودها الوجود، ولا يلزم من عدمها العدم؛ لكونها مساوية للازم، فهي كالإنسان، وقابل الكتابة يستلزم نفي كل منهما نفي الآخر، بخلاف الاسم وقبول النداء، فإن قبول النداء علامة للاسم ملزومة له، وهي

---

(١) أوضح المسالك:١ / ٨٣.

(٢) مسائل خلافية في النحو: ٦٨. تأليف: أبي البقاء محب الدين عبد الله بن أبي عبد الله الحسين العكبري – تحقيق: محمد خير الحلواني – الناشر: دار الشرق العربي – بيروت – ط ١ – ١٩٩٢م. وينظر اللباب في علل البناء والإعراب:١ / ٤٨.

أخص منه؛ إذ يقال: كل قابل للنداء اسم، ولا عكس، وهذا هو الأصل في العلامة"[١].

٢- العلامة والشرط.

الشرط في اللغة: " إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه، والجمع شروط....، وأشرط فلان نفسه لكذا وكذا: أعلمها له، وأعدها، ومنه سمي الشرط؛ لأنهم جعلوا لأنفسهم علامة يعرفون بها"[٢].

والشرط في الاصطلاح: " تعليق شيء بشيء، بحيث إذا وجد الأول وجد الثاني، وقيل: الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجا عن ماهيته، ولا يكون مؤثرًا في وجوده، وقيل: الشرط ما يتوقف ثبوت الحكم عليه"[٣].

هناك رباط وثيق بين العلامة والشرط في المفهوم اللغوي، فالشرط قد يعني العلامة، ومنه أشراط الساعة، أي: علاماتها[٤]، ويعلل ابن هشام لتسمية أسلوب الشرط بهذا الاسم؛ لأنه علامة على وجود الجواب، يقول ابن هشام: " الفعل الأول يسمى شرطًا؛ وذلك لأنه علامة على وجود الفعل الثاني، والعلامة تسمى شرطًا، قال الله – تعالى –: ﴿ فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾ ، أي: علاماتها"[٥].

أما في الاصطلاح فالبون شاسع بين المصطلحين؛ لأن الشرط من شأنه أن يتوقف على وجوده صحة الحكم النحوي، وعلى عدم وجوده تغير الحكم، فالأسماء الستة على سبيل المثال يشترط فيها أربعة شروط، ولا بد

---

(١) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١ / ١٩.
(٢) لسان العرب: مادة (ش ر ط):٧ / ٣٢٩.
(٣) التعريفات:١ / ١٦٦.
(٤) ينظر التعريفات:١ / ١٦٦.
(٥) شرح شذور الذهب:١ / ٤٣٩. والآية من سورة محمد : ١٨ .

من وجود الشروط الأربعة مجتمعة لتعرب بالحروف، فإذا فُقِدَ شرط واحد أُعْرِبَتْ بالحركات، أمَّا العلامة فهي مرشدة إلى الحكم النحوي، وعدم وجودها لا يعني تغير الحكم؛ لأنها ليست جامعة، فليست كل الأسماء تقبل (أل) على الرغم من أن (أل) علامة من علامات الأسماء.

ويلتقي الشرط بالعلامة في أن كلًا منهما خارج عن الماهية، فالشرط خارج عن ماهية المشروط مع تأثيره فيه، والعلامة خارجة عن ماهية المُعَلَّم.

والمدقق في حديث النحويين أحيانًا عن الشرط يجد تطابقًا بين ما يسمونه علامة، وما ذكروه تحت مصطلح الشرط، ولنضرب مثالًا لذلك باشتراطهم للجزم بعد النهي حلول (إن لا) محل النهي، يقول ابن مالك:

(وَشَرْطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعْ *** إِنْ قَبْلَ لاَ دُونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ)[١].

ويقول ابن هشام: " واعلم أنه لا يجوز الجزم في جواب النهي إلا بشرط أن يصح تقدير شرط في موضعه مقرون بـ(لا) النافية مع صحة المعنى، وذلك نحو: قولك: (لا تكفر تدخل الجنة)، و(لا تدن من الأسد تسلم)، فإنه لو قيل في موضعهما: (إن لا تكفر تدخل الجنة)، و(إن لا تدن من الأسد تسلم) صح، بخلاف (لا تكفر تدخل النار)، و(لا تدن من الأسد يأكلك)، فإنه ممتنع، فإنه لا يصح أن يقال: (إن لا تكفر تدخل النار)، و(إن لا تدن من الأسد يأكلك)"[٢].

وأعتقد أن هذه علامة، وليست شرطًا بالمفهوم السابق للشرط، فحديثهم عن هذا الشرط لا يختلف عن حديثهم عن أي علامة تعتمد على استبدال عنصر، فـ(واو) الحال – على سبيل المثال- " علامتها صحة

---

(١) ألفية ابن مالك: ٥١.
(٢) شرح قطر الندى:١ / ٨٢.

وقوع (إذ) موقعها، نحو: (جاء زيد وعمرو قائم)، التقدير: إذ عمرو قائم"[١].

فالمهارة واحدة مع حلول (إن لا) محل النهي، لنتعرف على حكم الفعل الآخر، وحلول (إذ) محل (الواو)؛ لنتعرف على كونها واو الحال أو لا.

أما الشرط الخاص بجزم المضارع بعد النهي فهو كون الجواب أمرًا محبوبًا، وعلامته حلول (إن لا) محل النهي، وهذا ما يذكره ابن هشام نفسه في موضع آخر، حيث يقول: " وشرط الحذف بعد النهي كون الجواب أمرًا محبوبًا، كدخول الجنة، والسلامة في قولك: (لا تكفر تدخل الجنة)، و(لا تدن من الأسد تسلم)، فلو كان أمرًا مكروهًا، كدخول النار، وأكل السبع في قولك: (لا تكفر تدخل النار)، و(لا تدن من الأسد يأكلك) تعين الرفع خلافًا للكسائي "[٢].

فهناك فرق بين الشرط وعلامته، فالشرط هنا يتوقف عليه حكم الفعل الآخر، وعلامته حلول (إن لا) محل النهي.

ومعنى ذلك أن العلامة أخص من الشرط؛ لأنها قد تكون تطبيقًا للشرط، فمثلًا في شرط اكتساب المضاف التأنيث أو التذكير من المضاف إليه يقول ابن هشام: "وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه "[٣].

فهذا شرط، وعلامته في التطبيق أن نحذف المضاف في نحو: (قطعت بعض أصابعه)، ونقول: (قطعت أصابعه).

---

(١) شرح شذور الذهب:١ / ٤٣٩.
(٢) شرح شذور الذهب:١ / ٤٤٩.
(٣) أوضح المسالك:٣ / ١٠٢.

ومن ذلك أنهم وضعوا علامات لمعاني الإضافة، وبعضهم يطلق عليها مصطلح الشرط، يقول الصبان عن الإضافة التي بمعنى (من): " اشتراط صحة الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف في الإضافة التي على معنى (من) فيما إذا كان المضاف إليه جنسًا للمضاف "[١].

على أية حال فإن هذا التزاوج لدى النحويين في استخدامهم لمصطلح الشرط، بالإضافة إلى المعنى اللغوي للشرط الذي يعني العلامة، إلى جانب ما لمحه البحث من رباط بين الشرط أحيانًا والمهارة الذهنية المستخدمة مع العلامات – كل ذلك – دفع البحث إلى التعبير بالعلامة عن بعض الشروط التي اشترطها النحويون في ثنايا الأبواب النحوية.

٣- العلامة والضابط.

الضبط في اللغة: "لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء، وضَبْطُ الشيء حِفْظُه بالحزم [٢]، و(الضابط) (عند العلماء) حكم كلي ينطبق على جزئياته"[٣].

ويبدو أن هناك اتحادًا في مفهوم الضابط والقاعدة في بعض المصادر، فقد جاء في التعريفات أن "القاعدة هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها"[٤]، وقد عرف أحد الباحثين القواعد بأنها " مجموعة من الأحكام، استخلصت من الأنماط التركيبية التي تمثل النظام التركيبي للغة العربية،

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١ / ١٠٣.
(٢) لسان العرب: مادة (ض ب ط):٧ / ٣٤٠.
(٣) المعجم الوسيط: مادة (ض ب ط)-:١ / ١١٠٥، وينظر معجم لغة الفقهاء:١ / ٢٨١. تأليف: أ.د. محمد رواس قلعه جي، ود. حامد صادق قنيبي – دار النفائس – ط ٢ – ١٤٠٨ه – ١٩٨٨م.
(٤) التعريفات:١ / ٢١٩، وينظر النحو الوافي: ١ / ٢٥.

وهذه الأحكام تستنبط للقياس عليها في عملية التحليل النحوي، أو في توليد الكلام عند أبناء اللغة"[١].

وباستقراء بعض المسائل النحوية التي استُخدم فيها مصطلح الضابط نجد أن الضابط عبارة عن قانون يحكم ظاهرة ما[٢]، أو هو جمع الفروع من باب واحد، بخلاف القاعدة، فهي تجمع فروعًا من أبواب شتى[٣]، وعلى ذلك فالقاعدة أعم من الضابط.

ومن خلال استخدام النحويين لمصطلح الضابط نستطيع أن نلمح رباطًا بين هذا المصطلح ومصطلح العلامة، فإذا كان الضابط يمثل قانونًا يحكم ظاهرة ما، فإن العلامة في كثير من الأحيان هي التطبيق العملي لهذا القانون.

فمن أمثلة ذلك ما ذكره ابن عقيل في معنى الإضافة، حيث يقول: "وضابط ذلك أنه إن لم يصلح إلا تقدير (من) أو (في) فالإضافة بمعنى ما تعين تقديره، وإلا فالإضافة بمعنى (اللام)" [٤].

فهذا هو الضابط، وتطبيقه يعد علامة، فعلامة كون الإضافة بمعنى حرف جر معين أنه يصح تقدير هذا الحرف بين المضاف والمضاف إليه، ففي قولنا: (كتاب زيد) نستطيع أن نضع (اللام) بين المضاف والمضاف

---

(١) أسباب التعدد في التحليل النحوي: ٩٥. تأليف: د.محمود حسن الجاسم – مجلة مجمع اللغة العربية – عدد ٢٠٠٤ م.

(٢) ينظر أمثلة لاستخدام النحويين لمصطلح الضابط مغني اللبيب: ١ / ٢٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢ / ٢١٤، وشرح ابن عقيل:٣ / ٤، وشرح شذور الذهب:١ / ٢٧١.

(٣) الأشباه والنظائر في النحو: ٦/١. تأليف السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر – تحقيق: عبد العال سالم مكرم – بيروت – مؤسسة الرسالة – ط١ – ١٩٨٥م.

(٤) شرح ابن عقيل:٣ / ٤.

إليه، فنقول: (كتاب لزيد)، فالمهارة المعتمد عليها في ذلك تتمثل في إضافة عنصر، وإضافة هذا العنصر بمنزلة تطبيق للضابط.

ومن ذلك حديث ابن هشام عن ضابط همزة التسوية، فـ" الضابط أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها، نحو: ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾[١]، ونحو: (ما أبالي أقمت أم قعدت)" [٢]، فهذا هو الضابط، وعلامته تتمثل في قول ابن هشام: " ألا ترى أنه يصح (سواء عليهم الاستغفار وعدمه)، و(ما أبالي بقيامك وعدمه)، فهذه علامة تقوم على مهارة التحويل، ومهارة حذف عنصر، حيث تتحول الجملتان إلى مفردين، وتتحول (أم) إلى (الواو)، وتحذف (الهمزة).

ومن ذلك حديث ابن هشام عن ضابط باب الاشتغال، فـ"ضابط هذا الباب أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فُرِّغَ من ذلك المعمول وسُلِّطَ على الاسم الأول لنصبه، مثال ذلك: (زيدًا ضربته)"[٣].

فهذا هو الضابط، وعلامته تتمثل في قول ابن هشام: " ألا ترى أنك لو حذفت الهاء، وسلطت (ضربت) على (زيد) لقلت: (زيدًا ضربت)، يكون (زيد) مفعولًا مقدمًا، وهذا مثال ما اشتغل"[٤].

فعلامة هذا الباب تتمثل في مهارة حذف عنصر، حيث يُحْذَفُ الضمير فَيُسَلَّطُ العامل على الاسم السابق.

٤- العلامة والعلة.

---

(١) المنافقون: ٦.
(٢) مغني اللبيب:١ / ٢٤.
(٣) شرح قطر الندى:١ / ١٩٢.
(٤) شرح قطر الندى:١ / ١٩٢.

العلة في اللغة: السبب، وقد اعْتَلَّ الرجلُ، وهذا عِلَّة لهذا أَي سَبَب[١].

وفي الاصطلاح: "علة الشيء ما يتوقف عليه ذلك الشيء" [٢].

وقد تتكئ العلة النحوية على علامة، بحيث تكون العلامة تطبيقًا للعلة، فمن أمثلة ذلك ما رآه البصريون من أن أحد أسباب إعراب المضارع يتمثل في مضارعته الاسم بعدد الحروف والحركات والسكنات[٣]، فهذه علة، تُطبق علامتها في نحو: (يضرب) و(ضارب)، فنجد تطابقًا في الحركات والسكنات بين الفعل واسم الفاعل، وهذه العلامة تعتمد على مهارة المطابقة.

ومن ذلك العلة التي ذكرها أكثر الكوفيين لرفع المضارع، حيث رأوا أنه" يرتفع لتعرِّيه من العوامل الناصبة والجازمة"[٤].

فهذه علة، وعلامتها عدم وجود عامل نصب أو عامل جزم، فالمهارة هنا تعتمد على عدم وجود عنصر محدد يتمثل في عوامل النصب والجزم.

ثانيًا: أهم خصائص العلامة.

قد تتميز بعض العلامات النحوية بمجموعة من الخصائص التي تميزها، وقد رصدت تسع خصائص للعلامة النحوية، وليس شرطًا أن تكون هذه الخصائص عامة، فقد تجمع بين بعض العلامات دون بعض، وتلك الخصائص تتمثل في:

١- قد تكون هناك علامة أنفع من غيرها.

---

(١) ينظر لسان العرب: مادة (ع ل ل):١١ / ٤٦٧.
(٢) التعريفات:١ / ٢٠٢.
(٣) بالإضافة إلى قبوله لام الابتداء واختصاصه. ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٣٤، ٤٣٥، ومفتاح العلوم: ٢٤٥.
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٣٧.

لقد فاضل النحويون أحياناً بين بعض العلامات على أساس كونها أخص من غيرها، بمعنى أن هناك ما لا تصلح له علامة غيرها، فمن ذلك حديثهم عن علامة الإسناد للأسماء، فهي " علامة معنوية، وهي الحديث عنه، كـ(قام زيد)، فـ(زيد) اسم؛ لأنك حدثت عنه بالقيام، وهذه العلامة

أنفع العلامات المذكورة للاسم، وبها استدل على اسميه (التاء) في (ضربت)، ألا ترى أنها لا تقبل (أل)، ولا يلحقها التنوين، ولا غيرها من العلامات التي تذكر للاسم سوى الحديث عنها فقط"(١).

وفي نص آخر يذكر ابن هشام أن "هذه العلامة هي أنفع علامات الاسم، وبها تُعْرَفُ اسمية (ما)"(٢).

وكذلك (مهما) استدل الجمهور على اسميتها بعود الضمير إليها(٣) في نحو قوله – عز وجل –:﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا﴾(٤).

معنى ذلك أن علة كون علامة الإسناد أنفع العلامات أنه يُحتاج إليها أحياناً بوصفها علامة للأسماء حين لا تصلح أي علامة أخرى، وأعتقد أننا إذا فتشنا في أنواع أخرى من الأسماء فسنجد ما لا يقبل سوى علامة واحدة، وليست علامة الإسناد، فأسماء الأفعال مثلا لا تقبل سوى التنوين، يقول ابن عقيل: " الدليل على أن ما سُمِّيَ بأسماء الأفعال أسماء لحاق التنوين لها، فتقول في (صه): (صهٍ)، وفي (حيهل): (حيهلًا)، فيلحقها

---

(١) شرح قطر الندى:١ / ١٢.
(٢) شرح شذور الذهب:١ / ٢٣.
(٣) ينظر شرح الرضي على الكافية:٤ / ٨٩، واللباب في علل البناء والإعراب:٢ / ٥٤، وشرح قطر الندى:١ / ٣٧.
(٤) الأعراف: ١٣٢.

التنوين للدلالة على التنكير، فما نُوِّنَ منها كان نكرة، وما لم ينون كان معرفة"(١).

وكذلك الشأن مع الأسماء الملازمة للنداء، فلا تصلح لها علامة سوى النداء، يقول ابن عقيل: "من الأسماء ما لا يستعمل إلا في النداء، نحو: (يا فل)، أي: (يا رجل)، و(يا لؤمان)، للعظيم اللؤم، و(يا نومان)، للكثير النوم، وهو مسموع"(٢).

ومنهم من ذكر أن التنوين من أخص علامات الأسماء، ومن ذلك حديث الرضي عن أسماء الأفعال وأسماء الأصوات، فيذكر أنهم " صرفوها تصريف الأسماء، فأدخلوا التنوين الذي هو من أخص علامات الأسماء في بعضها، نحو: (غاقٍ، و(أفٍّ)"(٣).

إذن قد تكون لكل علامة خصوصية تجعلها أنفع من غيرها؛ لذلك تعددت علامات الأسماء لتعدد أنواع الأسماء، والعلامة قد تصلح لنوع ولا تصلح له علامة أخرى (٤).

ومنهم من قدَّم (تاء) التأنيث على ألفه لكثرة دورانها، ولظهور دلالتها، وعدم التباسها بغيرها، يقول الأشموني: " واعلم أن (التاء) أكثر وأظهر دلالة من (الألف)؛ لأنها لا تلتبس بغيرها، بخلاف (الألف) فإنها تلتبس بغيرها فيُحتاج إلى تمييزها"(٥).

٢- ازدواجية العلامة.

---

(١) شرح ابن عقيل:٣ / ٢٨٧.
(٢) شرح ابن عقيل:٣ / ٢٥٦.
(٣) شرح الرضي على الكافية:٣ / ١١٩.
(٤) ينظر النحو الوافي:١ / ٢٥.
(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١ / ٤١٨.

العلامة لا تكفي وحدها لتكون دليلًا على المُعَلَّم، وإنما لا بد معها من صحة المعنى، فصحة المعنى هي المعول عليها في صلاحية علامة، وعدم صلاحية أخرى، وقد ألمحنا لذلك في كثير من مواضع حديثنا عن مهارات العلامات، فمن ذلك علامة تعدد الخبر، فقد يتعدد الخبر، ويكون الخبران بمعنى واحد، وقد يكونان مختلفي المعنى، والتمييز بينهما يُتَعَرَّفُ عليه عن طريق مهارة حذف عنصر من الجملة، وهو أحد الخبرين، والبحث عن صحة المعنى، فإن لم يصح المعنى بأحدهما كانا من النوع الأول، ويكون التعدد لفظيًا فحسب، وإن صح المعنى كانا من النوع الثاني، ويكون التعدد في اللفظ والمعنى، وكذلك الشأن مع جواز العطف، فعلامته تتمثل في مهارة تكرار عنصر، فإذا صح المعنى مع تكرار العامل جاز إعرابه معطوفًا.

لذلك قد تكون العلامة موافقة للصناعة النحوية، لكن المعنى والعرف العام لا يقبلها، فمثلًا علامة التفريق بين التخيير والإباحة تقبلها الصناعة النحوية مع التخيير، ويرفضها العرف العام، فالصناعة النحوية لا ترفض (تزوج هندًا وأختها)، وإنما يرفضها الشرع، حيث لا يجوز الجمع بين الأختين في الزواج.

وقد يقصد بازدواجية العلامة كون العلامة مركبة من علامتين أحيانًا، فمن ذلك علامة كسر همزة (إن)، فهي علامة مركبة من علامتين لا بد من وجودهما معًا، وهذه العلامة هي صحة وقوع المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل موقعها، فإذا صح وقوع أحدهما فقط لم تكسر همزتها، يقول ابن السراج: " (ألف) (إنَّ) تكسر في كل موضع يصلح أن يقع فيه الفعل والابتداء جميعًا، وإن وقعت في موضع لا يصلح أن يقع فيه إلا أحدهما لم يجز؛ لأنها إنما تشبه فعلا داخلًا على جملة، وتلك الجملة مبتدأ وخبر،

والجملة التي بعد (إنَّ) لا موضع لها من الإعراب بعامل يعمل فيها من فعل ولا حرف، ألا ترى أنك تقول: (إن عمرًا منطلق)، فهذا موضع يصلح أن يُبْتَدَأَ الكلام فيه، فتقول: (عمرو منطلق)، ويصلح أن يقع الفعل موقع المبتدأ، فتقول: (انطلق عمرو)، وهذه الجملة لا موضع لها من الإعراب لأنها غير مبنية على شيء"(١).

٣- العلامة دليل تمييزي.

لا يقتصر دور العلامة على كونها دليلًا على المُعَلَّم، وإنما تأتي العلامة في كثير من الأحيان بوصفها دليلًا تمييزيًا بين أكثر من معنى نحوي، أو وظيفة نحوية، فـ(أل) مثلًا هي دليل تمييزي بين أكثر النكرات التي تقبلها والمعارف التي تقبلها، فهي دليل تمييزي بين تنكير (بيت)، وتعريف (البيت)، وعلامة زيادة (كان) – المتمثلة في جواز حذفها مع صحة العلاقات النحوية والمعنى – دليل تمييزي بينها وبين (كان)التامة، و(كان)الناقصة.

٤- العلامة من أقوى الأدلة الترجيحية عند وجود خلاف.

تأتي العلامة في مقدمة البراهين عند الخلاف النحوي، فمن ذلك خلافهم حول (نعم، وبئس)، فقد رأى البصريون وحمزة والكسائي من الكوفيين أنهما فعلان، وأقوى براهينهم تتمثل في قبولهما العلامة، وهي (تاء) التأنيث، في نحو: (نعمت المرأة، وبئست الجارية)، وذهب الكوفيون أنهما اسمان، وكانت العلامة المتمثلة في الجر والنداء من أهم أدلتهم على اسميتهما، فأوردوا شواهد دخل حرف الجر فيها على الكلمتين، نحو قول الشاعر:

---

(١) الأصول في النحو: ١ / ٢٦٢، وينظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٢٥.

(أَلَسْتُ بِنِعْمَ الجَارِ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ *** أَخَا قِلَّةٍ أَوْ مُعْدِمَ المَالِ مُصْرِمَا) [١]

"وحُكِيَ عن بعض العرب أنه بُشِّرَ بمولودة، فقيل: (نعم المولودة مولودتك)، فقال: (والله ما هي بنعم المولودة، نصرتها بكاء، وبرها سرقة)، وحُكِيَ عن بعض العرب أنه قال: (نعم السير على بئس العير)، فأدخلوا عليهما حرف الجر، وحرف الجر يختص بالأسماء، فدل على أنهما اسمان، والوجه الثاني: أن العرب تقول: (يا نعم المولى ويا نعم النصير)، فنداؤهم (نعم) يدل على أنها اسم؛ لأن النداء من خصائص الأسماء"[٢].

وكذلك (عسى) فقد رأى بعضهم أنه حرف، "وهو قول شاذ لا يعرج عليه، والصحيح أنه فعل، والدليل على ذلك أنه يتصل به (تاء) الضمير، و(ألفه) و(واوه)، نحو: (عسيت)، و(عسيا)، و(عسوا)، قال الله – تعالى – : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾[٣]، فلما دخلت عليه هذه الضمائر كما تدخل على الفعل نحو: (قمت)،و(قاما)،و(قاموا)، و(قمتم) دل على أنه فعل.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت، ينظر ديوانه:١٢٨. تحقيق: سيد حنفي حسنين– دار المعارف– القاهرة–١٩٧٧م. وهو بلا نسبة في – العلل في النحو: ١٦٠، ١٦١، وأسرار العربية: ١٠٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٦، ونسبه صاحب الأمالي الشجرية لحسان بن ثابت:٢ / ١٤٨ –١٤٧، تأليف: أبي السعادات عبدالله بن علي بن حمزة العلوي– مطبعة المعارف العثمانية – حيدر أباد الدكن – ١٣٤٩ هـ، وكذلك في خزانة الأدب:٣ / ٣٨٩، وفيهما (ثلة) بدلا من (قلة).

(٢) أسرار العربية: ١٠٣، وينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٨٧، وليس من هدف البحث سرد أدلة كل فريق والترجيح بين الفريقين؛ لأن الباحث أراد الاستشهاد على مجرد أن العلامة كانت في مقدمة الأدلة عند وجود خلاف.

(٣) محمد:٢٢.

وكذلك أيضا تلحقه (تاء) التأنيث الساكنة التي تختص بالفعل، تقول: (عست امرأة)،كما تقول: (قامت)،و(قعدت)،فدل على أنه فعل"[١].

ومن ذلك خلافهم حول الحكم بزيادة (كان) في بعض الشواهد، فقد اشترطوا لزيادة كان شرطين:

أ- كونها بلفظ الماضي.

ب- كونها بين شيئين متلازمين، ليسا جارًا ومجرورًا، نحو: (ما كان أحسن زيدًا)، وقول بعضهم: (لم يوجد كان مثلهم) [٢].

وحكم بعضهم بالشذوذ على الشواهد التي خالفت الشرطين السابقين، وبالنظر إلى العلامة التي احتكموا إليها للحكم بزيادة (كان) وهي أن "معنى زيادتها صحة سقوطها"[٣] سنجد كثيرًا من الشواهد التي رفضها بعضهم لعدم توافر أحد الشرطين تنطبق عليها العلامة.

وعلامة زيادة (كان) تعتمد على حذف عنصر، فإذا حُذِفَتْ (كان) واستقام المعنى، وصلحت العلاقات النحوية بدونها فـ(كان) زائدة.

ومن الشواهد التي اختلفوا حولها قول الشاعر:

(سَرَاةُ بَني أَبي بَكْرٍ تَسَامَى *** على "كانَ" المُسَوَّمَةِ العِرابِ)[٤].

---

(١) أسرار العربية: ١٢٥، وينظر اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ١٩١، واللمع في العربية:١ / ١٤٤. تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي- تحقيق: فائز فارس- الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت- ١٩٧٢م.

(٢) ينظر أوضح المسالك:١ / ٢٥٥.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١ / ٣٧٧.

(٤) البيت من الوافر، وقد ذكر العيني أنه مجهول أنشده الفراء، ينظر شرح الشواهد ١ / ١٤١، وقد ورد بلا نسبة في خزانة الأدب: ٩ / ٢٠٧، وأسرار العربية: ١٣٣، واللمع في العربية:١ / ٣٩، وشرح الأشموني

يقول ابن جني: " أي: على المسومة العراب، وألغى (كان)" [١]، وقد حكم ابن هشام على البيت بالشذوذ؛ لوقوعها بين الجار والمجرور[٢].

ولعل هذه العلامة تنصف رأي سيبويه في الشاهد الذي أورده لزيادة (كان)، ورفضه بعضهم، يقول سيبويه: "وقال الخليل: (إن من أفضلهم كان زيدًا)، على إلغاء كان، وشبَّهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق:

(فَكَيفَ إذا مَرَرتَ بدارِ قَومٍ *** وجيرانٍ لنا كانوا كِرامِ)"[٣].

ويقول المبرد: "وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء (كان)؛ وذلك أن خبر (كان) (لنا)، فتقديره: وجيران كرام كانوا لنا "[٤]، وقد وافقه الرضي معللًا عدم زيادتها أنها أفادت معنى، وعملت في اللفظ [٥]، ويقول العكبري: " وإنَّما ساغ أن تزاد (كان) لأنَّها أشبهت الحروف في أنَّ معناها في غيرها، ولـ (كان) الزائدة فاعل مضمر فيها تقديره: كان الكون، على

على ألفية ابن مالك:١ / ١٢٣، وشرح ابن عقيل:١ / ٢٢٥، وورد في المفصل في صنعة الإعراب:٣٥١، (جياد) بدلا من (سراة)، وكذلك في سر صناعة الإعراب:١ / ٢٩٨. تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني- تحقيق: د.حسن هنداوي- الناشر: دار القلم- دمشق- ط ١- ١٩٨٥م.

(١) اللمع في العربية:١ / ٣٩.

(٢) ينظر أوضح المسالك:١ / ٢٥٥.

(٣) الكتاب: ٢ / ١٥٣. والبيت من الوافر، وهو للفرزدق من قصيدة يمدح فيها هشام بن عبد الملك، ينظر ديوانه: ٥٩٧، وفيه (رَأَيْتُ دِيَارَ قَوْمِي) بدلا من (مَرَرتَ بدارِ قَومٍ)، تحقيق: علي فاعور - الناشر: دار الكتب العلمية – ط ١ - ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧م . وقد نُسِبَ إليه في خزانة الأدب:٣ / ٣٤٢، وشرح الرضي على الكافية:٤ / ١٩٢، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١ / ١٢٢، واللباب في علل البناء والإعراب:١ / ١٧٢، وبلا نسبة في أسرار العربية: ١٣٣، وشرح ابن عقيل: ١ / ٢٢٤.

(٤) المقتضب: ٤ / ١١٧.

(٥) ينظر شرح الرضي على الكافية:٤ / ١٩٣.

قول أبي سعيد السيرافي، ولا فاعل لها عند أبي عليٍّ، ومعنى زيادتها عند السيرافي في إلغاء عملها، لا أنَّها تخلو من فاعل، وإنَّما لم يظهر ضمير فاعلها لأن الضمير يرجع إلى مذكور؛ فيلزم أن يكون لها اسم، وإذا كان لها اسم كان لها خبر، ولهذا تبيَّن فسادُ قولِ من قال في قول: الفرزدق

(... وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ): إنَّ (كان) زائدة، والصحيح أنَّ خبرها (لنا)، و(كرام) صفة لـ(جيران) "[١].

ومع وجاهة هذا التعليل فإننا لو احتكمنا إلى العلامة لجاز حذف (كان) مع الضمير، واستقام المعنى، والعمل؛ لأن (كان) في الشواهد التي أجازوها قد تشتمل أيضًا على ضمير لكنه مستتر، وأما احتجاجهم بأن الضمير يعود على مذكور فقد يعود على غير مذكور.

كما أن "الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد"[٢]، فلمَ لا نحكم بزيادة (كان) مع فاعلها[٣]، فوجود الضمير " ليس مانعًا من زيادتها، كما لم يمنع من إلغاء (ظن) عند توسطها أو تأخرها إسنادها إلى الفاعل"[٤].

٥- عدم قبول العلامة قد يعد علامة.

مما يدل على الفكر الناضج لدى النحويين، والنظرة الواعية الشاملة، واستقصائهم كل مهارة عقلية تساعد في إبراز الحكم النحوي، وتيسيره – أنهم استثمروا عدم وجود العلامة، فعدوه علامة، نجد ذلك مع الحروف، حيث يعتمد الحرف على علامة سلبية تتمثل في عدم قبول

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب:١ / ١٧٢، ١٧٣.
(٢) سر صناعة الإعراب:١ / ٢٢٦.
(٣) ينظر خزانة الأدب:٣ / ٣٤١.
(٤) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١ / ١٢٢.

علامات الأسماء، وعلامات الأفعال، فـ" علامة الحرفية: ألا تقبل الكلمة شيئًا من علامات الأسماء، ولا شيئًا من علامات الأفعال"(١).

وقد اُعْتُرِضَ بأن العدم لا يصلح علامة للوجود، فعدم قبول الحرف لعلامات الأسماء والأفعال " لا يصلح علامة للحرف؛ لتصريحهم بأن العدم لا يصلح علامة للوجودي، وأجيب بأن ذلك في العدم المطلق، وما هنا عدم مقيد"(٢)، حيث قيد بعدم قبول تلك العلامات على وجه التحديد.

وكذلك الفعل اللازم له علامتان سلبيتان تتمثلان في أنه " لا يتصل به (هاء) ضمير غير المصدر، وأنه لا يُبنَى منه اسم مفعول تام، وذلك كـ (خرج)، ألا ترى أنه لا يقال: (زيد خرَجَهُ عمرو)، ولا (هو مخروج)، وإنما يقال: (الخروج خرجه عمرو)، و(هو مخروج به أو إليه) "(٣).

فعلامة الفعل اللازم تتمثل في عدم قبوله إحدى علامتي الفعل المتعدي.

وكذلك (أم) المنقطعة علامتها علامة سلبية تتمثل في عدم سبقها بإحدى الهمزتين: (همزة) التسوية، أو (الهمزة) المغنية عن (أي)؛ لذا نجد المرادي يحدها بأنها" التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين"(٤).

٦- العلامة تعطي أكثر من خيار تعبيري مع فارق في الدلالة بين وجودها وعدمه.

---

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١ / ٤٨.
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١ / ٨٩.
(٣) أوضح المسالك:٢ / ١٧٧.
(٤) الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٠٥.

العلامة قد تضع في كثير من الأحيان أمام المتكلم أكثر من خيار لغوي للتعبير، مما يمنح المتكلم طاقة تعبيرية كبرى، بمعنى أنه قد يستخدم الأسلوب مشتملًا على العلامة، أو خاليًا منها.

فمثلًا (المصدر) العامل، لنا أن نستبدل به (أن والفعل) إن دل على المضي أو الاستقبال، أو (ما) والفعل إن دل على الحال، وبذلك يكون أمام المتكلم خياران لغويان للتعبير عن الجملة، فله أن يقول: (أعجبني ضربك زيدًا)، كما له أن يقول: (أعجبني أن ضربت زيدًا)، وفي (يعجبني ضربك زيدًا غدًا) له أن يقول: (يعجبني أن تضرب زيدًا غدًا)، وفي (يعجبني ضربك زيدًا الآن) له أن يقول: (يعجبني ما تضرب زيدا الآن).

ومن علامات التمييز صحة اقتران (من) به، فللمتكلم أن يقول: (عندي شبر أرضًا)، أو (عندي شبر من أرض).

وفي الإضافة التي بمعنى (اللام) للمتكلم أن يقول: (هذا غلام زيد)، كما له أن يقول: (هذا غلامٌ لزيد).

كما يجوز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، إذا صح إعراب المضاف إليه بإعراب المضاف[1]، وصح المعنى، فللمتكلم أن يقول: (اجتمع المجلس)، كما له أن يقول: (اجتمع أعضاء المجلس).

وأبادر فأقرر أن هناك فرقًا شاسعًا في الدلالة بين وجود العلامة وعدم وجودها، وقد فطن النحويون إلى ذلك، فلم يذكروا ما يوحي بوحدة الدلالة بين وجود العلامة وعدم وجودها، بل نص بعضهم على الفارق الدلالي بين وجود العلامة وعدم وجودها.

---

(١) ينظر الكتاب: ١ / ٢٢١.

فمن ذلك ما ذكره الصبان في تعليقه على الإضافة التي بمعنى اللام بقوله: "لو كان كذلك لزم مساواة (غلام زيد) لـ(غلام لزيد) في المعنى، وليس كذلك؛ إذ معنى المعرفة غير معنى النكرة، وأجيب بمنع لزوم المساواة؛ لأن المراد بكون الإضافة على معنى (اللام) مثلًا أنها ملحوظ فيها معنى (اللام)، ولا يلزم منه مساواة (غلام زيد) لـ(غلام لزيد) في المعنى من كل وجه، وقولهم: (غلام زيد) بمعنى (غلام لزيد) أي:من حيث ملاحظة معنى (اللام) في كل فقط، فمرادهم به مجرد تفسير جهة الإضافة في المثال المذكور من الملك، أو الاختصاص"[١].

وقد أراد بعضهم أن يصل إلى اتحاد دلالي بين وجود العلامة وعدم وجودها في الإضافة التي بمعنى اللام، فرأى أن (هذا غلام زيد) أصلها (هذا الغلام الذي لزيد)، " فحذفت ثلاثة عناصر لغوية بشكل متوازن: (أل) من المرجع الموصولي، والموصول نفسه، فالحذف – كما نرى – قد طال أجزاء المركب الموصولي كلها، فإذا عزمت على إعادة شيء من المحذوف فلتعد ثلاثة العناصر المحذوفة (الغلام الذي لزيد) "[٢].

وكل هذه الحذوف لتصبح كلمة (غلام) معرفة في الجملتين، أي: مع وجود العلامة، ومع عدم وجودها، لكن هناك إشكالية أخرى ستقابل الباحث تتمثل في تغيير التركيب، فـ(غلام زيد) مركب إضافي، و(الغلام لزيد) مركب إسنادي.

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢ / ٣٥٩.

(٢) النحو الغائب دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللغة العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها: ١٩٧. تأليف: عمر يوسف عكاشة – المؤسسة العربية للدراسات – ط ١ – ٢٠٠٣م.

وقد يكون الفارق الدلالي بين وجود العلامة وعدم وجودها ذا مغزى بلاغي، من ذلك ما ذكره صاحب المزهر في الفرق بين ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[١] و(واسأل أهل القرية)، فقد " استعمل لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله، والتشبيه أنها شبهت بمن يصح سؤاله لما كان بها، والتوكيد أنه في ظاهر اللفظ أحال بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة، فكأنهم ضمنوا لأبيهم أنه إن سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحة قولهم، وهذا تناه في تصحيح الخبر"[٢].

٧- قد تكون العلامة دليلًا على فرعية المُعَلَّم.

لقد ذكر النحويون أن العلامة قد تكون دليلًا على فرعية المُعَلَّم، بمعنى أن الخالي من العلامة هو أصل لمقابله المُعَلَّم؛ لذلك كان المؤنث فرعًا للمذكر؛ لاحتياجه لعلامة التأنيث، يقول ابن هشام: " لما كان التأنيث فرع التذكير احتاج لعلامة، وهي إما (تاء) محركة، وتختص بالأسماء، أو (تاء) ساكنة، وتختص بالأفعال، وإما (ألف) مفردة، أو (ألف) قبلها (ألف)، فتقلب هي (همزة)، ويختصان بالأسماء" [٣].

وكذلك المعرفة فرع للنكرة؛ لأن المعرفة في أحد نوعيها تحتاج إلى علامة، وهي دخول (أل)، بخلاف النكرة التي تعتمد على سلب العلامة، فـ"التعريف فرع التنكير؛ إذ كل ما نعرفه كان مجهولًا في الأصل" [٤]، ويعلل سيبويه لكون المذكر أصلًا للمؤنث، والمنكر أصلًا للمعرف بقوله: " وإنما

---

(١) يوسف: ٨٢.
(٢) المزهر في علوم اللغة:١ / ٢٨٣. تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي – تحقيق: فؤاد علي منصور – الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ط ١ – ١٩٩٨م.
(٣) أوضح المسالك:٤ / ٢٨٦، وينظر سر صناعة الإعراب:١ / ١٢، والخصائص:٣ / ٢٤٢، واللباب في علل البناء والإعراب:١ / ١١٧.
(٤) شرح الرضي على الكافية:١ / ١٠٦، وينظر أسرار العربية: ٢٧٢.

كان المؤنث بهذه المنزلة، ولم يكن كالمذكر لأن الأشياء كلها أصلها التذكير، ثم تختص بعدُ، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكَّر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكنًا، كما أن النكرة هي أشد تمكنًا من المعرفة؛ لأن الأشياء إنما تكون نكرة، ثم تُعَرَّفُ، فالتذكير قبلُ، وهو أشد تمكنًا عندهم، فالأول هو أشد تمكنًا عندهم" (١).

وليس معنى ذلك أن كل خال من العلامة هو أصل لما تدخله العلامة، فالأسماء أصل للأفعال والحروف، ومع ذلك نجد أن للأصل علامات، والحرف علامته عدم قبوله علامات الاسم والفعل؛ لأن علة الأصالة والفرعية مع أنواع الكلمة تختلف عن تلك العلة في المذكر والمؤنث، وفي التعريف والتنكير، فَعِلَّةُ الأصالة مع أنواع الكلمة تتمثل في الإفادة والاستغناء، فـ" الاسم هو الأصل، والفعل والحرف فرع...، فإن قيل: فلم قدم الاسم على الفعل، والفعل على الحرف؟ قيل: إنما قدم الاسم على الفعل؛ لأنه الأصل، ويستغني بنفسه عن الفعل، نحو قولك: (زيد قائم)، وأخر الفعل عن الاسم؛ لأنه فرع عليه، ولا يستغني عنه، فلما كان الاسم هو الأصل، ويستغني عن الفعل، والفعل فرع عليه، ومفتقر إليه، كان الاسم مقدمًا عليه، وإنما قدَّم الفعل على الحرف؛ لأن الفعل يفيد مع اسم واحد، نحو: (قام زيد)، وأخر الحرف عن الفعل؛ لأنه لا يفيد مع اسم واحد، فإنك لو قلت: (بزيد) أو (لزيد) من غير أن تعلق الحرف بشيء لم يكن مفيدًا، فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد، والحرف لا يفيد مع اسم واحد كان الفعل مقدمًا عليه" (٢).

٨- قد تُفتقدُ العلامة لسبب ما.

---

(١) الكتاب: ٣ / ٢٤١، وينظر شرح الرضي على الكافية:١ / ١٠٦، وأسرار العربية:٢٧٢.
(٢) أسرار العربية: ٣٩.

قد تخرج الكلمة من بابها فتفقد علامتها؛ لأن العلامة ليست مختصة بالكلمة، وإنما هي خاصة ببابها، فالكلمة مثلًا قد تخرج من باب الأفعال إلى باب الأسماء، وفي هذه الحالة تفتقد علامات الأفعال، وتكتسب ما يناسبها من علامات الأسماء، ومثال ذلك: " (ضربتُ) إذا سميت بها خرجت عن لفظ الأفعال ولزمها ما يلزم الأسماء، وليست التاء في (ضربت) اسمًا، ولو كانت اسمًا لَحُكِي" [(١)]، فـ(التاء) في (ضربت) ليست تاء الفاعل التي هي علامة الفعل الماضي، وإنما هي جزء من الاسم، لذلك فإن هذا الاسم لا يقبل أي علامة من علامات الفعل في بابه الجديد، وفي المقابل يقبل بعض علامات الأسماء شأنه شأن أي اسم آخر، كأنْ يسند إليه في قولنا: (جاء ضربت)، أو ينادى في قولنا: (يا ضربت)، أو يكون في محل جر في قولنا: (مررت بضربت).

ومن ذلك (إذ) عندما تركب مع (ما) تخرج من الاسمية إلى الحرفية، وتفقد بذلك علامات الأسماء، وتصبح حرف شرط، مثل (إنْ)؛ " لأنها إذا تجردت لزمتها الإضافة إلى ما يليها، والإضافة من خصائص الأسماء، فكانت منافية للجزم، فلما قصد جعلها جازمة ركِّبَت مع (ما)؛ لتكفها عن الإضافة، وتهيئها لما لم يكن لها من معنى وعمل، ولكونها تركبت مع (ما) عدها بعضهم في الحروف الرباعية" [(٢)].

يقول سيبويه: " ولا يكون الجزاء في (حيث)، ولا في (إذ) حتى يضم إلى كل واحد منهما (ما)، فتصير (إذ) مع (ما) بمنزلة (إنما) و(كأنما)،

---

(١) الأصول في النحو:٢ / ٨١.

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني: ٥٠٨. وقد رأى المبرد وابن السراج أن (إذما) باقية على اسميتها، ينظر المقتضب: ٢ / ٥٣، والأصول في النحو:٢ / ١٦٠، ورأى سيبويه أنها حرف. ينظر الكتاب: ٣ / ٥٤، ٥٥.

وليست (ما) فيهما بلغو، ولكن كل واحد منهما مع (مـا) بمنزلـة حـرف واحد"[١].

ويرجح ابن مالك رأي سيبويه بأنها حرف اعتمـادًا علـى فقـدها لعلامات الأسماء، يقول ابن مالك: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه؛ لأنهـا قبل التركيب حُكِمَ باسميتها؛ لدلالتها على وقت ماض، دون شيء آخر يُدَّعَى أنها دالة عليه، ولمساواتها الأسماء في قبول بعـض علامـات الاسـمية، كالتنوين، والإضافة إليها، والوقوع موقع (مفعول فيه)، و(مفعول به)، وأما بعد التركيب فمدلولها المجتمع عليه المجازاة، وهو من معـاني الحـروف، ومن ادَّعَى أن لها مدلولًا آخر زائدًا على ذلك فلا حجة له، وهي مع ذلـك غير قابلة لشيء من العلامات التي كانت قابلة لها قبل التركيـب؛ فوجـب انتفاء اسميتها، وثبوت حرفيتها " [٢].

هذا وافتقاد العلامة ليس محصورًا في علامات أنواع الكلمـة فقـد نطبق مفهومه على بعض العلامات الأخرى، فعلامة الحرف الزائـد صـحة إسقاطه، فإذا لم يصح حذف الحرف فهو غير زائد، لذلك ينفي الصبان كون الفاء زائدة في قوله – تعالى –:﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آَمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِـنْ رَبِّهِمْ﴾[٣]، بقوله: " لا يصح أن تكون عاطفة؛ إذ لا يعطـف الخبـر علـى مبتدئه، ولا زائدة؛ لعدم الاستغناء عنها، فتعين أنها فاء الجزاء"[٤].

والمعرف بـ(أل) الاستغراقية علامته صحة دخـول (كـل)، لـذلك فإن(أل) في نحو: (نعم الرجل زيد) ليست للاستغراق لفقدها العلامة، يقـول

---

(١) الكتاب: ٣ / ٥٤، ٥٥.
(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك : ٤ / ١٦٢٢. تحقيق: د.عبـد المـنعم أحمد هريدي – دار المأمون للتراث – ط ١ – ١٩٨٢م – ١٤٠٢ ه.
(٣) البقرة: ٢٦.
(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٤ / ٦٣.

الرضي: " واعلم أن اللام في نحو: (نعم الرجل زيد) ليست للاستغراق الجنسي، كما ذهب إليه أبو علي وأتباعه، لما ذكرنا في باب المعرفة أن علامة المعرف باللام الجنسية: صحة إضافة (كل) إليه، كما في قوله – تعالى –: ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴾ (١)، ولا يصح أن يقال: (نعم كل الرجل زيد)، وكيف يكون زيد كل الرجال؟! فإن قلت: بل هذا على سبيل المجاز، والمبالغة، كما تقول: (أنت الرجل كل الرجل)، قلت: امتناع التصريح في مثل هذا بنحو: (نعم كل الرجل) يدل على أنه لم يقصد به ذلك المعنى، وكل قائل بنحو: (نعم الرجل)، يجد من نفسه أنه لا يقصد ذلك المعنى، وأيضًا فإنه لا يقصد معنى المبالغة المذكورة إلا مع التصريح بلفظ (كل)، فلا يقال: (أنت الرجل) بمعنى: (أنت كل الرجل)، بل معنى (أنت الرجل) إذا قصدت المدح: أن من سواك كأنه بالنسبة إليك ليس برجل"(٢).

لكن افتقاد علامة إسقاط حرف الجر الزائد مع (فيعلمون)، وعلامة (كل) مع (نعم الرجل زيد) يختلف عن افتقاد العلامة بالنسبة لأنواع الكلمة في نحو: (ضربت) اسمًا، و(إذما) حرفًا، فالأخيران خرجا من باب إلى باب، فافتقدا علامات الباب الأصلي لكل منهما، أما (الفاء) و(أل) فلم تنطبق عليهما العلامة، فالتعبير بافتقاد العلامة معهما فيه شيء من التجاوز، لكن المقصود أن العلامة صاحبتهما في موضع ما، ولم تصاحبهما في آخر فانتفى الحكم المترتب على وجود العلامة.

٩- قد تمثل العلامة الدليل الوحيد على نوع المُعَلَّم.

قد يخلو المُعَلَّم من دليل على انتمائه لنوع ما، وتأتي العلامة دليلًا فريدًا على انتمائه لنوعه، يتحقق ذلك مع (ليس)، فهي" فعل ماض للنفي،

---

(١) العصر: ٢.
(٢) شرح الرضي على الكافية:٤ / ٢٤٠.

مختص بالأسماء، وهي فعل يشبه الحرف، ولولا قبولها علامة الفعل، نحو: (ليست)، و(ليسا)، و(ليسوا)، و(لسنا) و(لسن)- لحكمنا بحرفيتها"[١].

وكذلك (مهما) لولا علامة الإسناد لم تكن اسمًا، فقد استدل الجمهور على اسميتها بعود الضمير إليها[٢] في نحو قوله – عز وجل –:﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [٣].

وكذلك أسماء الأفعال لا تقبل سوى التنوين، بل لا يقبله سوى بعضها، يقول ابن مالك في شرح الكافية الشافية: " ولما كان من الأسماء المحضة ما يلازم التعريف، كالمضمرات وأسماء الإشارات، وما يلازم التنكير، كـ(أحد، وعريب، وديار)، وما يعرف وقتًا، وينكر وقتًا،كـ(رجل، وفرس) – جعلوا هذه الأسماء كذلك، فألزموا بعضًا التعريف، كـ(نزال، وبله، وآمين)، وألزموا بعضًا التنكير،كـ(واهًا، وويهًا)، واستعملوا بعضًا بوجهين، فنُوِّنَ مقصودًا تنكيره، وجُرِّدَ مقصودًا تعريفه، كـ(صهٍ، وصهْ)، وأفٍّ، وأفّ) "[٤].

كما يقول ابن عقيل: " الدليل على أن ما سمي بأسماء الأفعال أسماء لحاق التنوين لها، فتقول في (صه): (صهٍ) وفي (حيهل): (حيهلًا)، فيلحقها التنوين للدلالة على التنكير، فما نُوِّنَ منها كان نكرة، وما لم ينون كان معرفة"[٥].

---

(١) جامع الدروس العربية: ٢ / ٢٧٣.
(٢) ينظر شرح الرضي على الكافية:٤ / ٨٩، واللباب في علل البناء والإعراب:٢ / ٥٤، وشرح قطر الندى:١ / ٣٧.
(٣) الأعراف: ١٣٢.
(٤) شرح الكافية الشافية: ٢ / ١٣٨٨، وينظر شرح الرضي على الكافية:٣ / ٩١.
(٥) شرح ابن عقيل:٣ / ٢٨٧.

وكذلك الأسماء الملازمة للنداء، فالأصل أن العلامة هي التي قد تلازم المُعَلَّم، أما هذه الأسماء فقد لازمت علامتها، يقول سيبويه: "وأما قول العرب: (يا فل أقبل)، فإنهم لم يجعلوه اسمًا حذفوا منه شيئًا يثبت فيه في غير النداء، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين، وجعلوه بمنزلة (دم)، والدليل على ذلك أنه ليس أحد يقول: (يا فل)، فإن عنوا امرأة قالوا: (يا فلة)، وهذا الاسم اختص به النداء، وإنما بني على حرفين؛ لأن النداء موضع تخفيف، ولم يجز في غير النداء؛ لأنه جُعِلَ اسمًا لا يكون إلا كناية لمنادى، نحو: (يا هناه)، ومعناه: (يا رجل) "(١).

وهناك نوع لا يقبل العلامة أصلًا؛ لوجود عارض منع من ذلك، فمن ذلك (صيغتا التعجب)، و(ما عدا، وما خلا، وحاشا) (٢)، و(حبذا) يقول الأشموني: " إنما يكون انتفاء قبول (التاء) دالًا على انتفاء الفعلية إذا كان للذات، فإن كان لعارض فلا، وذلك كما في (أفعل) في التعجب، و(ما عدا، وما خلا، وحاشا) في الاستثناء، و(حبذا) في المدح، فإنها لا تقبل إحدى التاءين مع أنها أفعال ماضية؛ لأن عدم قبولها (التاء) عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح، بخلاف أسماء الأفعال، فإنها غير قابلة لـ(التاء) لذاتها "(٣).

ثالثًا: تقسيمات العلامات:

من خلال دراستي للأسس الذهنية للعلامات النحوية وصورها وخصائصها ظهر لي مجموعة من الاعتبارات التي من الممكن أن نقسم العلامات على أساسها، وإليك هذه التقسيمات.

---

(١) الكتاب: ٢ / ٢٤٨، وينظر شرح ابن عقيل:٣ / ٢٥٦.
(٢) على القول بفعلية (حاشا)، وإلا فالمشهور أنها حرف. ينظر شرح ابن عقيل:٢ / ٤٩١.
(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١ / ١٩.

أولًا: تقسيم العلامة إلى لفظية ومعنوية:

العلامة اللفظية هي التي نستطيع التلفظ بها مع المُعَلَّم، وإن لم تكن ملازمة له، ومن الممكن أن نمثل لها ببعض العلامات التي تناولها البحث بالدراسة، فمن ذلك علامات الاسم عدا الإسناد، وعلامتا الفعل الماضي (تاء) الفاعل و(تاء) التأنيث، وعلامات الفعل المضارع كـ(لم)، وإحدى علامتي فعل الأمر، وهي (ياء) المخاطبة المؤنثة، وعلامة أحد نوعي المعرف، وهي (أل)، يقول العكبري: " التعريف يفتقر إلى علامة لفظيَّة أو وضعيَّة" (١).

لكن هذا النوع من العلامات قليل، إذا قورن بنظيره المعنوي.

والعلامة المعنوية هي التي تُفهم من الكلام، ولا يُتلفظ بها، فهي علامة ذهنية، وهذه العلامة تنقسم إلى قسمين:

أ- علامة معنوية مقدرة، وهي العلامة التي تُفْهَمُ من الكلام، ونستطيع تقديرها لفظيًا، وهذه العلامة هي أكثر ورودًا من غيرها، فمن أمثلتها علامة أحد نوعي الاسم النكرة، فقبول (أل) علامة معنوية؛ لأنها غير موجودة في الكلمة النكرة، فكلمة (كتاب) علامة تنكيرها معنوية، تتمثل في إمكانية التلفظ بـ(أل) معها، فنقول: (الكتاب)، وإن كان هناك شرط معنوي غير مقدر، وهو تأثيرها التعريف؛ ليخرج نحو: (عباس)؛ لأن (أل) الداخلة عليه للمح الأصل(٢).

ومن ذلك وضع (مع) موضع (الواو) قبل المفعول معه، فلنا أن نقول في نحو: (استوى الماء والخشبة): (استوى الماء مع الخشبة)، وكذلك علامة (واو) الحال المتمثلة في وضع (إذ) موضعها، فـ(إذ) غير

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب:١ / ٥٠١.
(٢) ينظر أوضح المسالك:١ / ٨٣.

ملفوظ بها في جملة: (جاء زيد وعمرو قائم)، فهي علامة معنوية يمكن أن نتلفظ بها، فنقول: (جاء زيد إذ عمرو قائم).

وقد يُعترض بأن هذه العلامات يتلفظ بها فهي لفظية، لكنها غير متلفظ بها مع جملتها، فتعد معنوية؛ لأنها مقدرة، يقول الأنباري عن (تاء) التأنيث المحذوفة في جمع المؤنث السالم: " التاء وإن كانت محذوفة لفظًا إلا أنها ثابتة تقديرًا؛ لأن الأصل فيها أن تكون ثابتة" (١)، فثبوتها معنوي وليس لفظيًا.

ب- علامة معنوية غير مقدرة، وهي العلامة التي تفهم من الكلام، ولا نستطيع تقديرها لفظيًا، فمن ذلك علامة الإسناد للأسماء، فهي علامة ذهنية، ولا نستطيع التلفظ بها، وهذا النوع هو أقل العلامات حظًّا في النحو، والذي أدى بي إلى هذا الحكم أني بحثت في العلامات التي درستها في البحث، فلم أجد علامة لهذا النوع سوى علامة الإسناد، فأكثر العلامات في النحو تنتمي إلى العلامة المعنوية المقدرة.

وإذا أردنا أن نتلمس في حديث النحويين ما يشير إلى هذا التقسيم فسنجد ما يدعم ذلك، فهذا ابن هشام يتحدث عن علامات الاسم قائلًا:" للاسم ثلاث علامات، علامة من أوله، وهي (الألف واللام)، كـ(الفرس، والغلام)، وعلامة من آخره، وهي التنوين، وهو (نون) زائدة ساكنة تلحق الآخر لفظًا لا خطًا لغير توكيد، نحو: (زيد، ورجل، وصهٍ، وحينئذ، ومسلمات)، فهذه وما أشبهها أسماء؛ بدليل وجود التنوين في آخرها، وعلامة معنوية، وهي الحديث عنه، كـ(قام زيد)، فـ(زيد) اسم؛ لأنك حدثت عنه بالقيام" (٢).

فإطلاق ابن هشام مصطلح (معنوية) على علامة الإسناد يعني أن ما عداها من علامات الاسم تنتمي إلى قسم آخر يتمثل في العلامة اللفظية.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٧.
(٢) شرح قطر الندى:١ / ١٢.

ثانيًا: تقسيم العلامة إلى ملازمة للمعلم وغير ملازمة:

مما يلفت النظر في دراسة العلامات أن بعضها يلازم المُعَلَّم، وبعضها قد يفارقه.

فالعلامة الملازمة للمعلم هي العلامة الثابتة التي لا تفارق المُعَلَّم، سواء كانت لفظية أم معنوية، فمثال اللفظية (ألف) التأنيث، وقد عللوا لاستقلالها بمنع الاسم من الصرف أنها ملازمة للمعلَّم، إضافة إلى أنها علامة لتأنيثه، يقول الأشموني: شارحًا قول ابن مالك:

(فَألفُ التَّأنيثِ مُطْلَقًا مَنَعْ *** صَرْفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيفَمَا وَقَعْ) [١].

" ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة – وهو المراد بقوله مطلقًا – تمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع، أي سواء وقع نكرة، كـ(ذكرى، وصحراء)، أم معرفة، كـ(رضوى، وزكرياء)، مفردًا كما مر، أو جمعًا، كـ(جرحى وأصدقاء)، اسمًا كما مر، أم صفة، كـ(حبلى، وحمراء)، وإنما استقلت بالمنع؛ لأنها قائمة مقام شيئين، وذلك لأنها لازمة لما هي فيه، بخلاف (التاء)، فإنها في الغالب مقدرة الانفصال، ففي المؤنث بـ(الألف) فرعية من جهة التأنيث، وفرعية من جهة لزوم علامته، بخلاف المؤنث بـ(التاء)" [٢].

وأما العلامات غير الملازمة فمن أمثلتها جميع علامات الاسم والفعل، ما عدا دلالة فعل الأمر المعنوية على الطلب، وبعض الأسماء التي لازمتها علامة معينة.

ثالثًا: تقسيم العلامة باعتبار المراقبة وعدمها:

المراقبة مصطلح عروضي يعني تجاور سببين خفيفين في تفعيلة واحدة، أحدهما يجب أن يلحقه الزحاف، والآخر يجب أن يسلم؛ فحكمهما ألا يصيبهما الزحاف معًا، وألا يسلما معًا [٣].

---

(١) ألفية ابن مالك: ٤٩.

(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١ / ٢٩٨.

(٣) ينظر القسطاس في علم العروض: ٦٨، ٦٩. تأليف: الزمخشري – تحقيق: د. فخر الدين قباوة – مكتبة المعارف – بيروت – لبنان – ط٢ – ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.

وقد لاحظ الباحث أن هذا قد يحدث مع بعض العلامات، فـ(تاء) التأنيث وألفه لا يجتمعان، يعلق الصبان على قول ابن مالك:

(عَلاَمَةُ التأنيثِ تاءٌ أَوْ أَلِفْ) [١].

بقوله: "أتى بـ(أو) التي لأحد الشيئين إشارة إلى أن العلامتين لا تجتمعان في كلمة واحدة، فلا يقال في (ذكرى) مثلًا: (ذكراة)، وأما (علقاة) و(أرطاة) فألفهما مع وجود التاء للإلحاق بـ(جعفر)، ومع عدمها للتأنيث"[٢].

ومن ذلك (أل) والتنوين، فإنهما علامتان متراقبتان لا تجتمعان؛ لأن (أل) علامة التعريف، والتنوين يدل على التنكير، فلو جُمِعَ بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة تعريف وعلامة تنكير في كلمة واحدة، وهما ضدان، والضدان لا يجتمعان[٣].

وهناك من العلامات ما يجوز اجتماعها مثل: التنوين والنداء في نحو: (يا كريمًا خلقه)، كما يحتمل أن تخلو الكلمة من إحداهما في نحو: (يا كريمَ الخلق)، و(زيد كريمٌ خلقه)، أو منهما معا في نحو: (أحب الكريمَ الخلق).

ومن العلامات ما يجب اجتماعهما، فمن ذلك علامة كسر همزة (إن)، فهي علامة مركبة من علامتين لا بد من وجودهما معًا، وهذه العلامة هي صحة وقوع المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل موقعها، فإذا صح وقوع أحدهما فقط لم تكسر همزتها،

---

(١) ألفية ابن مالك: ٥٥.
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٤ / ١٣٤.
(٣) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٩٦.

يقول العكبري: "وكل موضع وقعت فيه (إن) وحسن أن يقع في موقعها فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر كانت مكسورة، وكل موضع لم يحسن في موضعها إلا الفعل وحده أو الاسم وحده فهي مفتوحة، وعلى هذا تُبْنَى مسائل الفرق بين (إنَّ) و(أنَّ)، فمن ذلك كسرها بعد القول؛ لأن القول تُحْكَى بعده الجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، ومن ذلك كسرها إذا وقعت صلة (للذي)، وإذا وقعت في جواب القسم، وإذا وقعت (اللام) في خبرها"(١).

وكذلك الشأن مع فعل الأمر، فهناك علامتان يجب اجتماعهما فيه، فعلامته " مركبة من مجموع شيئين، وهما: دلالته على الطلب، وقبوله (ياء) المخاطبة، وذلك نحو: (قم)، فإنه دال على طلب القيام، ويقبل (ياء) المخاطبة، تقول إذا أمرت المرأة: (قومي)، وكذلك: (اقعد واقعدي)، و(اذهب واذهبي)، قال الله – تعالى –: ﴿ فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾ (٢)، فلو دلت الكلمة على الطلب، ولم تقبل (ياء) المخاطبة نحو: (صه) بمعنى اسكت، و(مه) بمعنى اكفف، أو قبلت (ياء) المخاطبة، ولم تدل على الطلب، نحو: (أنت يا هند تقومين وتأكلين) – لم يكن فعل أمر"(٣).

رابعًا: تقسيم العلامة إلى إيجابية وسلبية:

مر بنا في خصائص العلامة أن عدم قبول العلامة قد يعد علامة، وبناء على ذلك نستطيع تقسيم العلامات إلى إيجابية وسلبية، فالعلامة الإيجابية هي المقبولة لفظًا أو معنى، مثل علامات الاسم، والفعل، وعلامات أنواع (أل)، وعلامة الحروف المصدرية، وعلامتي الفعل المتعدي، وعلامات معاني حروف الجر.

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٢٥، وينظر الأصول في النحو: ١ / ٢٦٢.
(٢) مريم: ٢٦.
(٣) شرح قطر الندى:١ / ٣٠.

والعلامة السلبية تعني عدم قبول علامة النوع المقابل، مثل الحروف، فعلامتها عدم قبول علامات الأسماء والأفعال، وكذلك الفعل اللازم، فعلاماته تتمثلان في عدم قبوله علامتي الفعل المتعدي.

خامسًا: تقسيم العلامة حسب موقعها من المُعَلَّم:

يمكن تقسيم العلامة حسب موقعها من المُعَلَّم إلى الأقسام الآتية:

١- قبل المُعَلَّم.

وينطبق هذا القسم على مجموعة من العلامات، مثل: (أل) بالنسبة للاسم، فإنها في أوله،و(لم) بالنسبة للمضارع، وكذلك علامة التمييز، وهي صحة اقتران (من) به.

٢- بعد المُعَلَّم.

من ذلك التنوين بالنسبة للاسم، و(تاء) الفاعل و(تاء) التأنيث بالنسبة للفعل الماضي، والآلة بالنسبة لـ(باء) الاستعانة، و(إلى) بالنسبة لـ (من) الابتدائية.

٣- موضع المُعَلَّم.

وهذه أكثر العلامات ورودًا، فالعلامات القائمة على استبدال عنصر أكثرها يكون الاستبدال فيها بالمُعَلَّم نفسه، وكذلك العلامات القائمة على حذف عنصر، فمع أكثر تلك العلامات يكون العنصر المحذوف هو المُعَلَّم، فمن ذلك علامة (أل) الاستغراقية، فإنها تتمثل في حذف (أل) ووضع (كل) موضعها، وكذلك علامة الحرف المصدري تتمثل في صحة وقوع المصدر موقعه مع الفعل، والحال المستقبلة علامتها أن نضع موضع الحال (لام) التعليل والفعل.

الخاتمة

وبعد هذا التطـواف حـول الأسـس الذهنيـة للعلامـات النحويـة، وخصائصها، وصورها، وأقسامها أوجزِ أهم النتائج التي توصلت إليها:

١- أثبت الباحث أن العلامات النحوية قد قامت على أسـس ذهنيـة راسخة ترتكز في مجملها على مجموعة مـن المهـارات العقليـة المطردة.

٢- هذه المهارات العقلية تعتمد على استثمار عنصر أو أكثـر فـي التركيب النحوي، وقد حصرت صور هذا الاستثمار من خلال دراسة العلامات النحوية، وتحليلها تحليلًا عقليًا، وتوصلت من خلال هـذا التحليل إلى المهارات التي اعتمدت عليها العلامات النحوية، وتتمثل تلك المهارات في:

أ- إضافة عنصر.

ب-حذف عنصر.

ج-عدم إمكانية حذف عنصر.

د- إمكانية استبدال عنصر بآخر.

ه- عدم إمكانية استبدال عنصر بآخر.

و- البحث عن عنصر.

ز- عدم وجود عنصر مذكور أو مقدر.

ح- تكرار عنصر.

ط- عدم إمكانية تكرار عنصر.

س- تحويل عنصر.

ش- تفكيك أحد عناصر السياق.

ك- السؤال عن عنصر.

وأقترح أن تُدَرَّس العلامات النحوية للطلاب من خلال تلك المهارات التي تعمل على شحذ الذهن وجذب الانتباه، وتحفز الطالب على البحث عن المهارة الذهنية التي توارت خلف كل علامة نحوية.

٣- العلامات النحوية ساعدت على تيسير المعلومة للدارس، فهي بمنزلة خريطة يهتدي بها الدارس إلى الحكم النحوي دون عناء؛ لذلك أقترح أن ينطلق تدريس النحو من العلامات النحوية التي تيسر المعلومة، وتربط بين هذا العلم ومهارات التفكير.

٤- لقد اتسم اللغويون بالدقة في اختيار العلامة بصفة عامة، وقد كانت صحة المعنى هي نقطة انطلاقهم في تحديدها، وقد اتضح هذا جليا عند دراسة مجموعة من العلامات التي تقوم على إضافة عنصر، أو استبداله، أو تحويله، أو تكراره، أو حذفه.

٥- بعض العلامات التي وضعها النحويون هي مرشدة، لكنها ليست مانعة.

٦- فاضل البحث بين بعض العلامات بناء على الدلالة والأسس النحوية المقررة.

٧- اقترح البحث بعض العلامات التي رأى فيها حلًا لإشكالية الجمع أو المنع.

٨- بعض العلامات استخدم النحويون فيها مهارة في التنظير، وعند التطبيق نجد مهارة أخرى لا بد من استخدامها، وبذلك يكون قد خالف التطبيق تنظيرهم، وقد اقترح الباحث علامات يوافق فيها التنظيرُ التطبيقَ.

٩- لقد استعان النحويون بالعلامة في صوغ المفهوم، وفي تطبيق الشروط، وفي الضوابط، وفي التعليل النحوي، وقد أوضح الباحث

أن هناك فروقًا بين هذه المصطلحات ومصطلح العلامة، وأكد أن الاستعانة بالعلامة في إطار تلك المصطلحات يدل على أهميتها في الدرس النحوي، والاعتماد عليها في التنظير النحوي بصفة عامة.

١٠- اشتمال المفهوم على العلامة أحيانًا يدل على ارتباط جانب منها بالذهن.

١١- هناك رباط وثيق بين العلامة والشرط في المفهوم اللغوي، كما يلتقي الشرط مع العلامة في أن كلًا منهما خارج عن الماهية، وقد كشف الباحث عن وجود تطابق أحيانًا بين ما يسمونه علامة، وما ذكروه تحت مصطلح الشرط، وضرب أمثلة لذلك، أثبت من خلالها أن العلامة أخص من الشرط؛ لأنها قد تكون تطبيقًا للشرط.

١٢- من خلال استخدام النحويين لمصطلح الضابط نستطيع أن نلمح رباطًا بين هذا المصطلح ومصطلح العلامة، فإذا كان الضابط يمثل قانونًا يحكم ظاهرة ما، فإن العلامة في كثير من الأحيان هي التطبيق العملي لهذا القانون.

١٣- قد تتكئ العلة النحوية على علامة، بحيث تكون العلامة تطبيقًا للعلة.

١٤- اجتهد الباحث في تحديد أهم خصائص بعض العلامات النحوية، فاستنبط تسع خصائص تتمثل في:

أ- قد تكون هناك علامة أنفع من غيرها.

ب- ازدواجية العلامة.

ج- العلامة دليل تمييزي.

د- العلامة من أقوى الأدلة الترجيحية عند وجود خلاف.

ه- عدم قبول العلامة قد يعد علامة.

و- العلامة تعطي أكثر من خيار تعبيري، مع فارق في الدلالة بين وجودها وعدمه.

ز- قد تكون العلامة دليلًا على فرعية المُعَلَّم.

ح- قد تُفتَقد العلامة لسبب ما.

ط- قد تُمَثِّلُ العلامة الدليل الوحيد على نوع المُعَلَّم.

١٥- اقترح الباحث مجموعة من الاعتبارات التي من الممكن أن نقسم العلامات على أساسها، فذكر خمسة تقسيمات للعلامة، وهي:

أولًا: تقسيم العلامة إلى لفظية ومعنوية.

ثانيًا: تقسيم العلامة إلى ملازمة للمعلم وغير ملازمة.

ثالثًا: تقسيم العلامة باعتبار المراقبة وعدمها.

رابعًا: تقسيم العلامة إلى إيجابية وسلبية.

خامسًا: تقسيم العلامة حسب موقعها من المُعَلَّم.

مصادر البحث

- **أولًا: الكتب:**

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات: تأليف: العلامة الشيخ: أحمد بن محمد البنا- تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل - عالم الكتب – بيروت- مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة – ط١- ١٤٠٧ه - ١٩٨٧م.
- أسرار العربية: تأليف: أبي البركات الأنباري عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد – تحقيق: د. فخر صالح قدارة – دار الجيل – بيروت– ط ١ – ١٩٩٥م.
- الأشباه والنظائر في النحو: تأليف السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر – تحقيق: عبد العال سالم مكرم – بيروت – مؤسسة الرسالة – ط١ – ١٩٨٥م.
- الأصول في النحو: تأليف: أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي – تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي – الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – ط٣- ١٩٨٨م.
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف : تأليف: ابن مالك – ضبطها وقدم لها: سليمان إبراهيم البلكيمي – دار الفضيلة – القاهرة – د ط – د ت.
- الأمالي الشجرية: تأليف:أبي السعادات عبدالله بن علي بن حمزة العلوي- مطبعة المعارف العثمانية – حيدر أباد الدكن – ١٣٤٩هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: تأليف: أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري – تحقيق

ودراسة: د. جودة مبروك محمد مبروك – راجعه: د. رمضان عبدالتواب – الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة – ط١ – ٢٠٠٢م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: تأليف: الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري المصري – الناشر: دار الجيل – بيروت – ط ٥ – ١٩٧٩م.
- التبيان في إعراب القرآن: تأليف: أبي البقاء محب الدين عبد الله بن أبي عبد الله الحسين العكبري – تحقيق: علي محمد البجاوي – الناشر: إحياء الكتب العربية – د ط.
- التحفة السنية شرح المقدمة الآجرومية: تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد – الناشر: مكتبة دار السلام، ومكتبة دار الفيحاء– ط ١– ١٤١٤هـ – ١٩٩٤ م.
- تعجيل الندى بشرح قطر الندى: تأليف: عبد الله بن صالح الفوزان – دار ابن الجوزي – ط ٢ – ١٤٣١ه.
- التعريفات: تأليف: علي بن محمد بن علي الجرجاني– تحقيق: إبراهيم الإبياري– الناشر: دار الكتاب العربي– بيروت– ط ١– ١٤٠٥هـ.
- تفسير البحر المحيط: تأليف: أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي – دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، وآخرين – دار الكتب العلمية – بيروت – ط ١ –١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
- التمهيد في علم التجويد: تأليف: ابن الجزري شمس الدين أبي الخير محمد بن الجزري – تحقيق: غانم قدوري الحمد – مؤسسة الرسالة – ط١ – ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

- التوقيف على مهمات التعاريف: تأليف: محمد عبد الرؤوف المناوي – تحقيق: د. محمد رضوان الداية – الناشر: دار الفكر المعاصر – دار الفكر – بيروت – دمشق – ط ١ – ١٤١٠ه.
- جامع الدروس العربية: تأليف الشيخ مصطفى الغلاييني – الناشر: المكتبة العصرية – ط ٢٨ – ١٩٩٣م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: تأليف: أبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي- تحقيق: د.فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل- الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان- ط ١- ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني- تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد – المكتبة التوفيقية.
- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة: تأليف: زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري – تحقيق: د. مازن المبارك – الناشر: دار الفكر المعاصر – بيروت – ط ١ – ١٤١١ه.
- حروف المعاني: تأليف: أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي- تحقيق: د.علي توفيق الحمد – الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – ط ١ – ١٩٨٤م.
- خزانة الأدب: تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي- تحقيق وشرح: عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي- ط٣ -١٩٨٩م.
- الخصائص: تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني- تحقيق: محمد علي النجار- الناشر: عالم الكتب – بيروت.
- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: تأليف: عبد الله بن صالح الفوزان – الناشر: دار مسلم – ط ١ – ١٩٩٩م.

- ديوان حسان بن ثابت: تحقيق: سيد حنفي حسنين- دار المعارف- القاهرة-١٩٧٧م.
- ديوان الفرزدق : تأليف همام بن غالب بن صعصعة أبي فراس الفرزدق - تحقيق: علي فاعور - الناشر: دار الكتب العلمية - ط ١ - ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧م .
- رسالة الحدود: تأليف: أبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبدالله الرماني - تحقيق: إبراهيم السامرائي - الناشر: دار الفكر - عمان - د ط - د ت.
- سر صناعة الإعراب: تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني- تحقيق: د.حسن هنداوي- الناشر: دار القلم- دمشق- ط ١- ١٩٨٥م.
- شذا العرف في فن الصرف: تأليف: الأستاذ الشيخ أحمد الحملاوي - ضبطه وشرحه ووضع فهارسه: د. محمد أحمد قاسم - المكتبة العصرية - صيدا- بيروت - ط٢- ١٤٢٢ه - ٢٠٠١م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: تأليف: بهاء الدين عبد الله بن عقيل - دار الفكر - د ط -١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: دراسة وتحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد - الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث- د ط- د ت.
- شرح الخبيصي على تهذيب المنطق والكلام مع حاشيتي العطار والدسوقي: تأليف:مسعود عمر عبد الله، وسعد الدين التفتازاني الحنفي الخراساني - الناشر: مطبعة مصطفى البابي - القاهرة - ١٣٥٥ه - ١٩٣٦م.
- شرح الدرة البهية في نظم الآجرومية لشرف الدين يحيى بن موسى العمريطي: تأليف: ماجد محمد الراغب - قدم له د. محمود أبو الهدى

الحسيني، ود. محمد رجب ديب- دار العصماء- دمشق- ط١ - ١٤٣٢ه - ٢٠١٢م.

- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري: حققه وقدم له: إحسان عباس - الكويت - مطبعة حكومة الكويت - ١٩٨٤ م.
- شرح الرضي على الكافية: تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر- منشورات جامعة قار يونس- بني غازي- ط ٢- ١٩٩٦م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: تأليف: عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام - تحقيق: عبد الغني الدقر - الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع - دمشق - ط ١ - ١٩٨٤م.
- شرح شواهد المغني: تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي- دار مكتبة الحياة- بيروت.
- شرح قطر الندى وبل الصدى: تأليف: أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري - تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد - القاهرة - ط ١١ - ١٣٨٣م.
- شرح الكافية الشافية: تأليف: ابن مالك - تحقيق: د.عبدالمنعم أحمد هريدي - دار المأمون للتراث - ط١ - ١٩٨٢م - ١٤٠٢هـ.
- شرح المفصل: تأليف: ابن يعيش - المطبعة المنيرية - عالم الكتب - بيروت.
- الصاحبي: تأليف: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا - تحقيق: السيد أحمد صقر - مطبعة: عيسى البابي الحلبي - القاهرة.
- الفروق اللغوية: تأليف:أبي هلال العسكري - تحقيق: محمد باسل - مكتبة عباس الباز - مكة المكرمة.

- القسطاس في علم العروض: تأليف: الزمخشري – تحقيق: د. فخر الدين قباوة – مكتبة المعارف – بيروت – لبنان – ط٢ – ١٤١٠ه – ١٩٨٩م.
- الكتـــاب: تأليف: سيبويه – تحقيق ودراسة: عبد السلام هارون– مكتبة الخانجي– ط٣ – ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- الكليات: تأليف: أبي البقاء الكفوي – تحقيـق: عـدنان درويـش، ومحمد المصري– الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت– ١٤١٩هـ – ٩٩٨م.
- اللباب في علل البناء والإعراب: تأليف: أبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري – تحقيق: غازي مختار طليمات – الناشر: دار الفكر – دمشق – ط ١ – ١٩٩٥م.
- لسان العرب: تأليف: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصـري – الناشر: دار صادر – بيروت – ط ١– د ت.
- اللمع في العربية: تأليف: أبي الفتح عثمان بـن جنـي الموصـلي النحوي– تحقيق: فائز فارس– الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت– ١٩٧٢م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: تأليف: جلال الدين عبد الـرحمن بن أبي بكر السيوطي – تحقيق: فؤاد علي منصـور – الناشـر: دار الكتب العلمية – بيروت – ط ١ – ١٩٩٨م.
- مسائل خلافية في النحو: تأليف: أبي البقاء محب الدين عبد الله بن أبي عبد الله الحسين العكبري – تحقيق: محمـد خيـر الحلـواني – الناشر: دار الشرق العربي – بيروت – ط ١ – ١٩٩٢م.

- مشكل إعراب القرآن: تأليف: مكي بن أبي طالب القيسي – تحقيق: د. حاتم صالح الضامن – الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – ط ٢ – ١٤٠٥ه.
- معجم لغة الفقهاء مع كشاف انكليزي عربي بالمصطلحات الواردة في المعجم: تأليف: أ.د. محمد رواس قلعه جي، ود. حامد صادق قنيبي – دار النفائس – ط ٢ – ١٤٠٨ه – ١٩٨٨م.
- المعجم الوسيط: تأليف: إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار – تحقيق: مجمع اللغة العربية.
- المغرب في ترتيب المعرب: تأليف: أبي الفتح ناصر الدين بن عبدالسيد بن علي بن المطرز – تحقيق: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار – الناشر: مكتبة أسامة بن زيد – حلب – ط ١ – ١٩٧٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تأليف: جمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري– تحقيق: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله– الناشر: دار الفكر– بيروت– ط ٦– ١٩٨٥م.
- مفتاح العلوم: تأليف: أبي يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي – حققه وقدم له وفهرسه: د. عبد الحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط ١ – ١٤٢٠ه –٢٠٠٠ م.
- المفصل في صنعة الإعراب: تأليف: أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري – تحقيق: د.علي بو ملحم – الناشر: دار الهلال – بيروت – ط ١ – ١٩٩٣م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: تأليف: أبي محمد محمود بن أحمد العيني– بهامش خزانة الأدب– طبعة بولاق.

- المقتضب: تأليف: المبرد أبي العباس محمد بن يزيد المبرد – تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث – ط ٣– ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
- النحو الغائب دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللغة العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها: تأليف: عمر يوسف عكاشة – المؤسسة العربية للدراسات – ط ١ – ٢٠٠٣م.
- النحو الوافي: تأليف: عباس حسن – دار المعارف – ط ٣– د ت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: تأليف : السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر– تحقيق: أحمد شمس الدين– دار الكتب العلمية – بيروت– ط١– ١٩٩٨م.
- ثانيًا: المجلات:
- أسباب التعدد في التحليل النحوي: تأليف: د.محمود حسن الجاسم – مجلة مجمع اللغة العربية – سوريا – عدد ٢٠٠٤ م.